بشير الهاشمي

الكتاب العربي

معالجات دراسية لقضايا مطروحة

الكتاب العربي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
آذار (مارس) 1986

كلمة

الكتابات التي يحتويها هذا الكتاب ليست من فيض الخاطر، أو من السوانح الفكرية التي يتوارد التحضير لها وإعدادها، من موحيات خصوصية من جانب كاتبها. بل لعلني كنت في شاغل حتى عن التفكير فيها، رغم عمق الصلة ودوام المعاشرة بيني وبين الكتاب وما يطال هذه العلاقة أحياناً من حدّة الانهماك المبالغ فيه، ومما يحسب بشكل ما أمراً بالغاً حدّه.

وإنما جاءت في حقيقتها من منطلق معايشة حاصلة ومحاولة استنباط لحيثيات قائمة بموضوعيتها - إن صح التعبير - من مؤثرات تلك الصلة المتواترة بين التداخل والقدم. وتكونت في معظمها بمظهرها الشكلي على هيئة كتابات دراسية إستجابة وتلبية لمواضيع مقترحة وأفكار مطروحة للمشاركة في ملتقيات وندوات تتصل معالجاتها بالكتاب العربي وقضاياه المتنوعة، والتي جرى إقامتها في عدد من الأقطار العربية.

ووجدتني وسط هذا الضجيج المتأجج من الكتابات والمعالجات المتصلة بالكتاب وداخل دوامته التي ساقني قدري إليها، حيث أعرف

بدايتها ولا أعرف لها نهاية، وحيث تكمن في النفس مولدات عشق قديم لذلك، فهي سرعان ما تتجاوب والصدى المتوافق مع هواها. فأقدمت على كتابة هذه المحاولات الدراسية.

وفي الواقع فإنني مدين بشكل خاص للأستاذ خليفة التليسي الذي وجدت منه كل مؤازرة وتشجيع، وله سوابق معي في هذا الشأن متصلة ببداية كتاباتي الأولى في القصة القصيرة، وهو أيضاً قد (ورّطني) بتشجيعه للكتابة في مجالات الطفل وأدب الطفولة.

فاعتباراً من مؤتمر الأدباء العرب المنعقد بالجزائر سنة 1975 م وحيث تم إدراج أدب الطفل كموضوع ثابت في كافة المؤتمرات اللاحقة، كان من قدري الكتابة في هذا المجال.

وأنا مدين أيضاً لاتحاد الناشرين العرب الذي فتح لي الباب واسعاً للمشاركة في الملتقيات والندوات التي يتولى إقامتها بين فترة وأخرى، وعلى مختلف المواقع من الوطن العربي. وهو يبادر إلى تشجيعي مرة أخرى بحرصه على تجميع هذه الدراسات وطبعها في كتاب ضمن منشوراته التي ينوي إصدارها.

فما يحتويه هذا الكتاب هو نتاج تلك المساهمات والمشاركات التي قمت بها باقتراح من اتحاد الناشرين العرب، وهي معالجات دراسية ذات صلة مباشرة بالكتاب العربي وتتناول العديد من قضاياه المطروحة، وهو ما يعطيها وفي حدود ترابط وتداخل مضامينها، صفة التجميع الموحّد في كتاب. هذا مع الإشارة إلى أنني قد قمت بإضافة بحث سبق أن شاركت به في الندوة الثالثة للكتاب العربي - طرابلس 1976م - وسبق نشره أيضاً في موضع آخر، وألحقته هنا عن قناعة

خاصة بترابطه الموضوعي بمضامين هذا الكتاب وتوافقه معها.

وكلمة أخيرة أقولها بشأن هذه الكتابات، فمع أنها في مجموعها لا تعدو أن تكون مجرد اجتهادات فكرية مطروحة تعبر عن وجهة نظر كاتبها، في قضايا ومواضيع يتحتم بالضرورة اختلاف وجهات النظر فيها، وإستيعابها الدائم والموسع لكل الأفكار والاجتهادات وعلى تنوع وتعدد أشكالها ومنطلقاتها، وأهمية إثرائها بالمعالجات المتواصلة، فقد حرصت على أن يكون مدارها الثابت متركزاً على ضرورة اعتبار الكتاب رسالة وقضية.

وبما لهذين المحورين من معايير وأبعاد، كانت مداخلاتي لتأكيد القيمة الإعتبارية العامة للكتاب، بأبعد مدى من أي خصوصية محدودة أو تعميم مهلهل. فعلى هذا الأساس ومن منطلق ـ الرسالة والقضية ـ المتمثلة في الكتاب، كان تنامي هذه المعالجات وتشابك أطرافها، فلم يكن يعنيني مثلاً تجميع الإفادات والمعلومات الإخبارية المتناقلة، مثلما تفعل بعض الكتابات التقليدية على كثرتها وتنوعها، وإنما يهمّني في المقام الأول ما تقدمه هذه (المعلومة) أو (الإفادة) من خدمة للرسالة والقضية، التي أسعى إلى إبراز جوانبها وطرح معالجاتها. فهي هنا لم توضع لذاتها في سياقها التجميعي والإخباري بقدر الحرص على وضعها في الإطار الموضوعي الهادف لخدمة الرسالة والقضية.

ومن هذا المنطلق، كان حرصي على إثبات المراجع المتصلة بكل دراسة على حدة، لعلها تحقق فائدة أكثر لمن يريد استيعاب القضية بدرجة أوسع وأشمل.

فعلى درب هذه الرسالة والقضية أطرح هذه الكتابات التي آمل

أن ينوبني فيها أجر الاجتهاد وثواب الرغبة في خدمة الرسالة والقضية المتمثلة في الكتاب.

بشير الهاشمي

1985/6/24 م

وضعية الكتاب العربي
في كتابات عربية معاصرة

كان من جملة المستخلصات التي استنتجتها حلقة دراسية انعقدت في بيروت في الفترة من 4 ـ إلى 8 ـ سبتمبر 1961 م، ويدور موضوعها حول (الكتاب العربي وتيسير تداوله) أن أحد العوائق التي تحول دون انتشار الكتاب العربي ومحدودية التحرك في التعريف به بشكل موسع، وتبين متجهات سيره ومنطلقات نموّه، يعود إلى. . (. . نقص الدراسات العلمية والإحصائية في موضوع الكتاب العربي وأنواعه واتجاهاته ومجالاته العلمية والاقتصادية وخاماته ووسائل إنتاجه وتسويقه ونشره. .)[1].

وهي مسألة جديرة بالتوقف عندها، أولاً لتأكيد هذه الحقيقة في افتقاد مثل هذه الدراسات وعدم وجودها، وثانياً لأنها ملاحظة جاءت على غاية من الأهمية والضرورة، وهي بمثابة الحاجة الحيوية التي يتطلبها الكتاب العربي على مختلف مراحله التاريخية وإرهاصات تكوينه وعوامل نموّه وتطوره، وأيضاً على مختلف ميادينه وتعدد مواقعه ونوعياته، وحتى يمكن توفير المقومات الموضوعية لمعرفة كافة منطلقاته

---

(1) من توصيات تلك الحلقة.

والمؤثرات العامة المتصلة به .

وقد استوقفني مثل هذا الاستنتاج وجعلني أتحفزبدوري، وعلى سياق دراستي، لمحاولة القيام بمعالجة مثل هذه القضية وتحليل جوانبها وأبعادها، وبمايتصل بها من مكونات ذات الاتصال الوثيق بشكل خاص بالكتابات والأبحاث ووجهات النظر المعنية بوضعية الكتاب العربي أو بمسألة من مسائله الراهنة. وبمعنى أكثر تحديداً القيام بمحاولة مبدئية لرصد الكتابات التي تعرّضت للكتاب العربي وتطرّقت لوضعيته، مكتفياً هنا بتسجيل مكانها وتاريخه وعلى هيئة متابعة توثيقية على مختلف أشكالها وموضوعاتها تمهيداً لوضعها تحت دائرة معالجات دراسية مستقبلية، وحيث انتهيت إلى وقفة دراسية ونقدية لكتاب معاصر يتعرض إلى الوضعية الحضارية التي يحتلها الكتاب العربي في الحضارة الإسلامية مبيناً وجهة نظري واعتراضي على المخطط الذي سلكه الكتاب وهو ما سيرد في حينه.

ومن الواضح أن مثل هذا المجال الدراسي الإستقصائي في معالجاته لوضعية الكتاب العربي وبحث متجهات نموه وتطوره واستشراف العوامل والمؤثرات المصاحبة لذلك، إضافة إلى رصد منطلقات مضامينه ومكوناتها الثقافية والفكرية والتاريخية، يختلف كلياً عن النطاق التخصصي العلمي المعروف بعلم المكتبات والشؤون المكتبية وعلى مختلف مندرجاتها ومحاورها الفنية والعملية، والمعنية أساساً بمقومات وقواعد ترتيب المعلومات وإحصائها وتدوينها وإعداد البيانات الخاصة بها والمعدة بطرق وأساليب علمية متعارف عليها وتستخلصها في النهاية كمجموعة إحصائيات ثابتة ومحددة.

وإذا كان المجال الشمولي لعلوم (الببليوغرافيا) الحديثة يتولى

تغطية مثل هذه المواضيع، فإنّه يظل في سياق معالجاته المحددة عند ذلك النطاق من التخصص بتقنياته ومواصفاته القائم عليها.

لذلك فإن الدراسات التي أعنيها هنا هي تلك الكتابات التي تتعرض بالمعالجة والبحث لوضعية الكتاب العربي ومعالجة شؤونه وقضاياه وما يتصل بهذا الشأن من متابعات مسجلة للمؤثرات المختلفة المساهمة بدورها فيه وغيرها من الجوانب الأخرى، والتي جرى نشرها في عدد من الصحف والمجلات أو أفردت لها مصنفات خاصة تمّت طباعتها وإصدارها على فترات مختلفة.

وبمعنى آخر تحديد مدلول المسار الحضاري لحركة الكتاب العربي والعوامل المصاحبة لنموه وازدهاره وتطوره أو ما يخالف ذلك ورصدها على نسق دراسي ومن منطلق منهجي غير مرتبط أولاً بالتخصص المحدد مواصفاته بالشؤون المكتبية وما لها من قواعد خاصة بها وعلى نطاقها الفني والمهني المعروف.

وثانياً القيام بجهد مغاير لذلك النمط التقليدي في عدد من الدراسات التي يقتصر عملها على مجرد تجميع الإفادات المتناقلة وبسرد إخباري مسطح وغير متعمق ولا يعتمد بالضرورة على أي مقومات منهجية متناسقة مع ضرورات العمل الدراسي.

ولعل أهم ما يلفت النظر هنا أن عدداً من الهيئات والمؤسسات الأجنبية - أوروبية وأمريكية - وعلى فترات زمنية مختلفة، تولي عنايتها وإهتمامها بالكتاب العربي بدرجة خصوصية، وتقوم بإعداد متابعات دراسية دقيقة لخطوط انطلاقه ومتجهات سيره وحصر كمياته ونوعياته - ولأسباب متعددة تستهدفها من وراء ذلك سواء كانت

سياسية أم ثقافية أم علمية ـ كانت تعمد إلى تكوين فرق عمل خبيرة ومتخصصة في هذا الشأن ولا يغيب عن بالنا هنا جهود مجموعة من الإرساليات الدينية ومن المستشرقين ومن عدد من المعاهد والجامعات الأجنبية.

ولعل من أشهر اللجان العاملة في فترة معاصرة اللجنة المكلفة من طرف مكتبة (الكونجرس) الأمريكي والتي كان الكتاب العربي من ضمن شواغلها وإحدى ساحات عنايتها الدراسية. وقد أعدت له تصنيفاً موسعاً.

وللأسف لا نكاد نجد في الوطن العربي على الرغم من التقدم المستجد في مجال الكتاب وتصنيفه والنمو المعرفي والثقافي المتزايد في الوعي بدوره وقيمته الحيوية في حياتنا المعاصرة ـ لا نجد غير بعض الدراسات المحدودة جداً والمترابطة مع مناسبتها وظروفها. ولا تنم عن تفرغ متكامل وتركيز مجدّد حول مثل هذه الدراسات التي تعطي لمثل هذا العمل صفة تصنيفية قائمة بذاتها وبدافع من خصوصياتها.

ولا نجد أيضاً أي جهة عربية، سواء كانت مؤسسة أو هيئة ثقافية وعلمية رسمية أو غيررسمية، معنية بتشجيع مثل هذه الأبحاث أو مدّها بقوة من الدعم والمساندة أو اعتماد مخطط تكاملي يعمل على تجميع الجهود العربية الموزعة في هذا الميدان، وتكريسها للعمل في إطار خطة موحدة على الرغم من تبين ووضوح الضرورة القصوى لمثل هذه الحاجة العربية.

ومن الواضح أن تلك الحلقة الدراسية المشار إليها سابقاً قد

استخلصت هـذا الاستنتاج عـلى اعتبار أنـه أحد المعـوقات المتعلقـة بوضعية الكتاب وتيسير تداوله من واقع تبنيها وإدراكهـا لهذا النقص وهذا الإفتقاد في مجال الدراسـات والذي يكـاد يكون مـطلقاً بصفـة واضحة وغير خافية. وقد عادت هذه الندوة إلى تأكيده والتركيز عليه مرة أخرى في حلقة دراسية ثانية وبـالموضـوع نفسه (الكتـاب العربي وتيسير تداوله) والتي انعقدت بالقاهـرة في الفترة من ـ 25 - 27/ينـاير 1969 م.

وإذا كانت هذه الحلقة قد أثمرت بعض النتائج الهامة في مجال حقوق الإنتاج واستصدار قوانين الملكية الفنية، فإنها لم تأت بجديد في شأن هذه الدراسات، وأكتفت بالتركيز على التوصيات السابقة وأهميـة دعمها وتشجيعها وضرورة اعتمادها من جانب الأجهزة الثقافية العربية.

ولعـل أهم مـا يستـرعي نـظر البـاحث والـدارس لمثـل هـذا الموضوع، أن الساحات الثقافية في الوطن العربي لم تعدم في أي فترة من الفترات من ظهور عدد من المجلات والدوريات الثقافية والفكرية ذات الدلالة التخصصية في شؤون الكتاب ومجالات الطباعـة والنشر وغيرها. غير أنها تركـزت في أغلب جهودهـا عند التعـريف والتقييم وطـرح الـرأي النقـدي مـع الاهتمـام أيضـاً بشيء من التـدوين الإحصائي، وهذه كلهـا جهود طيبـة وجيدة ولهـا ناتجهـا الموضـوعي المتعلق بها، ولكنها لم تطـل الكتاب العربي من خلال وضعيته وواقعه ومسـاراته ومنـطلقـات تـطوره ونمـوه إنتـاجيـاً والـوعي بـه دراسيـاً وبالاتصال مع المدارات الأخرى الممثلة لمعاييره الحضارية.

فبقيت هذه الجهود عنـد النـاتـج الثقافي والفكـري الذي يمثله الكتاب ويسعى إليه مضمونه دون أن تكون هناك جهود للكتاب ذاته

في إطاره التنموي والمعرفي كأداة ثقافية بوضعيتها الخاصة.

وأشهر مثال على ذلك مجلة (الكتاب) التي بدأت في الصدور سنة 1945 م واستمرت إلى سنة 1953 م على وجه التقريب. وكانت تتولى إصدارها ونشرها - دار المعارف - في القاهرة. وأيضاً مجلة أخرى ظهرت بشكل محدود وبعنوان (الناشر المصري) في أوائل الخمسينات. وظهرت بعد ذلك مجلة لها اختصاص مكتبي وثائقي سنة 1958 م بعنوان (عالم المكتبات) حيث كانت دراساتها تنصبّ في المقام الأول في نطاق متابعات إحصائية عامة وأيضاً بتركيز تعريفي بنوعية الإصدارات أو تقديم دراسات مختصة حول عدد الكتب المطبوعة وحجم إصدارها وتوزيعها، مثلما كانت تفعل مجلة (الكتاب) المشار إليها والتي تنفرد في هذا الشأن بخاصية دراسية متميزة حول وضعية الكتاب العربي في عمومه حيث تقوم في أول عدد يصدر كل سنة جديدة بتقديم دراسة تعريفية إحصائية مع إبراز جوانب من الملاحظات النقدية والتقييمية، وذلك من خلال نشر ملف خاص يدور موضوعه حول (اتجاه التأليف في سنة) تتناول فيه سير النشر والتأليف والطبع في الوطن العربي وإحصاء الكتب الصادرة ونوعياتها في تلك السنة. وقد قدمت حتى سنة 1949 م أربع ملفات نشرت بالتتابع في الأعداد الصادرة في يناير من السنوات 1945 م و 1946 م و 1947 م و 1948 م.

وظهرت فيما بعد مجلة بعنوان (مجلة المكتبة العربية) سنة 1965 م ويبدو أنها لم تدم طويلاً، وهي تسير على نفس النمط التعريفي والإحصائي لنشريات الكتاب العربي[1].

---

(1) تنبغي الإشارة إلى وجود بعض التجارب المماثلة في مواقع أخرى من الوطن =

وبنفس هذه الوتيرة أيضاً سارت المجلة التي بدأت في الصدور إعتباراً من يونيو 1964م بعنوان (الكتاب العربي) وهي بدورها إعتمدت على الدراسات النقدية والكتابات المحللة والمعرفة لمضامين الكتب والبحوث المتصلة بها من جانب موضوعاتها وإعطاء النبذ المختصرة عنها، إضافة إلى الدراسات الأخرى التي اعتادت أن تنشرها المجلة ـ المؤلفة والمترجمة ـ في نطاق تخصصها بالكتاب.

وإذا ما تجاوزنا هذه المجلات والدوريات شبه المختصة بشؤون الكتاب وإنتقلنا إلى المجلات الثقافية والأدبية الأخرى على مختلف إهتماماتها، وحاولنا تقصيّ ومتابعة ما يمكن أن تستوعبه أو تتضمنه من كتابات ودراسات متصلة بوضعية الكتاب العربي تفوق حدود التقييم والنقد الدراسي لتلك الكتب، نجدها بدورها محدودة وضيقة، وإن وجدت فهي في معظمها مجرد طفرات من الخواطر، يغلب عليها الطابع الانطباعي والذاتي الذي يدور في أكثر الأحيان حول مرتكز الكتاب والقراءة والأساليب المتبعة في ذلك، وأيضاً وجهات النظر الخاصة في اختيارات الكتب وما إلى ذلك من المواضيع ،مثال على ذلك مقال تحت عنوان (خواطر/الكتاب والقراء) الذي أعده الدكتور أحمد أمين ونشر بمجلة (الثقافة) الصادرة بتاريخ 9/10/1950 م. وقبل هذا التاريخ سبق أن نشرت له مجلة أخرى هي (الهلال) المعروفة مقالاً بعنوان (لماذا نقرأ وماذا نقرأ وكيف نقرأ؟) في عددها الصادر بتاريخ مايو 1948 م، ونشرت له المجلة نفسها مقالاً آخر ظهر بعد وفاته وبشكل تكريمي لذكرى وفاته بعنوان (الكتاب والقرّاء) ونشر في يونيو

= العربي وقد ظهرت على فترات متباعدة على سبيل المثال في العراق وسوريا، غير أنه فيما يظهر كانت محدودة الانتشار والتوزيع.

1957 م، وقد تبين لي بعد الاطلاع عليه أن العنـوان لا صلة له عـلى الإطلاق بموضوع المقال الذي يدور حول احتجاب مجلتي (الرسالـة) و(الثقافة) اللتين توقفتا عن الصدور في أوائل الخمسينات.

وأيضاً نجد عدداً من المقالات التي كتبها على فترات متباعـدة (عباس محمود العقاد) مثل ما كتبه تحت عنوان (كتاب عن الكتـاب) ونشـره بمجلة (الكتاب) في مـايو 1953 م، وكـذلـك بعض المقـالات الأخرى التي نشرتها له مجلة (الهلال)، منها على سبيل المثال مقال بعنوان (لماذا أهوى القراءة) ونشر في عدد مارس 1948 م وأيضاً مقـال (ماذا نقرأ في الصيف) نشر في عدد أغسطس 1952 م ومقالات أخرى نشرت في الفترة من أواسط الخمسينات إلى بداية الستينات، وهذه المقالات في عمومها تندرج حول علاقته هو ـ عباس العقـاد ـ بالكتـاب والقراءة وعاداته الخاصة بهما حيث أفرد لها بعض الكتب المؤلفة[1].

ومجلة (الهلال) هذه وعلى امتداد تاريخها الطويل لا نكـاد نجد فيها غير عدد محدود من المقالات والكتابات المعالجة لوضعية الكتاب، منها ما كتبه ـ العقاد ـ وأحمد أمين ـ المشار إليهما. وأيضا مقالة لها قيمة وثائقية متميزة، وإن كانت لا تتصل معالجاتها بالكتاب العربي بتركيز خصوصي وإنما تتعرض للكتاب ودوره بشكل عام، وقد جاءت بعنوان (رسالة الكتاب) كتبها الدكتور (أمير بقطر) ونشـرت بمجلة (الهلال) الصادرة بتاريخ ديسمبر 1959 م وقد سبق أن نشرت له مقالـة أخرى بعنوان (تعلّم كيف تقرأ) بالعدد الصادر بتاريخ ديسمبر 1949 م، وفيها

---

(1) راجع ذلك تفصيلا في دراسة للباحث بعنوان (الكتاب والقراءة في حياة الأديب) ـ فصل خاص عن ـ العقاد بين القراءة والكتاب ـ قيد النشر.

عدا ذلك، فإننا لا نجد أي كتابات بهذه المجلة يمكن إدراجها في نطاق الدراسات المعالجة للكتاب العربي ووضعيته باستثناء الدراسات النقدية والتقييمية أو الملخصة لمضامين الكتب.

غير أنه في فترة متأخرة نُشرت مقالتان هامّتان من إعداد الدكتورة (سهير القلماوي) الأولى بعنوان ـ مشكلات النشر ـ أزمة ضمير أم أزمة قراء وأسواق) ونشرت بالعدد الصادر بتاريخ مايو 1969م. والمقال الثاني بعنوان (مشكلات الكتاب في أفريقيا) وهو يحتل قيمة وثائقية هامة وجيدة ونشر بتاريخ أبريل 1970 م.

بل قد يكون من الغريب أن مجلة لها دورها الريادي في الثقافة العربية المعاصرة مثل مجلة ـ الرسالة ـ وعلى امتداد إصدارها لسنوات طويلة لا نكاد نجد فيها هي الأخرى موضوعاً يتصل بوضعية الكتاب العربي ومعالجة قضاياه المتصلة به وخارج نطاق الدراسات النقدية والمعالجات المعرّفة بمضامين الكتب.

باستثناء مقالين نشرهما في حيّز ضيق ومحدود بالمجلة للكاتب (أنور المعداوي) وأحدهما جاء على هيئة رد على إستفسار من قارىء وفي ركن اعتاد أن يكتبه تحت عنوان ثابت هو (تعقيبات) وجاء موضوعه الفرعي بعنوان (بين أزمة الكتب وأزمة القراء) ونشر بمجلة (الرسالة) العدد رقم 906 الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1950 م. وتعقيبات أنور المعداوي هذه التي كان ينشرها بالمجلة لم تخل عادة من الإشارة إلى قضية ما متصلة بالكتاب ووضعيته وجوانب من شؤونه والتي كثيراً ما تأتي استجابة لمقترحات مبعوثة من القرّاء الذين يراسلونه.

وهذا النقص لا يقلل بطبيعة الحال من الدور الثقافي الذي

لعبته مجلة (الرسالة) وقامت به وفي حدود مرحلتها التاريخية ومعطياتها الفكرية التي تطرحها وترابطها بالوضعيات الثقافية القائمة في ذلك الوقت وبظرفيتها المتصلة بها.

ومجلة (الثقافة) هي الأخرى لا نكاد نجد فيها مايتصل بقضية الكتاب غير (خواطر) أحمد أمين أو بعض التعليقات المتعجلة والتي لا تعطي أيّ بُعد دراسي هادف لوضعية الكتاب بشكل أساسي ومباشر وأيضاً بعض المقالات التي تأتي على هيئة انطابعات ذاتية هي الأخرى ولا تتعمق في إطار موضوعي متصل بقضية الكتاب ووضعه القائم.

وإذا ما تقدّمنا بخطوات أخرى إلى الأمام إلى مجلة ثقافية أكثر تطوراً وأشد ارتباطاً بقضايا الثقافة المعاصرة والأدب الحديث، ولها دورها التاريخي والريادي كمجلة ثقافية وأدبية عربية معاصرة، تشكلت معها وتحت متجهات أدبية ونوعية جديدة وعلى مختلف تركيباتها الإبداعية وهي مجلة (الآداب) البيروتية والتي بدأت في الصدور اعتباراً من سنة 1953 م، فإننا نجد عدداً محدوداً من المقالات والكتابات المتصلة بوضعية الكتاب العربي بشكل خصوصي ومركز. كان من أولها وأهمها الاستفتاء الذي أجرته المجلة ونشرته بالعنوان التالي (هل الكتاب العربي في خطر؟) وهو استفتاء حول (تأثير السينما والإذاعة وأدوات الترفيه الأخرى على الكتاب). ونشر في عدد الآداب الصادر بتاريخ مايو 1954 م ثم جاء تعقيب عليه نشر في العدد التالي الصادر في يونيو 1954 م.

وأيضاً يتوجب الإشارة إلى عدد من المقالات الهامة والوقفات

النقدية اللماحة التي كتبها ونشرها بالمجلة الأستاذ (بهيج عثمان)[1] وعدد آخر من المقالات التي تندرج قيمتها في دلالاتها الوثائقية والإحصائية[2] وغيرها من المقالات التي تتعرض في الأكثر إلى مؤثرات المطالعة والقراءة[3].

ثم نشرت المجلة وفي فترة لاحقة وبمناسبة انعقاد الندوة الثالثة حول الكتاب العربي التي أقيمت في طرابلس بتاريخ أبريل 1976 م. ملفاً خاصاً بالأبحاث والتوصيات المتصلة بالندوة ونشر بعدد (الآداب) الصادر في 4، 5، 1976/6 م.

وقد اختصت مجلة الآداب هذه بتعميق المسار النقدي والدراسي للكتب المطبوعة والمنشورة عربياً وإبراز مضامينها ورصد توجهاتها على مدار يتجاوز الربع قرن بقليل مع بداية الخمسينات. وكان لهذه المجلة دورها المتقدم في هذا الخصوص وإسهامها البارز في نقد وتعريف الإصدارات العربية.

---

(1) مقالات (بهيج عثمان) كانت على التوالي:
1 ـ واقع الكتاب العربي. عدد (الآداب) مارس 1953 م.
2 ـ الأدب في طريقه إلى القارىء عدد (الآداب) مارس 1955 م.
3 ـ الأدب في السوق. عدد (الآداب) أبريل 1955 م.
4 ـ تراثنا الفكري من الاهمال إلى الغموض. عدد (الآداب) أبريل 1955 م.

(2) مثال على ذلك (حصاد الأدب في عام) المنشور في عدد فبراير 1956 م وأيضاً قبله (إلى أين يسير النشر) مارس 1955 م.

(3) من أهمها مقالة بعنوان (المطالعة هذا القلق اليومي) كتبها محيي الدين محمد نشرت في عدد يونيو 1956 م.

وهكذا يتبين أن هذه المجلات الأدبية والثقافية في عمومها قد قامت بدورها المباشر في خدمة الكتاب العربي عن طريق التقييم الدراسي والنقدي والمتابعات التحليلية المستهدفة للتعريف والنقد وإعطاء الإفادات والمختصرات مع الاحتفاء أحياناً بالإحصائيات العددية والنوعية. وبقي دورها الآخر منحصراً في نطاق ضيق وباعتبارات معينة وعند عدد من الكتابات التي تفرضها أحياناً طبيعة المناسبة وظرفيتها[1].

وعلى مدار آخر أكثر اتساعاً، وفي سياق ما ينشر في صحف ومجلات عربية عامة ومتنوعة وغير متخصصة تصادفنا، أحياناً بعض الكتابات المتصلة بوضعية الكتاب العربي والتي تعالج بعضاً من جوانبه وبصياغات متنوعة تستهدف ما يدور بمحيطه ومجالات إنتاجه ونشره وتوزيعه.

وتأتي هذه الكتابات على نمطيات متعددة يمكن توضيحها على السياق التالي:

1 ـ كتابات دراسية وأبحاث مطولة وتختص بنشرها بعض المجلات

(1) مثال على ذلك عندما صدر العدد الأول من مجلة (الكتاب العربي) حتمت الضرورة على رئيس التحرير (علي أدهم) أن يكتب مقالة بعنوان (الكتاب العربي ومكانته في الحضارة الحديثة) عدد ١٠ ـ يونيه ١٩٦٤ م ، وعندما أقيمت ندوة رسمية حول الكتاب نشرت المجلة نفسها العدد ٨/ يناير ١٩٦٦ م مقالاً بعنوان (الأطراف الثلاثة للكتاب العربي ومشكلاته) بقلم جمال بدران، وحين دخل الدكتور عبد الحميد يونس الخبير في الأدب الشعبي طرفاً في رئاسة تحرير هذه المجلة كتب مقالاً بعنوان (مسئولية الكتاب العربي في التعريف بالأدب الشعبي) عدد ٣٠/ مايو ١٩٦٧م

الثقافية الشهرية.

2 ـ مقالات دراسية ذات استيفاء مركز وبتغطية موضوعية هادفة،وتنشر في بعض المجلات الشهرية والأسبوعية.

3 ـ كتابات قصيرة وتتضمن بالتركيز على بعض الملاحظات النقدية أو تحليل بعض الظواهر الاستخلاصية المحددة.

4 ـ وجهات نظر ترد أحياناً في عدد من التحقيقات والمقابلات والإستطلاعات الصحفية المتصلة بموضوع الكتاب والنشر والطباعة وما تتضمنه من رأي نقدي يكون صاحبه كاتباً أو ناشراً أو مسؤولاً عن مؤسسة أو في نطاق هيئة ثقافية معنية أو من له صلة بالكتاب بشكل من الأشكال.

ولن تكون الغاية هنا استقصاء مثل هذه المواضيع لأنّ من الصعب على دراسة محدودة بحجمها ومواصفاتها وبتأكيد دورها التمهيدي والاستكشافي اعطاء ثبت بياني متكامل حول هذه المواد المنشورة وعلى ساحات عربية واسعة وممتدة الأطراف ومشتتة التجميع والتبويب ومتباعدة الوجود من مكان إلى آخر.

ولذلك فهذه المحاولة لا تخرج عن منطلقات المتابعة الدراسية الأولية، حيث يتوجب هنا الاكتفاء بالإشارة إلى نماذج وعينات نوعية، منها ما جرى نشرها على فترات متقاربة وفي مرحلة حديثة وفي صحف ومجلات عربية متفرقة وعلى تعدد وتنوع تلك النمطيات المشار إليها، وبالخصوص سيكون الاختيار محدداً في النماذج ذات الأهمية الموضوعية المتصلة بوضعية الكتاب بشكل أساسي والتي تعطي ـ بقدر ما ـ إستيفاء دراسياً لمعالجاتها وتطرح وجهة نظرها واجتهادها بمسألة

الكتاب العربي ومشكلاته وعلى اختلاف مضامينها والجوانب التي تطرحها.

والغاية هنا تندرج في نطاق أولي في إطار خدمة وثائقية تسجيلية وفي محاولة استنتاجية للمضيّ بالدراسة - مستقبلاً - بشمولية أكثر واستيعاب موضوعي أكبر ويقدرة أقوى من محدودية هذه المحاولة.

فهي خطوة تمهيدية استكشافية وغير نهائية لمحاولة إعطاء صورة مصغرة ومقربة عن عدد من هذه الكتابات التي تناولت بالمعالجة وضعية الكتاب العربي وطرح مشكلاته. عسى أن تكون دافعاً لي أو لغيري في محاولة استكمالها مستقبلاً.

على سياق النوعية الأولى وهي الكتابات والأبحاث الدراسية المطولة، بمقياس وبحجم يتجاوز بكثير أبعاد المقالة الدراسية العادية، نجد الدراسة البالغة الأهمية التي كتبها الأستاذ (سميح عيسى) تحت عنوان أساسي هو (حول مشكلات الكتاب العربي) وقد نشرت بمجلة - المعرفة - العدد 133 - يوليو 1981 م.

وأهمية هذه الدراسة أنها تسعى إلى القيام بتغطية شمولية مركزة حول وضعية الكتاب العربي ومشكلاته ومن خلال ترابط جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية المتصلة بالكتاب ووضعيته الإنتاجية، مع محاولة تقديم لمحة تاريخية مسبقة عن (ظهور الكتاب وتطور آلات الطباعة وصناعة الورق) وغيرها من المواد الأخرى والتطورات التقنية الطارئة عليها.

وإذا كان (سميح عيسى) يعطي لدراسته هذه تخصيصاً محدداً في المعالجة والطرح واستخلاص النتائج من خلال (نموذج القطر العربي

السوري) فهو يتجاوز في دلالاته وأبعاده العريضة على مدار قومي موسع إلى (القارىء العربي) و(الكتاب العربي) ويتعرض إلى بحث المشاكل المترتبة عن تفشي الأمية وأيضاً مؤثرات (الأمية الحضارية) وبإحصائيات مقارنة ومتابعات موضوعية لاستيضاح المشكلات على ضوء المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ثم يعرج إلى خصوصية المشكلة المتصلة بالكتاب العربي على جوانبه المختلفة (تأليفه وترجمته وتحقيقه وإخراجه وطبعه) ثم إلى (مشكلات نشر الكتاب وتوزيعه وتسويقه) وأيضاً (القوانين والأنظمة الجمركية) وبعد استعراضه لهذه المشكلات في جملتها يعود إلى التركيز على (.. الخطط الموضوعة على صعيد القطر العربي السوري) وبأكثر خصوصية على (تجربة وزارة الثقافة والإرشاد القومي) في سوريا حيث يستوضح الخطوط العامة التي انتهجتها هذه الوزارة ورسمتها في مجالات التأليف والترجمة والنشر وإحياء التراث وغيرها. وإجراء مقارنات بينها وبين نشاطات القطاع الخاص في أكثر من موقع عربي. مؤكداً الحاجة الضرورية إلى اعتماد دعم ثابت ومركز لمثل هذه الأعمال الثقافية حتى لا تقع ضحية للمزايدات والمراهنات من طرف من يحاول احتكار هذا المجال عن طريق الربح والكسب التجاري.

ومن المفيد تماماً في سياق الدراسات المتصلة بوضعية الكتاب العربي وحالته الراهنة أن تطرح للبحث مثل هذه الدراسة المتعلقة بصفة خصوصية بتجربة (تصنيع الكتاب) في القطر العربي السوري وبالذات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. وأن تضاف إلى خبرات الممارسة الهادفة لخدمة الكتاب العربي.

غير أنه كان في إمكان صاحب الدراسة الأستاذ سميح عيسى

أن يتوسع في دراسته هذه إلى استخلاص التجربة بكيفية أكثر شمولية وعلى ساحات عربية عريضة وباعتبار أن وضعية الكتاب العربي في حقيقتها وصميمها وحدة متجانسة وتطالها على التقريب المشاكل والقضايا والعقبات نفسها.

هذا مع عدم إغفال الجوانب الهامة التي تعرض لها بالبحث - قومياً - وعالجها من منظور شمولي وإن لم يقدم في دراسته استخلاصات من شأنها أن تؤدي إلى انتهاج مسلك قومي موحد في مجال تصنيع الكتاب ونشره. وليس من شك أن دراسته هذه تعتبر بحق مساهمة جادة من أجل طرح مشكلات الكتاب ومعالجة قضاياه. ويبقى أن ينظر إليها بعناية في سياق الدعوة إلى اعتماد مخطط استراتيجي لتصنيع الكتاب ونشره في الوطن العربي.

ومن هذه الدراسات المطولة أيضاً أشير إلى الدراسة التي كتبها الدكتور (عمر الدقاق) تحت عنوان (الكتاب والتكنولوجيا) ونشرتها مجلة (العربي) في عددها رقم 270/مايو 1981 م.

وتتعرض الدراسة بالمعالجة لوضعية الكتاب وسط التطور التكنولوجي الحثيث والمستجد دوماً في وسائل التعليم والتثقيف والتربية، فالكتاب هنا لا يقف وحده في الميدان وإنما تشاركه هذه الوسائل وتزاحمه بقوة وكثافة يخشى معها أن يتحول هذا الصراع إلى.. (خطر كبير وينذر بشر مستطير لأنه قد يحمل في ذاته علامة اندحار الكتاب..)..

ثم يطرح التساؤل المباشر في هذا الشأن وهو مدار بحثه المطول (هل الكتاب في خطر؟) إزاء هذا التطور السريع الذي تفرضه التكنولوجيا

وهذه النقلات المذهلة في الوسائل السمعية والبصرية وما هو المدى الذي تشكله كل هذه كخطر حقيقي على الكتاب؟ . .

ومن الواضح أن حيثيات مثل هذا الموضوع سبق ان طرحت بأشكال مختلفة وبصيغ متنوعة[1] ولكنه لم يدرج على نطاق دراسي مطول ومركز حول هذه القضية وبهذا التحديد الدقيق.

وصاحب الدراسة هنا يستخلص في مدارات بحثه (العلاقة بين الكتاب والوسائل المستحدثة لنقل الأفكار والمعرفة) وهو يرى بأنها تنبني أصلاً على (علاقة تعاون هكذا تبدو في ظاهرها ولكن الواقع يقول إن هناك صراعاً بينهما قد ينتهي إلى اندحار الكتاب).

غير أنه من الصعب تأكيد القناعة بذلك وبالدرجة التي تؤدي إلى حالة (الاندحار) هذه. فمسألة المزاحمة والصراع على موقع الصدارة والاهتمام قد تحتل جانباً بارزاً من جوانب التهديد. وقد عاش (الكتاب) وعلى أحقاب تاريخية وظرفية مختلفة ومتعددة هذا التهديد وتجاوزه إن لم نقل تغلب عليه.

والكاتب يستعرض هذه القضية بجانبها الواسع وبشموليتها الدقيقة الحساسية بالقارىء وعصر السرعة ونوعية الثقافة التي تتداولها أجهزة الإعلام مثل الإذاعة والسينما والصحافة وما يسيطر عليها من طابع السرعة والسطحية والكلفة، وأيضاً ما تنتجه تحت خانة الاستهلاك البعيد عن الجدية وعن التمرس الثقافي العميق الذي يمثله الكتاب كوسيلة معرفية قائمة وحاضرة، وهو يحلل هذه الأسباب

---

(1) راجع على سبيل المثال الاستطلاع الصحفي المشار إليه سابقاً الذي نشرته مجلة (الآداب) مايو 1954 بعنوان رئيسي (هل الكتاب العربي في خطر؟).

ويناقشها ويستفسر عن المسؤولية المتمثلة في (واقعنا الثقافي المريض) وما ينجر عنه من مؤثرات ويشير أيضاً إلى سبب آخر (. . وقد يكون أشد سوءاً على واقع حياتنا الثقافية ألا وهو وقوع إنسان هذا العصر في استهواء المادة ولهاثه وراء المال وما ذلك إلا الرغبة الجامحة في الاقتناء وامتلاك أسباب الرفاهية). .

فالكتاب هنا يتعرض إلى ضرر آخر ناتج عن استغراق الإنسان في دائرة مغلقة من الاستهلاك ومن ثقافة الاستهلاك فهذه. . (. . الأجهزة المستحدثة الرائعة والوسائل المادية الباهرة التي ابتدعها الإنسان المعاصر ذات قدرة غير محدودة على نشر نمط معين من الثقافة). . وهو يرى أن مثل هذه الظاهرة في انعكاساتها ومكوناتها ظاهرة عالمية ولا تخص المجتمعات العربية وحدها.

وهذه كلها استنتاجات صحيحة ولها مؤثرها السلبي على الكتاب وعلى فاعلية التعامل معه، غير أنه ينبغي الملاحظة بأن لهذه التحولات التكنولوجية جوانبها الإيجابية على الكتاب من حيث تطور وسائل طباعته وإخراجه وتقنيته الفنية ومواده. ولأن الكتاب بدوره ليس ذلك الشيء المنعزل عن التطور والتقدم فهو بذاته وفي مواصفات أعداده وتصنيفه وإخراجه كائن حي متطور ومتقدم ومهيأ بالضرورة لخوض غمار هذه المزاحمات والمواجهات والانتصار فيها.

ولا يمكن لأحد أن ينكر التطور الحاصل على الكتاب وتقولبه لاستجابات حاجات العصر والتحول معها بما يجعله هو الآخر في موقع الصدارة والمواجهة.

ويركز في نهاية بحثه على ضرورة تحديد المعيار الثقافي المطلوب

في نقطتين هما الاختيار والجهد وفي مدلولهما المترابط مع حرية الإنسان وامتلاكه لإرادته التي تحدد له نوعية الاختيار ونجوعه بتعميق أصالته الإنسانية وبقيمة جهده واجتهاده. . ولكي لا يضيع ذلك الإنسان وسط الزحام. . (. . جدير به أن يدأب بين الحين والحين على التحرر من وطأة الواقع المضني ليخلو إلى نفسه مع كتاب يأنس به ويرتاح إليه فيرى ذاته منسكبة على صفحاته مغتبطة بصحبة مؤلفه. .). .

ولكن. . ألا يرى الدكتور عمر الدقاق أن مثل هذه (الخلوة المهروبة من الواقع مع كتاب) هي في حقيقتها وواقعها مشكلة أخرى؟. . ولماذا لا يكون الكتاب قضية أساسية داخل هذا الواقع بمؤثره الحيوي وبحضوره الذي يساهم في تطوره وتغييره بدل أن يكون مجرد فسحة أو استراحة بين الحين والحين من ذلك الواقع؟ تلك هي القضية التي لم يعالجها الدكتور الدقاق في بحثه القيّم هذا. . ويكفي أنه يقول في خاتمة بحثه. . (. . أن ومض الفكر لا يمكن أن ينطفىء وجذوة الإبداع لن تخبو والإنسان ليس بوسعه أن ينسلخ عن إنسانيته. . أجل منذ البدء كانت الكلمة ومن الأزل كذلك سوف تبقى متألقة في جوانح الإنسان وإلى الأبد. .). .

والمعيار الحقيقي لهذه الكلمات ليس أن يكون الكتاب خلوة أو فسحة من وقت يلوذ بها الإنسان بقدر ما تكون قضية معرفية وحضارية متصلة بمشاغل يومه واهتماماته فكره وارتباطات تطلعه المتجدد والدائم إلى حياة أكثر عدالة وإنصافاً.

ذلك أن الأهمية الحيوية للكتاب أنه قوة من التفاعل المعرفي والثقافي والاجتماعي في حياتنا المعاصرة وأنه يخدم قضية وفي الوقت

نفسه يعبر عن موقف لصيق بصميم الإنسان ومعايير وجوده، مهما كانت القدرات والإمكانيات التي يفصح عنها الكتاب، وإن أي خلل يحدث هنا في الواقع يصيب الانسان في إنسانيته وفي أحد أهم مقوماته الحضارية التي يعايشها ويناضل من أجلها.

وعلى منحى آخر نجد دراسة أخرى لها أهميتها المتميزة وخصوصيتها في المعالجة وتفردها في المواجهة لصميم قضية الكتاب العربي وواقع مشكلته باعتباره شاغلاً مشتركاً يجمع بين عالمين هما القارىء والكاتب ويجعل من هذه العجينة المتداخلة من القوة الفكرية الإنتاجية شكلاً مادياً هو ـ الكتاب ـ وكثيراً ما يتعرض بنوعيه ومن جانبيه ـ جانب القارىء وجانب الكاتب ـ إلى طرق غير مشروعة وغير إنسانية من الاستغلال والقمع والتشويه والاستهلاك النفعي والتجاري، والدراسة بعنوان (نهب وقمع القارىء والكاتب) بقلم (نبيل سليمان)[1] وهذه الدراسة معالجة صريحة وجادة لقضية الكتاب وواقعه الراهن والمشاكل المترتبة على إنتاجه وتصنيعه وحقوق طبعه وعلى مدارات متصلة بالكتاب والمؤلف والناشر والقارىء، وأيضاً مسألة الطرح والتوزيع في السوق وحقوق التأليف واستغلالها من طرف البعض والتلاعب بتسعيرة الكتاب وغيرها من القضايا التي يعايشها الكتاب ويعانيها في وضعية يصفها الكاتب من وجهة نظره بتحديد دقيق في عنوان دراسته.

وما تطرحه من إفادات في هذا الشأن وما تقدمه من رأي جديرة

---

(1) نهب وقمع القارىء والكاتب ـ بقلم نبيل سليمان ـ صحيفة الطليعة السورية العدد 52/ 27 فبراير 1982 م.

بأن تكون موضع عناية ودراسة المعنيين والمهتمين بشؤون الكتاب تأليفاً وطباعة ونشراً وتوزيعاً.

وأعتقد أن أي محاولة لتقديم نبذات مختصرة لهذه الدراسة بمثابة الإخلال بموضوعها العام والمتشابك في تكامل بين جميع أطرافه، وكم أتمنى لو يجري العمل على تجميع مثل هذه الدراسات وطبعها في كتاب وتوفيرها لمن يريد أن يستفيد منها وعن قرب حول وضعية الكتاب العربي وحالته الراهنة. وبالأخص تلك الجهات الدراسية المتخصصة والتي قد يفوتها متابعة مثل هذه الدراسات عند نشرها في حينها وتكون الضرورة ماسة إلى متابعتها والرجوع إليها.

ويطول بي الحديث لو أردت الاسترسال والمتابعة لمثل هذه الكتابات التي نشرت بالصحف والمجلات وأترك مهمة الرجوع إليها لمن يهمه متابعة مثل هذه المواضيع[1].

وإلى جانب هذه الدراسات المطولة هناك عدد من المقالات التي تتناول الكتاب العربي ونشرت على ساحات ثقافية متعددة وهي في عمومها تترابط بشأن شؤون الكتاب ووضعيته وتتفاوت في القوة

---

(1) أشير هنا إلى بعض هذه الكتابات على نسق غير اختياري.

1 ـ حول الكتاب العربي ودور النشر، مصطفى زين، مجلة الديار عدد 30/229 تشرين الثاني 1978.

2 ـ محاولة اختراق جدار الصوت، للكاتب والناشر والقارىء، معين بسيسو، مجلة الأسبوع العربي عدد 11/731 حزيران 1973 م.

3 ـ الأمن الثقافي العربي، رجاء النقاش، مجلة الدوحة عدد 71 نوفمبر 1981م.

4 ـ وأيضاً لرجاء النقاش (ملاحظات ثقافية) (الهلال) ديسمبر 1976م.

والأهمية من مقال إلى آخر ونشرت على فترات متقاربة[1].

ومن المهم هنا مراعاة جوانب التفاوت بين هذه الكتابات في نطاق تدرجها وإسهامها التخصصي وغير التخصصي في شؤون الكتاب والاختصاص في مجالاته مثلما هو الشأن مثلاً عند الأستاذ عبد القادر ابن الشيخ ودراساته الهامة حول الكتاب وقضاياه ومساهماته العريضة في هذا الشأن.

وأيضاً من المهم الإشارة إلى نوعية أخرى من الكتابات التي تدور في فلك الكتاب وقضاياه وهي تلك الكتابات التي تندرج بشكل مركز وغير مطول والتي تنشر عادة داخل (الصفحات الثقافية) لعدد من المجلات والصحف والتي تعنى أصلاً بإثبات الملاحظات النقدية والتقييمية أو التلميح إلى ظاهرة من الظواهر الإيجابية أو السلبية حول وضعية الكتاب وسبل إنتاجه ونشره وطباعته، ويهمني هنا الإشارة إلى كتابات ومساهمات الأستاذ (جهاد فاضل) في الصفحة الثقافية بمجلة (الحوادث)[2].

---

(1) منها على سبيل المثال:

1 ـ الملكية الأدبية والفنية، الدكتور أحمد سعيد المهدي، مجلة الدوحة يونية 1976 م.

2 ـ هل نحن شعب لا يقرأ، بقلم عيسى فتوح، مجلة العربي العدد 260 يوليو 1980 م.

3 ـ محنة الكتاب العربي، بقلم محمود محمد مدني، مجلة صوت الخليج بتاريخ 4/6/82.

4 ـ هل يصبح الكتاب وسيلة بناء، إعداد (خواطر مطر) من دراسة للأستاذ (عبد القادر بن الشيخ) (الخليج الثقافي) 26 يوليو 1982 م.

(2) كمثال على كتابات (جهاد فاضل) أشير إلى:

وهناك بعض الكتابات الأخرى التي تتعرض لوضعية الكتاب بشكل عرضي وغير مباشر أو في سياق قضايا ثقافية أخرى، ولن يكون من السهل هنا استقصاؤها في هذه المحاولة الأولية غير أنه من المهم أن تكون موضع عناية الباحثين والدارسين المعنيين بقضايا الكتاب.

ونصل هنا إلى جانب آخر ونوعية أخرى من الكتابات التي تتعرض بالمعالجة والتحليل لوضعية الكتاب العربي، وهي تلك الكتابات التي تأتي منشورة على هيئة استطلاعات وتحقيقات صحافية التي تقدمها الصحف والمجلات بين فترة وأخرى حيث يأتي الحوار وإبداء الرأي وطرح وجهة النظر من عدد من الأطراف ذات الصلة بالكتاب إعداداً وإنتاجاً ونشراً،وليس هنا أيضاً من السهل إحصاء مثل هذه الاستطلاعات الموزعة بين صحف ومجلات عربية متعددة والتي تتطلب إجراء متابعة موثقة لها.

وسأكتفي هنا بالإشارة إلى واحد منها ظهر منذ فترة قريبة وله قيمته الموضوعية وشموليته أيضاً،بل لعله من أهم هذه الاستطلاعات الصحفية المتصلة بموضوع الكتاب وهو الاستطلاع الذي أعده ونفذه ونشره (بول شاوول) في مجلة (المستقبل)[1] والذي أعطى فيه الفرصة

= 1 ـ اهتمامات قطاع النشر اللبناني، مجلة الحوادث 28 سبتمبر 1979.

2ـ الناشرون اللبنانيون بين الايجابيات والسلبيات مجلة الحوادث 24 ديسمبر 1981.

3 ـ حول موسوعة تاريخ الاسلام مجلة الحوادث 4 مارس 1983.

4 ـ دور نشر ومال قبان.مجلة الحوادث 11 مارس 1983.

(1) (المستقبل تستفتي دور النشر اللبنانية ـ بيروت تستهلك الكتاب ولا تنتج ثقافة) إعداد بول شاوول،مجلة المستقبل عدد 15/273 مايو 1982 م.

الكـاملة لعدد من دور النشر العـربية اللبنـانيـة لكي تقـول كلمتهـا وتعرض وجهة نظرها وتطرح بمعنى آخر همومها وشواغلها ومتـاعبها. وهي تتناول وضعية الكتـاب العربي الـراهن ومن الزاويـة التي تعنى بشكل خاص وتهم دور النشر والمشاكل المتصلة بها.

وليس من شك أنه من الأهمية بمكان تحضير وإعداد ونشر مثل هـذا الاستـطلاع من وجهـة نـظر النـاشـرين العـرب والهـادف إلى استخلاص نتائج مفيدة لخدمة قضـايا الكتـاب وبحث شؤونه وحتى شجونه[1].

وكم كنت أتمنى لـو قام (بـول شاوول) بـالتحضـير والإعـداد لإستطلاعات أخرى ومع أطراف أخرى لها بدورها جانبها وترابـطها الوثيق الاتصال مع الكتاب العـربي، ومن المهم أن تساهم بنصيبهـا بطرح وجهة نظرها،ولأن الناشر العربي على أهمية دوره وموقعه الحيوي في تصنيـع الكتاب ونشـره لا يمثل غـير طـرف واحـد في مثـل هـذه القضية.

ومثل هذه الاستطلاعات وما تترصّده من مضامين موضوعية في المعالجة وطـرح الفكرة وإبـداء الرأي تعـطي في مجموعهـا فضلاً عن قيمتها الراهنة، محصلة وثائقية تساعد على استخلاص دراسات مفيدة وهادفة لخدمة الكتاب العربي. وتساعد الدارسين والباحثين المعنيين

---

(1) من الجدير بالذكر أن (بول شاوول) ألحق هذا الاستطلاع وبالعـدد نفسه من المجلة بمقالة صغيرة ومركزة حول (صناعة كتاب أم صناعة ثقافة) وكتب بعد ذلك في عددين متتالين وبالصفحة الثقـافية نفسهـا وبالحجم الصغير مقالـة بعنوان (الدور الاخر لدور النشر في لبنـان) العدد 274/22/6/1982 م ومقـالة أخرى بعنوان (الكتاب البديل) العدد 275 بتاريخ 29-6-1982 م.

على مختلف اهتماماتهم الثقافية في الإحاطة عن قرب بوضعية الكتاب العربي ودرس مشكلاته.

ومن الواضح أن مثل هذه العناية بموضوع الكتاب واهتمام المعنيين به على مختلف مواقعهم وارتباطاتهم لم تأخذ هذا البعد الموسع أو تتركز محاورها في هذا السياق وبهذه الخطوط المحددة إلا في فترة معاصرة وقريبة من مكونات الحركة الأدبية والفكرية الحديثة في الوطن العربي.

ولم يكن الوعي بقضية الكتاب ليأخذ موقع الصدارة وبشكله البارز إلا بعد مرحلة عريضة من إرساء الأسس والمناهج الدراسية والنقدية المعاصرة، وأيضاً تصاعد نمو وتطور حركة الطبع والنشر العربي وكثافة قدرات التصنيف والتأليف وقوة إتساعها وتنوعها، وإلى العناية البالغة ـ التي تبدو جلية الآن ـ بالعلوم المكتبية والتصنيف والحفظ الوثائقي ومتابعة التحولات الجديدة والمتطورة لأسس الببليوغرافيا والتي صار لها وجودها العلمي والفني في دنيا الكتاب وسمة من سمات الانشغال به والعناية بأمره.

ومن ناحية أخرى كان لحركة الترجمة النشيطة التي ظهرت بين الخمسينات والستينات وحتى السبعينات قد نقلت إلى العربية وطبعت ونشرت مجموعة من الكتب المعالجة للكتاب وعلى مختلف جوانبه وتعدد معالجاته. وقد ساهم كل ذلك في تعميق الوعي بدور الكتاب وقيمته الحيوية في حياتنا الثقافية. وأيضاً إلى ضرورة إعداد الدراسات والأبحاث المختصة به وبشؤونه.

ومما يجدر ملاحظته أيضاً أنه مما ساعد على تكريس مثل هذه

العناية واعتباراً من فترة الستينات إقامة عدد من الحلقـات والندوات الدراسية حول وضعية الكتاب العربي وبحث مشكلاته. وقد انعقدت على فترات متفرقة في أماكن مختلفة من الوطن العربي. وكان من ناتج هذه الحلقات مجموعة من الأبحاث والدراسات المتنوعة[1].

وإذا كـانت المكتبة العـربية اليـوم تضم العديـد من المؤلفـات العربية المتخصصة بالشؤون المكتبية والمكتبات والببليوغرافيا ودراسة المصادر والمراجع وأسس البحث ومناهجه وغيرها من المؤلفات العلمية في صميم اختصاصها القائم على المعالجات المركزة حول موضوعاتها، فإنه من الملاحظ افتقاد المكتبة العربيـة إلى المؤلفات المـوسعة المتصلة بوضعية الكتاب العربي ومعالجة قضاياه. بل لعلنا لا نجد كتاباً يذكر بإستثناء ما قامت به (جمعية أصدقاء الكتاب) في لبنان حيث أصدرت ونشرت أكثر من كتاب في هذا الخصوص. أذكر منها كتابـاً من تأليف الأستاذ (بهيج عثمان) وآخر من تأليف الأستاذ (عبد اللطيف شرارة) حول قضية الكتاب العربي واللبناني بشكل خصوصي، مثلما هو الشأن مـع كتاب الأستـاذ شرارة الـذي صدر سنـة 1962 م بعنوان (قضيـة الكتاب اللبناني).

وبشيء من التجاوز يمكن إعتبار كتـاب سبق أن أصدرتـه دار المعارف في مصر سنة 1966 م بعنوان (لماذا نقـرأ) وهو تـأليف مشترك وبشكـل تجميعي[2] كواحـد من المؤلفات ذات الصلة بـالكتاب حتى

---

(1) من المؤمل من إتحاد النـاشرين العـرب ان تتجه عـنايته إلى تجميـع مثل هـذه الـدراسات وطبـاعتها وذلـك تيسيراً لسبـل الانتفـاع بهـا والاستفـادة منهـا للدارسين والباحثين.

(2) لماذا نقرأ ـ من إصدار دار المعارف سنة 1966 م شارك في كتابته كـل من (طه =

وإن جاءت موضوعاته مبنية ومستهدفة من زاوية محددة هي القراءة والمطالعة. غير أن أهميته الأولى أنه يلمح ويشير إلى دور الكتاب والقراءة في حياتنا.

وأيضاً أصدر (معهد الإنماء العربي) في بيروت سنة 1976 م كتاباً بعنوان (تكوّن الكتاب العربي) من تأليف الدكتور (فرانسوا زبال) وهو لا يتعرض لموضوع الكتاب العربي لذاته ووضعه الراهن وإنما يتناول الجوانب التاريخية والفكرية والسياسية المصاحبة لنشأة الكتاب وظروف مكوناته الأولى، وكما يقول مؤلفه في مستهل كتابه.. (.. اقتصرنا على رسم الاتجاهات العامة للظاهرات التي حكمت تكوّن الكتاب..)..

وهكذا جاءت معالجات هذا الكتاب منصبّة في سياق تاريخي وباستنطاق المعطيات التراثية ورصد خلفياتها والمؤثرات المرتبطة بها تاريخياً واجتماعياً وسياسياً التي تواكبت مع هذه النشأة الأولى.

وعلى هذا السياق التاريخي الراصد لحركة الكتاب وملامح مكوناته في التراث العربي والإسلامي نجد عدداً من المؤلفات الصادرة حديثاً. ولعل من أكثرها شهرة وحيوية موضوعية كتاب الدكتور محمد ماهر حمادة عن (المكتبات في الاسلام) وإن كانت المعالجة المباشرة لوضعية الكتاب العربي لا تندرج بشكل أساسي في الكتاب وإنما تأتي على نمط عرضي وبتحديد أكثر في الفصل السابع الذي جعل عنوانه (المكتبات والكتب والكتّاب)، ولأنه معني في المقام الأول بمتابعة موثقة حول نشأة المكتبات في التاريخ الإسلامي وتطورها، والمصائر التي

= حسين وعباس العقاد وعادل الغضبان وحلمي مراد وجمال الدين العطيفي والسعيد مصطفى السعيد) وقيمته اليوم وثائقية بحتة.

آلت إليها. وقد طبع الكتاب لأول مرة سنة 1970 م ثم أعيدت طباعته سنة 1978 م. وبلا شك ان للكتاب قيمته المتميزة في نطاق موضوعه.

وعلى هذا المنحى نفسه الذي يتناول الكتاب العربي في مواصفاته ووضعياته التاريخية يأتي كتاب آخر صدر في القاهرة من تأليف (محمود عباس حمودة) بعنوان (تاريخ الكتاب الاسلامي).

والأمر الملحوظ في مثل هذه الكتب والسمة المشتركة بينها أنها في متابعاتها التاريخية هذه لا تخرج عن إطار تجميع الإفادات والإخباريات المتناقلة والمتناثرة داخل كتب التراث وبذلك السياق السردي من الصعب أن يتميز أو يتحدد وفيها دور الكاتب أو اجتهاده الدراسي وبما يعتبر عمله هذا إثراءً جديداً لتلك المعطيات التاريخية.

وليس هذا إقلالاً من شأن هذه الكتابات المفيدة في مجالها التجميعي والسردي، وإنما هو إشارة إلى سلكها الدراسي الذي تسير عليه وعلى أهميته. فإنه في هذا المعيار يبقى محدوداً ومقيداً بذلك النطاق السردي والإخباري دون أن يتجاوزه إلى التعميق الدراسي المستفيض والمبني على منهج ورؤيا يعتمدها الباحث ويضع مخططاتها مسبقاً ويستنتج أبعادها الدراسية من خلال متابعات بحثه. وأيضاً بتركيز دلالات موضوعية موحدة ومتكاملة يترصدها الباحث ويسعى إليها.

وهنا أصل إلى الكتاب الذي اتخذت منه نموذجاً لاستعراض مثل هذا النوع من الدراسات والتي لا تخرج عن ذلك النسق التاريخي والأسلوب الإخباري والسردي المشار إليه.

وبمعزل عن استعراض حيثيات الكتاب وتقصيّ مضمونه، فهو يتفرد بخصوصية متميزة وجديدة من حيث التناول والعرض وبما يمكن

أن يوحي به عنوانه من غاية وهدف غير خافيين.

والكتاب صدر في الكويت منذ فترة بالعنوان التالي (الكتاب في الحضارة الإسلامية) من تأليف الأستاذ عبدالله الحبشي،وهو من أدباء القطر اليمني الشقيق. ونقطة الاعتراض الأساسية مع هذا الكتاب تتمثل في المنهج أو الأسلوب الذي سار عليه المؤلف وبنى هيكل كتابه بموجبه. ولكن هذا لا يلغي التأكيد أولاً على قيمة الكتاب وخصوصيته وثانياً جدة وجدية معالجاته حتى وإن جاءت على ذلك السياق التجميعي وبالأسلوب الإخباري. فمن الواضح الجهد الكبير الذي بذله مؤلفه حتى تجمعت لديه مثل هذه المادة التراثية وتبويبها على هذا الشكل المرتب.

وكان في تصوري أن البنية المحورية للكتاب سوف تتحدد منطلقاتها وأبعادها في استشراف هذا المعيار الحضاري ـ وبحسب ما يدل عليه العنوان ـ التي يدخل ـ الكتاب ـ في مصابها وروافدها كأداة حيوية مؤثرة وصانعة ومتابعة الخلفيات والتكوينات المترادفة معها، إضافة إلى الإطار التاريخي الذي يترسمه ثم يستوضح مستخلصات دراسته في النهاية ويخرج بها كمعالم قائمة بذاتها، وبما يحسب كإسهام دراسي من طرف المؤلف ومن صنع اجتهاداته الخاصة.

غير أنه سرعان ما يتبين أن الكتاب لا يقدم أكثر من تلك المحصلة التجميعية العامة والإفادات الإخبارية المتناقلة على تعدد وتنوع مظانها ومصادرها العربية التراثية وعلى مختلف مواردها، دون أن يكون لذلك المعيار والمدلول الحضاري أي استيفاء دراسي محدد وملمح إلى تلك المعالم والأبعاد أو استكناه العناصر والعوامل المترابطة

مع القيمة الحضارية التي يعنيها ويمثلها الكتاب في الحضارة الإسلامية ومن خضم معطياتها وتشابكها.

وهكذا بقيت فائدة هذا الكتاب منحصرة عند هذه اللمحات التجميعية والإخبارية في تراثنا، وهي مسألة لها جدواها في المجال التوثيقي لمن يعنيهم التوسع في مثل هذه الدراسات والتزود بهذه الإفادات لمن لم تمكنهم السبل من الحصول على هذه المعلومات في مصادرها الأصلية وقد تعوزهم إمكانية وقدرة الحصول عليها بهذه الكيفية التجميعية العامة.

وهو لم يخرج عن هذه الحدود ولم يتجاوزها فظل على مختلف محاور كتابه يدور حول هذا التجميع وتصنيف المعلومات وترتيبها على مختلف فصوله، منها ما يتصل بمدح الكتب وصناعة الكتاب حيث تتوارد هنا منتخبات ومختارات من عند (الصولي) و(السمعاني) و(السخاوي) وأيضاً فصول أخرى عن (النساخة) وجمع الكتب عند العرب والاحتفال بها وعن (إعارة الكتب) ثم (العارية عند العرب) وأيضاً حرق الكتب وإتلافها ثم يأتي بمنتخبات يضعها في فصل خاص حول (شغفهم بالتأليف ومنهجهم في البحث) ويعود إلى الموضوع نفسه من جديد وتحت سرد إخباري آخر في فصل بعنوان (شغفهم بتأليف الكتب) دون أن يستند في ذلك إلى أية عوامل منهجية دراسية وإنما هو يأتي بها في الأغلب على هيئة من يعنيه إيراد نوعيات من (الطرائف والنوادر) عن سرقة الكتب أو حجبها أو إتلافها أو امتلاكها وغيرها من الأمور الأخرى التي يختارها ويجمعها من كتب التراث دون ربطها بأي منطلق دراسي وإنما الاكتفاء بتدوين تلك الطرائف والأخبار.

وأعتقد أن مثل هـذا الموضـوع الذي ينـدرج في إطار البحث عن ـ الكتاب في الحضارة الإسلامية ـ يتطلب أولاً إعداده والتحضير له من خـلال خطة مبـرمجة ومـرسومـة مسبقاً ومعـدة وفقاً للمعـطيـات الموضوعية والتاريخية وإبراز دلالاتها الناتجة عنها. وأن تكون ثانياً وهو ـ الأمر المهم، والذي يعطي للدراسة طابعها المميز ـ من منظور فكري وثقافي متركز على هدف تنويري ومن منطلق يعبر عن موقف خصوصي ينشده الباحث ويترصده ويسعى إليه من وراء بحثه ويستلهم بموجبه ويترسم مكونات هذا المعيار الحضاري المترسب العمق في التاريـخ، وفي الوقت نفسه الدائم الحيوية والتأثير وحيث يستشفه هو ويعكسه في متابعاته الدراسية، وهو ما يوصف عـادة بالإضـافة الخصـوصية التي يضفيها الباحث على هذا التـراث من خلال أبحـاثه وتكـون دراسته تجسيداً لها.

وقد تكون الضـرورة الدراسيـة تستوجب التمثـل والاستشهاد بشيء من تلك النقلات والإفادات التاريخية ولكنها لا تأتي بذلك النقل السردي أو ترد هي لذاتها كهدف مباشر، وإنما داخل استنتـاج دراسي معين وبهدف فكري يستخلصه الباحث ويضع له أطره الدراسية أي من منـظور دراسي متكـامـل تـأتي فيهـا هـذه الافـادات والمعلومـات كجوانب تكميلية تجمعها وحدة الدراسة الموضوعية أو ما يعرف بالمنهج المكون لخطوط الدراسـة أو البحث.

وهكذا نجد افتقاد هذا الكتاب لمثل هذا المنهج أو لهذا المنظور والمنـطلق الذي يحـدد مساره الفكـري والموضـوعي. فجعل بـالتـالي موضوع كتابه يدور في محور واحد وهو تجميـع المعلومات والافـادات التاريخية وبكيفية وأسلوب اخباري وإثباتها بعلاتها كما هي وعلى سياق

وثائقي بتسجيلها وترجيعها إلى مصادرها الأولى، وهو ما يمكن أن يدرج كعمل (أرشيفي) يساهم به الكاتب في تدوين وترتيب هذه الافادات.

ويتردد هنا السؤال الصعب حول دور الكاتب الفعلي ومدى حضوره وتواجده كباحث ودارس من خلال كتابه؟..

ويبدو من المهم هنا تحديد جوانب الفرق والاختلاف بين الكتابة المعتمدة على مجرد التدوين والرصد للمعلومات والافادات الإخبارية المتناقلة والمبثوثة في كتب التراث، وبين المتابعة الدراسية الراصدة لهذه المعايير الحضارية في مختلف أطوارها ودرجاتها وتعدد عواملها ومؤثراتها ومن موقف ورؤيا دراسية خصوصية مستلهمة من جانب الباحث وكنتائج لاجتهاداته ووجهات نظره وبما يمثل بحثه هذا إسهاماً جديداً. فالباحث بهذا المعنى لا مكان له داخل كتابه ومن الصعب إثبات حضوره ـ الفكري ـ بين صفحاته.

فرغم البريق الذي يثيره عنوان الكتاب وما قد يوحي به من معالجات واستنتاجات فهو يندرج في إطار العمل التجميعي والإخباري الذي أشرت إليه، أما المعالجة الدراسية لصميم تلك المعايير الحضارية في مسارها ومدلولها وفي بوتقة التفاعل التاريخي فهي مسألة غير موجودة وغير واردة عند ذلك الإسهاب الطويل من سرد المعلومات والافادات .

فالكاتب أحسن التجميع والاختيار والتبويب فيما يتعلق بإيراد الافادات حول الكتاب وما ورد بشأنه في كتب التراث العربي والاسلامي، ولكنه لم يمسك بمقود المعالجة الدراسية في المدار

الحضاري الذي يمثله الكتاب ويعبر عن خصائصه في السياق الواسع والعريض للحضارة الإسلامية.

ذلك أن معالجة الخصائص الحضارية للكتاب تختلف عن العرض المبني على التجميع واختيار الافادات الإخبارية والتي تساق عرضاً دون مبرر دراسي.

ولدي هنا مثلان للمعالجة الحضارية المتصلة بالكتاب، إحداها تأتي على هيئة مقالة صغيرة جداً وهي أشبه باللمحة الموجزة والمركزة وحجمها لا يتجاوز الثلاث صفحات، وهي ما كتبه المؤرخ العربي المعروف الدكتور (أسد رستم) تحت عنوان (الكتب ودورها في الشرق القديم)[1] فهذه الكتابة على اختصارها الشديد تعطي مثالاً لمعالجة المعيار الحضاري الذي تحتله الكتب في التاريخ برغم خصوصية هذه المقالة والمتعلقة بمعالجة محددة ومعينة في المكان والتاريخ.

وأما المثل الأخر الأكثر بروزاً والمعبر بشكل محدد عن هذا المعيار الحضاري الذي تلعبه الكتب ودور الكتب في تقدم الإنسان وتطوره على أحقاب التاريخ، وبالذات في التراث العربي والاسلامي، ما أورده الكاتب الامريكي (روبرت برينولت) في كتاب له بعنوان (نشأة الإنسانية)[2] وعلى سياق تحديد المعالم الهامة في حضارة الإنسان التي

---

(1) الدكتور أسد رستم في كتابه ـ آراء وأبحاث ـ من منشورات الجامعة اللبنانية بمناسبة ذكراه ـ 1967 ـ بيروت.

(2) بشأن هذا الكتاب والكاتب راجع كتاب ـ على وتر واحد ـ من تأليف فؤاد صروف ـ مكتبة لبنان 1969 م بيروت.

تطورت بهذه الحضارة وعملت على صيانتها وحمايتها من الضياع فيفرد فصلاً خاصاً للحديث عن المكتبة المعروفة في التاريخ الاسلامي باسم (بيت الحكمة) في بغداد وما تحتويه من كتب ومصنفات فكرية وعلمية وما أسهمت به من دور حضاري، وحيث يرى الكاتب ان الإشعاع الذي تدرج بحضارة الانسان ينبني على هذه المعطيات التي انتجها بيت الحكمة وأن قوة تواصلها وتقدمها وتركيز أبعادها الإنسانية يعود الفضل فيها إليه وأنه كان صمام الأمان الأول الذي حمى حضارة الانسان وحافظ عليها وهو يدرسها بعناية ويتابع تشابك خطوطها باعتبارها رمزاً هاماً للتحولات والنقلات التاريخية ويحلل أصولها المترابطة بنشأة الإنسان كقيمة إنسانية أولى وحيث توزعت قوة إشعاعها على العالم فيما بعد وتبين دورها ومؤثرها.

ورغم ما يعطيه الكاتب الامريكي روبرت برينولت من إفادات هامة وجديدة حول تاريخ (بيت الحكمة) فهو لم يقف عند هذا السرد التاريخي أو النقل الإخباري وإنما انطلق بخطوط دراسته ومتابعاته لخلفيات هذا المعيار الحضاري وخصائصه الذي يجسده ويسجله نتاج بيت الحكمة ومناخها الفكري والعلمي والدور الإنساني الذي قام به. وهو يخرج به من المدار الاسلامي والعربي إلى المدار العالمي الذي أعطى للانسانية اسمى وأنبل معاييرها الباقية عليها والدائمة التقدم في طريقها.

وليس الغرض هنا إجراء أي مقارنة هي غير واردة وغير منسجمة مع اختلاف المنهج والمعالجة لهذين المثلين والكتاب المذكور الذي يتناول الحديث عن الكتاب في الحضارة الاسلامية، وإنما أسوقه كمثل حينما يكون اعتماد الدراسة منهجياً على هذه المنطلقات

الحضارية واستكناه خصائصها وعواملها على نسق دراسي، وهو ما يوضح جوانب الاختلاف مع الأسلوب الذي اعتمده صاحب الكتاب وسار عليه في معالجاته.

ولعل هناك مثالاً آخر أكثر شهرة وهو ما يورده من لمحات وتحليلات (آدم متز) في كتابه (الحضارة الاسلامية) حول استكناه المعرجات الحضارية للكتب والمصنفات في التاريخ الاسلامي ـ والغريب أن المؤلف قد اعتمد عليه في عدد من مواضع كتابه ـ وهو كتاب له قيمته الخاصة في مثل هذه الدراسات.

غير أنه يخيل إلي أن المؤلف الفاضل قد أخذته اندفاعة التجميع والتبويب عن تحديد الرؤيا الدراسية والمنهجية التي تسبق عادة ـ كمجموعة افكار وخطة مرسومة ـ مثل هذا العمل وتتقدم عليه ثم تأتي مكونات هذا العمل في بنائها التركيبي على أساسها وبموجبها، ولكي لا يكون عنوان الكتاب ـ محض مصادفة اختيارية ـ وبما لا يتوافق وذلك التركيب المنهجي لمضمون الكتاب ومعالجاته أو مما توحي به دلالات عنوانه.

إن هذا كله لا يقلل من أهمية الكتاب وقيمته المتصلة بصفة موضوعه وإن جاءت على سياق تجميعي. وقد تجشم الكاتب عناء القيام بها ومتابعتها على مختلف مظانها ومصادرها لتكون بين يدي القارىء ـ المختص وغير المختص ـ ميسورة التناول وسهلة الإفادة. وهي في حد ذاتها مهمة جليلة لها مشاقها ومتاعبها ولها أيضاً نتائجها المفيدة التي تساهم بدورها في خدمة الكتاب العربي، وإثرائه بمثل هذه الأعمال المجدية والنافعة حتى في قيمتها الوثائقية وإستطرادها المشحون بالافادات والمعلومات.

والمحصلة التي يمكن استخلاصها من هذه المحاولة الدراسية وفي نطاق متابعتها للكتابات العربية المعاصرة المعنية بوضعية الكتاب العربي وطرح شؤونه وقضاياه أنها ما زالت تسير في نطاق ضيق ومحدود، ومتصلة في الأغلب بمناسباتها مثل إقامة الحلقات والندوات أو بعض الكتابات الخاصة يقدم عليها عدد من المعنيين بشؤون الكتاب وقضايا الطبع والنشر والتوزيع.

وهذه في مجملها تأتي على هيئة مبادرات شخصية واجتهادات دراسية فردية وتحتاج إلى ضرورة العناية بها ورعايتها حتى تتحول إلى سياق أكثر توسعاً وشمولية، ولتدخل في بوتقة مساهمات دراسية عامة ومن خلال منهج استراتيجي مخطط له ومدعم بحوافز مادية ومعنوية ومنوط به إعداد دراسات متنوعة حول وضعية الكتاب العربي على مختلف ساحاته ومواقعه ومواصفاته، وأيضاً على تنوع هذه المعالجات والقضايا المطروحة، وهي مسألة لها أهميتها الحيوية اليوم حيث تتركز العناية والتوجه إلى إعداد مخطط استراتيجي لمختلف مجالات النشر في الوطن العربي.

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تكون للمجالات المتصلة بوضعية الكتاب العربي وطرح مشكلاته وقضاياه الأسبقية والعناية في الدعوة إلى إعداد وتحضير مثل هذه الدراسات وان تنال عناية ودعماً من جميع الهيئات والمؤسسات الثقافية والعلمية والتربوية في الوطن العربي، وعلى نطاق مبرمج كفيل بإيجاد تغطيات دراسية موسعة وبدفع الخبرات والقدرات العربية ـ المتخصصة وغير المتخصصة ـ إلى المساهمة بجهودها في هذا الشأن.

وأعتقد أنَّ في إمكان اتحاد الناشرين العرب أن يدعو إلى إعتماد

مخطط إستراتيجي لإعداد كتابات ودراسات وأبحاث حول الكتاب العربي ووضعيته وقضاياه المتعددة والمتنوعة وبمتجه شمولي يتولى تحقيق تغطية متكاملة لكافة الجوانب والساحات.

والمهم أن توضع لهذا المخطط أسس من الترابط والتنسيق مع مختلف الأجهزة والمؤسسات والهيئات العربية.

وأخص بالذكر هنا الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية التي ينبغي أن يكون لها دورها التشجيعي وحضورها المساند والمدعم لمثل هذه الدراسات المعنية بوضعية الكتاب العربي والتحريض على دراسة قضاياه ومشكلاته.

وبهذا التشجيع والدعم يمكننا أن نفتح الطريق واسعاً أمام هذا النوع من الدراسات والأبحاث وان نتيح الفرصة الكاملة لبلورة استنتاجاتها ومستخلصاتها لمصلحة الكتاب العربي والتقدم بخطوات واعية وثابتة من أجل خدمته.

وأخيراً يهمني إثبات ملاحظة بأن هذه الكتابة حول وضعية الكتاب العربي في الكتابات العربية المعاصرة ليست نهائية وغير استقصائية ولا تعدو أن تكون محاولة أولية لخطوط دراسة مستقبلية.

محاولة طرح لقضية الكتاب العربي

ثلاثة محاور تدور في إطارها قضية الكتاب وتتكون من مجموعها محصلة المشكلة بصفة أساسية وتتفرع عنها منطلقاتها المتعددة الجوانب، وبقدر ما تتداخل معطياتها وتتشابك مهامها وأدوارها في تلاحم عضوي وتلاحق تأثيري متتابع ومترابط، نجدها أيضاً في أحيان أخرى تتقولب في مدار أحادي قائم بذاته يطرح معالجاته بمواصفاته الموضوعية في نطاق خصوصي متميز ولكنه غير منغلق أو منفصل عن جانبيه الآخرين، ولا يدور بمعزل عنهما بل انه في النهاية أشبه بالمثلث الذي تشكل تركيبته في أضلاعه الثلاثة لا يتحقق تكامله وفاعليته إلا بوجوده المتناسق والمترابط بين الأضلاع الثلاثة.

وهذه المحاور تتمثل في الكاتب والقارىء والناشر، وهذا التقسيم الذي قد يبدو في ظاهره تقليدياً بطبيعة الأشياء، هو في واقعه وحقيقته ذلك الخليط الذي يصنع في جملته قضية الكتاب وتنبع من بوتقته مجموع مشكلاته ويحمل على كاهله أثقال همومه ومتاعبه، وأحياناً أيضا مأساته وأحزانه وهو ما وصفه أحد الكتاب مرة بأنه

(الثلاثي غير المرح)[1] الذي يؤلف مأساة الكتاب العربي على وجه الخصوص.

وبغض النظر عن حجم وصحة مدلول هذا التعبير المأساوي فهو يعكس بالضرورة مدى عمق المشكلة وأيضاً خطورتها، وأهميتها الحيوية التي لم تعالج بعد بصفة جذرية، وسوف تظل حسبما يبدو موضوعاً دائم التجدد والطرح وإبداء الرأي.

وطبيعي أن يكون لكل من هذه المحاور الثلاثة أبعاد وتفرعات في نطاقها الخصوصي وفيما يشدها من التشابكات الدقيقة الحساسية مع الجوانب الأخرى، فالكاتب تندرج في خصوصياته الحرية، الموهبة، الابداع، الالتزام بالموقف الايجابي، تحدي التسلط والنظم الفاسدة، مواجهة العلاقات الظالمة وإقتحامها، التلاحم العضوي بقضايا الثورة، الأصالة والصدق وغيرها من القضايا التي تمس الكاتب في مجالات إسهامه الفكري والأدبي.

والقارىء مثلاً تندرج في نطاقه قضايا محو الأمية، تشجيع وتنمية حوافز القراءة واقتناء الكتب، الارتباط والاهتمام بحركة الكتاب، توفير المكتبات وغيرها من القضايا الوثيقة الارتباط بالقارىء ومقومات الإقبال على القراءة وتكوين المكتبات المنزلية.

والناشر وهو همزة الوصل بين الكاتب والقارىء تقابله قضايا توفير الكتاب الجيد، مشاكل الطباعة، مشاكل التوزيع، توفير القنوات الموصلة، موازنة سعر الكتاب بالقدرة الشرائية، تحديد سعر

---

1 ـ مجلة الأسبوع العربي عدد (731) 11 حزيران 1973.

ثابت، اعتبار الكتاب خدمة ثقافية أكثر منه ـ سلعة تجارية ـ إلى آخر هذه التفرعات الطويلة التي تحتاج كل منها دراسة خاصة وموسعة، والتي تمثل مداراً حيوياً لتحرك الناشر.

ورغم يقيني بطبيعة وحدة المحاور وأن ضرورة معالجتها وأهمية تناولها كوحدة متكاملة غير قابلة للفصل أو التجزئة، فسوف يكون تركيز متابعاتي هنا على قضية النشر والتوزيع، وما يترتب على ذلك من حقوق للكاتب والمؤلف، ومن بحث العوامل المعوقة لحركة الكتاب والدوافع المشجعة له والمساهمة في ازدهاره.

ودون رغبة مسبقة في إقحام أي حكم متسلط بين الكاتب والناشر ورغم حراجة موقفي كباحث ودارس وبأن ما بحوزتي من شهادات ووثائق هي لكتّاب وليس لناشرين وباستثناء الندوة التي عقدت في بيروت في سبتمبر 1961 م بإشراف الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية حول موضوع (الكتاب العربي وتيسير تداوله) وندوات أخرى عقدت فيها بعد على التوالي في الجزائر وتونس وطرابلس وأغلب ما طرح فيها هي لكتّاب وليس لناشرين، فإنه يصعب الحصول على رأي متكامل للناشر العربي باستثناء بعض المقابلات الصحفية السريعة والتي لا تساعد على طرح القضية بقدر ما يحاول الناشر أن يصنع مشجباً لمتاعبه وهمومه كأن يحمل الرقابة مثلاً مشكلة الكتاب دون أن يقتسمها معها بالعدل والقسطاط.

ولكي أكون واضحاً، ومن موقع مبدئي، تستوجب أمانة البحث الإشارة إليه وتوضيحه بصفة أساسية هو أننا في مجتمعنا الجماهيري في الجماهيرية العربية الليبية قد توصلنا إلى قناعة كاملة بأن التجارة ظاهرة استغلالية وأن الناشر حينما يحول الكتاب إلى سلعة استهلاكية

لخدمة مردوده المالي وتحقيق المزيد من الكسب فهو لا يندرج فقط تحت هذه الظاهرة وإنما يتجاوزها إلى الضرر بالمقومات الثقافية التي ينبغي أن تكون بمعزل عن أي استغلال أوابتزاز،وأن تنيمة هذه المقومات لا تتحقق فاعلياتها الإيجابية بإخضاعها إلى التعامل التجاري وأن النشر باعتباره خدمة ثقافية عامة للمجتمع ينبغي ألا يخضع للتسلط الفردي والمصالح الخاصة. والتعامل التجاري الخالص.

وإذا كانت مكونات الواقع الاجتماعي القائم في وطننا العربي تتيح في أغلبها لدور النشر التعامل بهذا الأسلوب التجاري الذي يتعاطى مع السوق باعتبارها سلعة تجارية أساسية خاضعة للعرض والطلب وبما يتناسب ومصلحة دور النشر قبل كل شيء فسوف يتبين لنا أن محنة العقم التي أنتجت مشكلة الكتاب العربي تتمثل في انتهاج هذا الأسلوب وأن كافة التفرعات الأخرى هي في الواقع نتاج طبيعي له ومنعكس مباشر من منعكساته.

إن المؤشر هنا يتجه بوضوح إلى مهمة الناشر ويقف عندها طويلاً باعتبارها القناة الرابطة والموصلة بين الكاتب والقارىء وأن نقطة الاعتراض تتمثل في كيفية استغلال هذه القناة ومنطلق التعامل معها بتسخيرها أداة تجارية مباشرة مناقضة بذلك لدور الكاتب في مجتمعه واحتياجات القارىء الفعلية للمكونات الثقافية الجيدة والمفيدة.

وإذا كان النشر في وطننا العربي قد ظهر تكوينه الأول كمبادرات تجارية فردية أحياناً ومشتركة في بعض الأحيان وكانت بحسب مواصفات ظروفها الاجتماعية والتاريخية قد أنتجت الكثير من

الجوانب الإيجابية فقد انعكس هذا الأسلوب مع تراكمات أخرى بسلبياته على مسار تاريخي طويل وعلى مدار العمل الثقافي الجاد،بل إنه يخيل إلي أن مصدر الأزمة الحقيقية لمشكلة الكتاب العربي بالذات تكمن في مولدات تكوينه ونشأته الأولى حيث تشكلت كمبادرات فردية تجارية ومهنة احترفها بعض المغامرين الذين لا يملكون الاستعداد الثقافي والفكري لمزاولتها.

والمسألة بطبيعة الحال لها خلفياتها التاريخية الأخرى التي قد يكون واقعها الراهن امتداداً لها بشكل أو بآخر، فمنذ أن كان الكتاب العربي نسخة مخطوطة في سوق الوراقة والوراقين كان بمثابة السلعة التجارية المربحة وقد يرتبط رواجها بقيمة مضمونها وشهرة ناسخها ولكنها تظل سلعة مطروحة للعرض والطلب ولمنح العطايا والهبات من جانب الخلفاء والأمراء والوزراء وسوقاً رائجة لتلاعب السوراقة والوارقين ومتاعب النساخ وحيلهم وتجاوزهم لأصول المهنة وفن الصنعة إلى التلهف التجاري وتحقيق الكسب السريع وإرضاء الملوك والسلاطين. وما أكثر القصص التي تحكي عن النسّاخ الذين يشتغلون في أكثر من عمل في وقت واحد وما أكثر شكوى الكتاب من إجحاف النساخ وسوء تصرفهم، نذكر منهم (الجاحظ) الذي حاول التشفي منهم بالتندر عليهم بأسلوبه الخاص وفي أكثر من موضع. ويروي عنه (ياقوت الحموي) هذه الحكاية فيقول: (حكي عن الجاحظ أنه صنف كتاباً وبوبه أبواباً فأخذه بعض أهل عصره فحذف منه أشياء وجعله أشلاء فأحضره وقال له: يا هذا ان المصنف كالمصور واني قد صورت في تصنيفي صورة كانت لها عينان فعورتها أعمى الله عينيك وكان لها أذنان فصلمتها صلم الله أذنيك وكان لها يدان فقطعتها قطع الله

يديك حتى عد أعضاء الصورة فاعتذر إليه الرجل بجهله هذا المقدار وتاب إليه عن المعاودة إلى مثله . .)[1].

كما نجد (ياقوت الحموي) نفسه يحذر في بداية كتابه (معجم البلدان) ناقلي كتبه وناسخيها من الاختصار وعدم الأمانة في النقل وما يمكن أن نصفه اليوم بالإلتزام الحرفي بالنقل كما هو في الأصل.

لقد كانت سوق الوراقة والوراقين والنساخ جملة من مقومات التعامل التجاري والثقافي ومدخلاً من مداخل الكسب والنصب وأيضاً مجموعة من جسور التداخل الفكري والامتزاج الحضاري الذي يتجاوز المسافات ويعبر مسالك الصحراء وعباب البحار،وهو في جملته بمثابة الخطوط المتوازنة بين الرسالة الحضارية للمعرفة والأداة التجارية للربح والحصول على الأموال. وهو تعامل تجاري تبرره حاجة النساخ والوراقين المعيشية وتقتضيه الضرورات الساعية إلى إستكشاف الفكر وإكتساب المعرفة[2].

ولقد اكتسب الكتاب العربي تقاليد هذا التعامل التجاري والمبادرة الفردية الخاصة التي تنشد الربح قبل أي شيء آخر والسيطرة على سوق النشر من زاوية تجارية محددة معنية بمصالح صاحب المكتبة وتحقيق احتكار متسلط بصفة تكاد تكون كاملة ولم تترك إلا القليل لغيرها ومن لا يمثل ضرراً بمصالحها. ولعل الكثيرين يذكرون الدور الاحتكاري الكبير الذي لعبته مثلاً دار المعارف بمصر في الأربعينات والخمسينات، وقد إمتد نطاقها الاحتكاري إلى لبنان باسم (مؤسسة

---

(1) معجم البلدان ـ يقاوت ص 4 المجلد الأول.

(2) مجلة المجمع العلمي العراقي ـ المجلدان: 2 - 13 - 1965 - 1966.

المطبوعات الحديثة) وتحمّل الكتاب العربي كافة التبعات الناتجة عن هذا التعامل وألبست له جملة من المواصفات والممارسات لم تكن في مصلحته أو في الاتجاه السليم إلى ازدياد نموه وازدهاره.

وإذا كان التطور التقني لفن الطباعة والإخراج والتبويب قد جعل من الكتاب صورة جميلة قابلة ظاهرياً للاقتناء فإن المشكلة ما زالت تكمن في خلفيات هذه الصورة، لذلك فإنه من الصعب الوقوف على الحياد في مثل هذه القضية. ولأن الناشر هو حجر الزاوية فيها وهو عصبها الحيوي بمختلف جوانبه الإيجابية والسلبية فإن مدار البحث سوف يتجه إليه في مجمل سياق هذه المحاولة.. ولنأخذ قضية النشر من بدايتها..

فالنشر في مختلف أرجاء الوطن العربي لم يتأسس (كمهنة ذات هدف مشترك أو كصناعة ذات خطة مرسومة يمكن أن تجمع حولها القائمين على أمرها أو العاملين فيها وإنما نشأت صناعة النشر في الوطن العربي كأية حرفة بدائية يستطيع العامل بها أن يتكسب منها لقمة عيشه..)[1].

هذا الرأي لخبير عربي مصري متخصص في المكتبات وقضايا النشر إستشهد به حول طبيعة التكوين الأولي للنشر حيث قامت على أساس تجاري وحرفة للتكسب منها وبدوافع فردية لمن أتيحت له فرصة أو قدرة على المغامرة ولم تتكون كقوة صناعية مكثفة مرتبطة بتخطيط وهدف. الغريب في الأمر أن التخطيط المشترك ظهر في فترة

---

(1) نشر الكتاب فن ـ ترجمة وتقديم حبيب سلامة ـ دار النهضة العربية ـ بدون تاريخ.

متأخرة ومن قوى معادية للأمة العربية اقتحمت مجال النشر العربي وبأهداف ذات أبعاد متعددة ومتنوعة، وهو ما سنبينه فيما بعد.

ويقدم لنا الخبير العربي صورة مركزة عن حالة النشر في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر في النقاط التالية:

1 ـ صاحب مكتبة تحول إلى إلتزام النشر تسيطر عليه الرغبة في مضاعفة الكسب المادي.

2 ـ عامل طباعة أنشأ مطبعة بدائية مستغلاً في ذلك سوء إجراءات المطبعة الحكومية.

3 ـ عمال طباعة غير مدربين تحطمت نفسياتهم من معاملة الأسطوات المجحفة.

4 ـ مؤلفون أو محققون يرضون بما يجود به الطابع أو الملتزم[1].

إن التساؤل المطروح هو: إلى أي مدى تطورت ملامح هذه الصورة في عصرنا الحاضر؟

ما زال معظم الناشرين العرب يتولون الدور المزدوج نفسه: صاحب مكتبة للبيع والتزام بالنشر، وما زال التعامل قائماً بالكيفية الفردية وبحسب معطيات تعامله التجاري، ولننقل الصورة من الخبير العربي حول عمل الناشر العربي ـ فيقول:

(.. يبدأ عمله في مكتبة بيع تجارية تتلقّف المؤلف وتساومه ثم ترسل المخطوطة إلى المطبعة فتحيلها إلى مطبوعة ثم تعيدها إلى المكتبة

(1) المصدر السابق نفسه.

للاستئثار بتوزيعها . .) . .

إن افتقاد مهنة النشر إلى البناء العلمي السليم والتنظيم المخطط لفكرة النشر في دوائر متناسقة وثابتة قد جعلها تدور في إطار (ذاتية) الناشر دون أن تتطور إلى نطاق تعامل جماعي .

ولنأخذ الشهادة هذه المرة من مجلة الديار حيث تقول إن . . (التركيبة الداخلية لدور النشر أو هيكليتها التنظيمية لا علاقة لها بما يسمى تقسيم عمل ، فالعقلية الحرفية مسيطرة حتى على أكثر هذه الدور أهمية ففي لبنان عشرات دور النشر ، ليس هناك سوى دار واحدة أو دارين قد أخذتا هذه الناحية بالاعتبار ، وبالفعل فإن انتشار ما تنتجانه يعتبر نموذجاً من حيث كميته . أما المؤسسات الأخرى فصاحب الدار هو مديرها الإداري والمالي وهو المحاسب ومراقب الطباعة ومقرر ما ينشر وما لا ينشر يعاونه في ذلك أحد أقاربه وبعض العمال (المراسلين) ليس إلا . .)[1] .

وهذا ما يناقض مقتضيات النشر التي تتطلب . . (جهازاً متكاملاً من المحررين والمراجعين والفنيين والاقتصاديين والمتخصصين في الدعاية والإعلان والعلاقات العامة كدور الصحف وينتهي عمل الناشر عند إعداد المخطوطة إعداداً سليماً وإخراج الكتاب إخراجاً متقناً ومحاسبة أصحاب الحقوق حساباً عادلاً ودراسة أسواق التوزيع دراسة واعية ثم تسليم الكتاب مطبوعاً إلى مكتبات البيع ومراكز التوزيع . .)[2] .

---

(1) مجلة الديار عدد 229 ـ 30 تشرين الثاني 1978 .

(2) نشر الكتاب فن ـ حبيب سلامة .

ولا أريـد بهذا تـدخلاً في خصـوصيات النـاشر بقدر مـا أريد توضيح ما أردته سابقاً حول فردية حركة الناشر العربي وربط قنوات تعامله بمعيار تجاري، وهو الأمـر الذي لم يحـدث فيه أي تـطور كيفي والذي انعكس بآثاره السلبية عـلى الكاتب والمؤلف العربي،والذي لم يحول وسائـل النشر إلى قوة صنـاعية ثـابتة وبـأهداف محـددة وخطط مدعمة وإنما جعل تحركها وإسهامها أشبه بالمـوجات الفـورية وحيث يتجه مؤشر العرض والطلب.وتلك قضية أخرى سوف يتم التعـرض لها في حينها.

إذن فالصورة لم تتغير في جوهرها،فالتداخل قائم بين مكتبة البيع وملتزم النشر،وهي مسألة ذات حساسية دقيقة قد يكون لها مؤثرها على حقوق الكاتب والمؤلف،وهي لم تساعد بالتالي على إخراج حركة النشر من دوامـة التضارب التجـاري بقدر مـا دفعتـه إلى المـزيـد من هـذا التضارب.

إن الفصل بين صاحب المكتبة والناشر ضرورة مهنيـة وحاجـة من حاجات ضبط حقوق المؤلف. ففي الجماهيرية مثـلاً كانت عنـدنا أحدى المكتبات الخاصة التي تتولى بيع الكتب والنشر في الوقت نفسه، فكانت تنشر للكاتب وتحاسبه على الطبـع كحقوق طبـاعة وعـلى بيع النسخ كمكتبة للبيع العام وملتزم توزيع.

ولم يتطور النشر من سياقه الفردي الذي نشأ فيـه إلى الإسهام المشترك (مجموع شركات أو مؤسسات) مثلما يحدث في مؤسسات النشر الأوروبية، بل أن أكثر من مساهمـة مشتركـة قد انتهت إلى التجـزئة (بدافع الـرغبة في تحقيق أكبـر قدر من المصلحـة لكل شـريك عـلى

حدة . .) . . لذلك لم تقدم هذه الدور على نشر الأعمال الكبيرة ذات الصبغة الموسوعية أو التي تعتبر من الروافد الأساسية للثقافة العربية، وفي المرات القليلة التي تقتحم فيها هذا الميدان نجدها تتجه إلى الأعمال الموسوعية المترجمة مثل (تاريخ الحضارات العام) و(تاريخ العالم)، وبطبيعة الحال لهذه الدور مبررها الاقتصادي والسياسي الذي يحدد علاقات تعاملها. وحتى في مجال نشر كتب التراث، فقد كان مرتكزها الأساسي على ما سبق أن طبع ونشر في (دار الكتب المصرية)، وكثير منه يتم تصويره (بالأوفست) بعد حذف اسم المحقق والناشر الأصلي، ثم تحول نشر التراث إلى موجة طاغية كما سيأتي توضيحه.

وسيادة ظاهرة التعامل التجاري في مجال النشر تحولت إلى مشكلة من أهم المشكلات كما تقول الدكتورة سهير القلماوي . . (. . أهم هذه المشكلات في نظري هي تحكم عنصر التجارة أو التجار في ميادين النشر العربية خاصة، لقد كانت مهمة الناشر أيام ما قبل المطبعة على مدى التاريخ العربي الطويل في يد قوم يتخذونها تجارة أولاً وثقافة ثانياً حتى وصلت في مشارف عصرنا الحديث إلى أن تكون تجارة ليس غير لدى الكثيرين .ولما دخل الميدان ناشرون مثقفون وجدوا رأس المال عقبة كأداء في طريقهم . .)[1].

ولأن التجار هم الذين يمتلكون قوة السيولة النقدية المتحكمة في السوق وكما تقول الدكتورة سهير القلماوي ـ (قطعاً الناشر التاجر لا يهمه إلا جمهور الدافعين للثمن) فالعقلية التجارية هي المتحكمة وهي الموجهة وهي التي تفرض نوعية الطلبيات المطروحة وتحدد مؤشر

(1) مجلة الهلال ـ مايو 1969 العدد 5.

الاتجاه والاختيار وهي بالتالي تفرض نوعاً من التسلط والاحتكار على المؤلف والكاتب، وكما قال المرحوم علي أدهم. . (إذا كان الكتاب أو الشعراء قد تحرروا إلى حد كبير من سلطان الأمراء والأشراف والأثرياء فإنهم أصبحوا في حاجة إلى التماس سلطان جديد وأمير جديد هو الناشر). .[1] والذي تتحدد طبيعة تعامله في إطاره الفردي الخاص وطبقاً لمصالحه التي تكون تجارية في أغلب الأحيان.

وتأتي أول مساهمة مشتركة في العمل الموسوعي العربي عن طريق مؤسسة أجنبية لم تكن دخيلة فقط بقدر ما كانت معادية، هي مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر التي مارست نشاطها اعتباراً من أكتوبر 1953 م. ولم يكن في مقدور دور النشر العربية السائرة في نطاقها الفردي إمكانية المزاحمة أو التصدي بعمل موسوعي مقابل، وإنما أيضاً كانت هذه (الفردية) ثغرة استطاعت هذه المؤسسة الأجنبية النفاذ منها واحتواء عدد من دور النشر العربية وإغراقها بطبع ونشر إنتاجها الخاص بأهدافه ودلالاته الخاصة . وقد تمكنت هذه المؤسسة الأجنبية (كهيئة غير قابلة للربح) كما تقول في أحد كتبها المعرفة بها أن تسيطر على سوق النشر العربي وعلى اجتذاب أسماء لامعة من الأدباء والكتّاب وأساتذة الجامعات وتشغيل المطابع بأكبر قدرة كمية من النوعيات المتفرقة التي لا تحتاج إلى مزيد. ولم يكن هذا العمل اعتباطياً وإنما هو نتاج دراسة وتخطيط وضعته المؤسسة موضع التطبيق وبرمجة خاصة بالنشر العربي لم يكن هدفه الربح بالفعل وإنما هدفه الاحتواء وضبط مؤشر الاتجاه النشري والدخول مع دور النشر العربية في

---

9 ـ مجلة الرسالة الجديدة مايو 1957 .

عمليات (نشر مشترك) يساعدها عند الضـرورة على تغـطية هـويتها والتمويه على أهدافها الحقيقية.

وإذا كانت بعض دور النشر العربية وبحسّها القـومي الأصيل قد انتبهت إلى خطورة مثل هذا التعامل المشبوه مع مؤسسة فرانكلين ووقفت ضده، فإن بعضها الآخر قد استمرأ هذا التعامل بخصوصيته المتفردة وبنزعته التجارية التي يحدد بها قنوات تعـامله. وهكذا ارتبط تحرك الناشر العربي وبموجب ما نشأت وتكونت عليه هذه المهنة عـلى مدارات فردية ومن منظور الـرواج التجاري الـذي يكون في معـظم الأحيان على حسـاب قيمة الكتـاب الموضـوعية. وحتى أداة الـطرح المـوضوعيـة تحولت في سـوق النشر إلى مـواسم معـروفـة ومشهـورة بحصادها النـوعي وتراكمهـا الكمي، فمع نهايـة الأربعينات ومـطلع الخمسينات، وكانت الأعمـال المترجمـة عن اللغات الأجنبيـة تتصـدر واجهـات النشر العربيـة (قصص ـ حكـايـات ـ روايـات ـ مختـارات مجمعة ـ دراسات.. إلخ..) وتتسابق دور النشر على طباعتها بمنافسة حادة وإغراق السوق بها. وتعددت الاختيارات والنـوعيات من الأدب الانجليزي إلى الفرنسي والأمريكي ثم الروسي ودول أوروبا الشرقية وغيرها وبحسب تموجات التيار ورواج الطلبيات، واختلط الأمر فيهـا بين الاختيار الفني الدقيق والترجمـة الأمينة وبـين «الكلفتة» السـريعة والمتعجلة والتي لا تريد أن تحرم نفسها من نصيب، وصـارت الروايـة التي تطبع وتنشر في دار نشر نجدها عنـد دار النشر الأخرى بسـرعة مذهلة، والكتاب الـذي يكون في مجلدين عنـد دار نشر نجـده عنـد الأخرى مجموعة ملازم لا تتجاوز عدد اليد الواحدة.

وإذا كـانت بعض دور النشر قد استـطاعت أن تحقق إضـافـة

جيدة وهامة في مجال الكتب المترجمة رغم تحركها الفردي وقدمت للقارىء العربي المتعطش إلى الثقافة الأجنبية حصيلة ممتازة من القصص الإنساني والمعبرة عن خبرات الإنسان ونضاله والتي واكبت مرحلة هامة من مراحل تفتح الإنسان العربي المعاصر وأوجدت له جملة من المصادر التثقيفية المفيدة والتي لا مناص من الإقرار بقيمتها وأهميتها، فإن بعضها الآخر قد أساء في هذا المضمار بركوبه الموجة واعتلائه التيار متعجلاً تحقيق الهدف التجاري وسد الطريق على الآخرين والتغطية عليهم أيضاً. ولنذكر الترجمات التجارية السيئة للأدب الروسي مثلاً حيث كان مؤشر الترمومتر متوقفاً عندها في تلك الفترة، وأيضاً عند مؤلفات (سارتر) والتيار الوجودي وما أكثر المطابع التي اشتغلت على هذا التيار ـ ولست هنا في موضع الحكم عليه كاتجاه واختيار ـ فإن داراً واحدة تقريباً كانت موضع الأمانة في الترجمة والصدق في الاختيار والتناسق مع احتياجات المرحلة.

وهناك نوع آخر من الاختيارات الموسمية سبقت هذا التيار وتلاحقت بعده. لنتساءل مثلاً عن عدد دور النشر التي طبعت لحسابها روايات جرجي زيدان وألف ليلة وليلة ونوارد جحا وأبي نواس وغيرها وأيضاً عن دور النشر التي استنزفت إنتاج عباس العقاد وطه حسين وميخائيل نعيمة وإحسان عبد القدوس وأخيراً نجيب محفوظ وغيرهم. وليس المهم هنا نوعية الاختيار وحاجة ثقافتنا العربية إليه وإنما المهم أن الاختيار ينبني أساساً على معيار تجاري وليس كتخطيط منظم ومتناسق مع ضرورات ثقافية بعينها، وإنما هو تنافس لتحقيق عائد الربح أولاً قبل أي قيمة أخرى. ولنتساءل مثلاً عن القيمة الموضوعية؛ فما جدوى أن نعيد طباعة روايات جرجي زيدان وقد ثبت

بالدليل الواضح والبينٌ إدانتها وتشويهها لتراثنـا وتاريخنـا وشخصياتنـا الاسلامية؟ ما جدوى أن نعيد طباعة ألف ليلة وليلة بالزنكوغراف كما هي في طبعتها الأولى غير المهذبة والمنقحة ودون دراسة أو تحقيق؟

وهذا الاختيار الكمي والعشوائي أيضاً يصل بنا إلى مؤشرات الموجة الحاضرة في مجال النشر حيث يقف عند الكتب التراثية والدينية وهـذه شهادة من مجلة (الحـوادث). .[1] حيث تقـول. . (. . تؤلف الكتب التراثية الدينية أو المتعلقة بهذا التراث الديني حوالي ٧٥ بالمائة من إنتاج قطاع النشر اللبناني منذ شهور، وهي نسبة عالية جداً ولافتة للنظر بل ظاهرة تستحق أن تدرس لبنانياً وعربياً أيضاً لأن قطاع النشر اللبناني ليس مجرد قطاع محلي بل قطاع تشمل خدماته العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه. . .).

ويواصل الكاتب تحليله وتقييمه لهذه الظاهرة فيقول. . (وهـذا الرواج في بعض وجوهه مفرح وإيجابي،فمن منا لا يريد أن تنتعش في العربي جذوره، ومن منا يتنكر للينابيع والأصول التي غب منها الآبـاء والأجداد، ومن منا ضـد استلهام التـراث الذي يؤلف مـع الحضارة العالمية المعاصرة منبعي التجديد اللذين لا غنى عنهـما معاً في عمليـة التجديد،ومن منا لا يعتز بالتراث العربي الإسلامي ذي الجوانب الحية والمضيئة؟. ولكن كل ذلك شيء والانسحاق أمام التراث شيء آخر، إننا نقرأ هذا التراث ونردده ونلوكه صبحاً ومساءً دون أن نفهمه الفهم المطلوب لأن البطولة مفقودة في حياتنا ولأننـا لا نتعاطى مـع عصرنـا التعاطي الذي يوجبه الانتساب إلى مثل هذا التراث العظيم وليست

---

(1) جهاد فاضل ـ مجلة الحوادث ـ العدد 1195 ص 28 سبتمبر 1975.

عودتنا اليوم إلى ماضينا الفكري إلا نوعاً من الاستقالة من العصر وضواغطه وتحدياته. .). .

وأعتذر لنقلي المطول من هذه الشهادة ولما تتضمنه من توضيح مركز حول تيار النشر العربي المعاصر والذي يعتبر الكاتب أنه. . (ظاهرة يأس من الدنيا لا ظاهرة اجتلاء لوجه الحق. .) ثم يأتي إلى تحديد جملة من النوعيات التراثية فيقول. . (. . وما تفعله دور النشر في بيروت الآن يقتصر على طبع المؤلفات التراثية القديمة ككتب المعتزلة والأشعرية والغزالي وإمام الحرمين الجويني والإمام مالك والإمام الشافعي وسواهم من الأئمة دون تحقيق عصري ودون دراسة عصرية ودون خطة ودون تنسيق بين دور النشر. .)[1].

تلك هي القضية إذن: لا تخطيط ولا تنسيق وإنما هو سير حثيث مع تيارات الموجة المتدافقة ودون تقييم للمنظور الفعلي نحو التراث وتقدير حاجتنا إليه وتحديد مواصفات التعامل معه برؤيا عصرية وبروح نقدية اختيارية واعية ويقظة بطبيعة وظروف ذلك التراث، بل هو يتحول على أيدي دور النشر إلى تراكم كمي ترتبط أهميته بحجم توزيعه.

وللتأكيد على صحة القول بأن النشر العربي يسير على موجات موسمية يورد الكاتب نفسه في مجلة (الحوادث) المذكورة سابقاً إشارة محددة إلى الموجة التي تلاحقت مع حرب يونيو 1967 م وكانت هذه المرة على الكتب (الماركسية) و. . (خلال السنوات العشر الماضية انتعش الفكر الماركسي عند العرب أيما انتعاش واشتغلت مطابع بيروت على

(1) المصدر السابق نفسه.

الماركسيات بنفس الهمة والنشاط الذي تشتغل به الآن على الإسلاميات ولكن العربي اكتشف فيها بعد أن كتاب (رأس المال) ليس هو الكتاب المنتظر وأنه ليس أكثر من كتاب مفيد في مكتبة تضم آلاف الكتب المفيدة وقد يكون بعضها أكثر فائدة منه بكثير نظراً لقدمه ولعلاجه أمراضاً غير موجودة عند العربي. .). .[1].

وفي لمحة عابرة تشير مجلة (الديار) إلى تيار الموجة الحاضرة فتقول:

(كتب التراث والدين تأتي في المرتبة الأولى من حيث الكمية المنتجة ومن حيث الانتشار في مختلف البلدان ثم تأتي الكتب الأدبية فالعلمية. .)[2].

ونظراً لأن هذه الإحصائيات تأتي حول ما هو مطروح في السوق فإن معضلة القضية يمسك بزمامها الناشر وحده كمحور متفرد يمتلك قوة التأثير على المحورين الآخرين (الكاتب ـ والقارىء) اللذين يسيران بالضرورة في ركابه وحيث لا تكون لهما موقع المشاركة في اتخاذ القرار بقدر ما يمثلان أدوات استهلاك بالنسبة له فهو الجهاز المتحكم في بوصلة الترابط والتداخل بين الكاتب والقارىء ولأنهما (جهازا الارسال والاستقبال) اللذان يسيطر عليهما وتحت مسؤوليته وكما تقول مجلة الأسبوع العربي. . (ولا بد أن تبرز مسؤوليته الذي يملك كلا من جهازي الارسال والاستقبال والذي يقوم بتوظيف الكاتب من خلال دار النشر التي يملكها ويقوم بتوظيف القارىء من خلال المكتبات

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) المصدر السابق نفسه.

وأكشـاك بيع الكتب أو مكتبـات الأرصفة ، والقارىء في هذه الحـالة موظف من نوع جديد فهو الموظف الذي يدفـع نفقات كـل شيء بما فيها أجرة الناشر وأجرة الكـاتب . .) . .[1] .

والعـلاج المطلوب الـذي يراه صـاحب المقـال هـو (أن يقـوم الكاتب بعملية إختراق لجدار صوت القارىء وتحطيم زجاج مكتبتـه وهي في الوقت نفسه مسؤولية القارىء أن يقوم بعملية اختراق لجدار صوت الكاتب وتحطيم زجاج مكتبته . والأثنان معاً القارىء والكاتب عليهما أن يقوما بعملية اختراق لجدار صوت الناشر وتحـطيم زجاج ـ مطبعته . .) . .[2] .

وقد يكون هذا التعبير دلالة من دلالات الصراع غير المتكافىء بين هذه المحاور الثلاثة ، ويحدد بالتالي المرتكز الأقـوى وهو النـاشر في هذا الصراع الذي لا شك أنه انتبه إلى خطورة موقفـه وحراجتـه في الوقت نفسه ورغم مسؤوليته المباشرة ، فلا شـك أن للناشر مشـاكله ومتاعبه وقضيته التي لا بد من دراستها واستيضاح جوانبها المتعددة .

وقد أقيمت في بيروت في سبتمبـر من عام 1961 م بـدعوة من الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربيـة حلقة دراسيـة حول (الكتـاب العربي وتيسير تداوله) ، وقد حددت هـذه الحلقة العـوائق التي تحول دون انتشار الكتاب العربي في النقاط التالية :

1 ـ عدم وجود رابطة وثيقة بين الناشـرين العرب تجمعهم عـلى خطة وهدف مشترك تتجه إليه جهودهم ويهدف إليه نشاطهم العام .

---

(1) مجلة الأسبوع العربي العدد 731 - 11 حزيران 1973 .
(2) المصدر السابق نفسه .

2 ـ نقص الدراسات العلمية والإحصائية في موضوع الكتاب العربي وأنواعه واتجاهاته ومجالاته العلمية والاقتصادية وخاماته ووسائل إنتاجه وتسويقه ونشره.

3 ـ ضعف وسائل التعريف به والإعلان عنه وقلة إقبال المتعلمين العرب على القراءة نتيجة لذلك ولغيره من الأسباب.

4 ـ الصعوبات الاقتصادية التي تعترض سبيل النشر من قوانين تبادل النقد ووسائل النقل وقوانين التصدير والاستيراد والضرائب الجمركية والبلدية وغيرها.

وهذه المشاكل في جملتها هي انعكاس لمحنة التجزئة التي يعيشها الوطن العربي وتأكيد لخطورة الفواصل والحدود في أهم خصائص ومقومات الإنسان العربي والمتمثلة في وسيلته الثقافية الأساسية وهي الكتاب. وليس من شك أن قيام اتحاد الناشرين العرب الذي كان حلماً وغيابه هو بمثابة النقطة الأساسية الأولى في أسباب المعوقات فإنه بما تخول له من صلاحيات أدبية ومادية وتشريعية قادر على تحقيق هدف مشترك وإعداد برمجة مفيدة لدور النشر العربية.

وليس من شك أيضاً أن كل جانب من هذه المعوقات يمثل قضية قائمة بذاتها تستوجب الحل الجذري الكامل. ففي المجال الاقتصادي على سبيل المثال حدد هذا المؤتمر المنعقد حول (الكتاب العربي وتيسير تداوله) المشكلة الاقتصادية في (قوانين تبادل النقل ووسائل النقل وقوانين التصدير والاستيراد والضرائب الجمركية والبلدية)..

وقد تركزت النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر في الثلاث نقاط

التالية :

1 ـ استصدار قانون يلزم دور النشر بألا يتجاوز سعر الكتاب بأي حال مائة في المائة من سعر التكلفة على أن يقدر سعر التكلفة تقديراً واقعياً على أساس عدد ملازم الكتاب مضروباً في سعر محدد للملزمة على أساس نوع الورق المستخدم في الطباعة.

2 ـ أن يطبع سعر الكتاب في مكان ظاهر على غلافه وفي الصفحة الداخلية على أن يقدر السعر على أساس ما جاء في البند(1) وأن يخضع هذا التقدير لرقابة الدولة.

3 ـ أن تبيع دور النشر الكتب التي تختارها الدولة لطبعها طبعات شعبية بسعر التكلفة على أن تمنحها الدولة تعويضاً مجزياً عن كل كتاب.

هذه جملة الحلول التي تقدم بها الناشرون إلى مؤتمر جامعة الدول العربية حرصت على تقديمها بنصها كتعبير عن وجهة نظر الناشرين العرب.

وقد أحدثت الكثير من المعطيات المستجدة في الوطن العربي والعالم وبالأخص في سعر الورق وإرتفاعه وندرته في الوقت نفسه تبدلات باعدت بين الناشرين والالتزام عملياً بهذه التوصيات.

ثم كانت ندوات (الكتاب العربي) التي عقدت في كل من الجزائر وتونس وطرابلس. وقد تلخصت أهم التوصيات الصادرة عن الندوة الثالثة (للكتاب العربي) التي عقدت في طرابلس بتاريخ 17 ـ 19 أبريل 1976 م في النقاط التالية وفي مجال النشر على وجه الخصوص:

1 ـ اقتراح تشكيل هيئة عربية موحدة لإعادة نشر التراث.

2 ـ إقامة تعاون طباعي وتنسيق جهود النشر المشترك.

3 ـ التزام دور النشر بالرقابة الذاتية في نشر المؤلفات التي تخدم الاتجاه العلمي والقومي وإقامة تعاون مثمر بين دور النشر.

4 ـ إلغاء جميع العوائق التي تحول دون انتشار الكتاب (الرقابة ـ قيود الجمارك ـ تعقيدات التمويل.. الخ).

5 ـ تخفيض أجور الشحن وخاصة الجوي ودراسة إيجاد نقل خاص بالمطبوعات تتكفل به دور النشر العربية.

6 ـ تشديد المقاطعة على الكتب المزورة ومقاطعة الجهات التي تتعامل بالتزوير وإتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك.

هذه التوصيات ـ على أهميتها ـ والتي لا تختلف كثيراً عما سبق وطرح من توصيات ظلت في إطارها الشكلي ومدارها الخارجي الذي لم يعالج القضية من أساسها وجوهرها وإنما اتجهت رأساً إلى الناشر ـ وهو طرف في القضية وليس كل القضية، وهو بطبيعة تكوينه ونشأته ومعطيات تعامله يمثل قوة السيطرة والتسلط والاحتواء وليس قوة الدفع والتحرك والنمو التي يمثلها المحوران الآخران (الكاتب والقارىء)، بل إننا لا نكاد نجد موضعاً في هذه التوصيات للكاتب وحقوقه المشروعة بالمعنى المطلوب ولا نجد أية مقاييس محددة لمعادلة التعامل مع القارىء واحتياجاته الثقافية والعلمية.. والناشر هنا يقوم مقام الطرفين الآخرين (الكاتب والقارىء) اللذين لا يمثلان حضوراً فعلياً بل يمثلان غياباً يستأثر فيه الناشر بزمام اتخاذ القرار وطرح

المطالب والاختيارات التي تتكيف في النهاية وفقاً لمصالح ذاتية (الناشر) وما له من مهيئات نفسية ومكتسبات لا نكران لما لها في أحيان معينة من صبغة ثقافية ومعرفية. غير أنها تتحرك من أرضية ذات هدف تجاري خاص بصاحبها وحيث لا تكون المعادلة صحيحة وسليمة. وإذ تنقلب القاعدة التي تتوجب توظيف الناشر لخدمة الكاتب والقارىء إلى اعتبارها وسيلة وأداة يستغلها الناشر لتحقيق أهدافه. والمشكلة الأساسية هنا أن الهدف التجاري يكون وعاء يحتوي مجموع الأهداف الأخرى ويسيطر عليها.

وجوهر القضية ومنطلقها يتمثل في غياب صاحب الحق عن حقه وابتعاده عن موقع الممارسة والإدارة الفعلية لوسائل النشر وإشرافه عليها.

وفي الجماهيرية، على سبيل المثال، كان لا بد من التصدي لهذه القضية بحل جذري وحاسم. وكانت المبادرة الثورية الهامة والعظيمة بدعوة رابطة الأدباء والكتاب بالزحف على منشأة النشر والتوزيع والإعلان وتولي إدارتها والاشراف على تسييرها.

ومثل هذا الحل الجذري يتوجب حضور صاحب الحق الغائب عن حقه وتحوله من موقع الوسيلة والأداة التي بيد الناشر إلى المساهم الفعلي والايجابي والمبادر إلى تحمل مسؤولياته الفكريةوالثقافية، وبفرضية أن الأدباء والكتاب هم القوة البشرية المنتجة في هذاالخصوص، فمن حقهم إدارة وسائل إنتاجهم وهو في الوقت نفسه بمثابة المعادلة الصحيحة المحددة لواجباتهم وحقوقهم المشروعة والتي تسير في مصاب متوازنة وغير متضاربة، وحيث تتحول العلاقة الرابطة بين

المؤلف وأداته النشرية إلى علاقة تعامل عضوي لا إحساس فيها بالغبن أو إهدار للحقوق ونهب لها، في حين نجد مثل هذه العلاقة بين المؤلف والناشر الخاص قائمة على كثير من التوتر والغموض وتنازع المصالح، والتي كما تقول مجلة (الحوادث)[1] (لا يزال يشوبها ظلم كثير). . وفي المقام الأول ينصب الظلم على حقوق المؤلف المادية التي يستحقها من الناشر والتي تحددها مجلة (الطليعة) اللبنانية بالتوضيح التالي. . (ليس سراً أن المعدل العام لحقوق التأليف في لبنان عن الطبعة الأولى هو 12٪ من سعر الغلاف ولغير الطبعة الأولى هو 10٪ ولا تستثنى من ذلك سوى بعض الحالات صعوداً أو نزولاً بمقتضى النجومية ونقيضها غالباً، لا بمقتضى قيمة العمل نفسه، وليس سراً أيضاً أن الصيغة العامة لتسديد هذه الحقوق هي دفع معادلها على الألف الأولى من النسخ المطبوعة لدى صدور الكتاب وموازنة تسديد الباقي مع سيرورة المبيعات. . .). . .[2].

ويفسر الكاتب القاعدة السابقة بأنها محاولة لإدخال المؤلف شريكاً للناشر في الخسارة مع التذرع ببطء المبيعات وبطء تسديد الوسطاء. والمعول عليه هنا هو سجلات الناشر نفسه وليس من شك أن التعامل بمثل هذه القاعدة هو بخس لحقوق المؤلف وإضرار مجحف بقيمته الانتاجية وقدراته الإبداعية.

واللافت للنظر هنا أن المؤلف العربي لا يستطيع أن يعيش متفرغاً من دخل إنتاجه الفكري بينما لا يتفرغ الناشر لعمله فحسب

---

(1) مجلة الحوادث 4 ديسمبر 1981 ـ عدد 1309 .

(2) صحيفة الطليعة ـ بيروت ـ العدد 52 - 27 فبراير 1982 .

وإنما يكون منه الثروات الكبيرة ويتوسع في أعمالهومشاريعه،ولعل من ظواهر هذا الظلم القائم بين المؤلف والناشر قيام بعض الأسماء الأدبية المعروفة بفتح دار نشر معينة بإنتاجها الخاص.

وهذه العلاقة بين الكاتب والناشر والتي انبنت على قواعد ظالمة ومستغلة في أكثر الأحيان من طرف الناشر كمقتضيات تعامل تجاري تواترت معها جملة من المشاكل المنجرّة من أثر هذه النظرة التجارية البحته، وكما تقول الدكتورة سهير القلماوي:

(ولأن كثرة التجار ما زالت تتحكم في ميدان توزيع الكتاب عانينا مشكلة من أكثر المشاكل ضخامة وأعمقها آثاراً لا في صدد حق المؤلف فحسب وإنما بصدد الجماهير التي لا يمكن أن تترك للتجار غير المثقفين مهمة التحكم فيما تقرأ بمحاولات الإغراء الفاسدة أو الترويج لقيم بالية عتيقة ضاربين على نغم حب القديم لمجرد قدمه أقصد بذلك مشكلة التزوير..)[1].

وقبل أن نصل إلى هذه النقطة الخطيرة والمخزية في تاريخ النشر المعاصر، وأعني بها مسألة التزوير، أود أن أشير إلى جملة من النقاط المؤسفة في مجال تسويق الكتاب وعرضه للبيع:

1 ـ عدم وجود تسعيرة ثابتة بحسب تكلفة طباعة الكتاب. والقاعدة المعمول بها غالباً هي ضرب التكلفة الحقيقية بخمسة أمثال فصاعداً، ونادراً ما تكون أربعة وهي مسألة مرتبطة بمزاجية الناشر.

---

(1) عدد الهلال المذكور سابقاً.

2 ـ إمكانية التلاعب على قيمة الحسم للكتب التي تطرح في أثناء إقامة المعارض وخصوصاً على الكتب غير المسعرة.

3 ـ التغيير السريع والمفاجىء في سعر الكتاب من فترة إلى أخرى.

4 ـ الطرح العشوائي والكمي للكتب التي يراعى فيها حجم البيع وليس قيمته النوعية المطروحة.

إن الضرورات الاقتصادية المصاحبة لحركة الكتاب حيث يكون المعدل العام لنفاذ ثلاثة آلاف نسخة لا يقل عن سنتين وأيضاً نسبة الحسم للموزع التي لا تقل عن 50٪ وغيرها، ليست وحدها التي تفرض على الناشر التعامل في إطار القواعد السابقة وإنما كما تقول صحيفة الطليعة أنه:

(ليس محكوماً بالعامل الاقتصادي حتى لدى أغلب من يقيم من الناشرين وزناً كبيراً للعامل السياسي، فثمة نوع من مسابقة الزمن لاغتنام الفرصة الجديدة في المجال الثقافي للربح والرسملة مثلما هو الأمر لدى العديد من الكتاب والصحفيين. ومن فرص الناشرين تلك التصاعد المفاجىء في عدد القراء وانفتاح أسواق جديدة والتضخم الذي يسم عموم اقتصاد المنطقة العربية شر وسم..)..[1].

وإذا كانت هذه الفرضية غير مطلقة أو لا تكون صحيحة في بعض الأحيان فإنها لا تضاهي في خطورتها تلك المأساة الأخرى التي يعيشها الكتاب العربي،وهي مأساة التزوير والتي تبتلع حقوق المؤلف

(1) صحيفة الطليعة ـ العدد المذكور سابقاً.

العربي بصفة مباشرة بترصد مقصود، والتي تعتبر بمثابة الإساءة إلى الكتاب باعتباره من القيم الانسانية الواجب صيانتها وحمايتها من العبث والتلاعب. وقد ارتفع الضجيج عالياً حول هذه القضية وتنادت الكثير من توصيات ومقررات الندوات والمؤتمرات إلى التصدي لها بعلاج حاسم وكان من بينها التوصية السادسة في ندوة الكتاب العربي التي عقدت في الجماهيرية وقد سبق الإشارة إليها، غير أنها في الواقع لم تتجاوز حدود التوصيات العامة والداعية إلى مقاطعة الجهات التي تتعامل بالتزوير ولا (.. يجدي في محاربة هذه الظاهرة التي تقف عقبة كأداء في سبيل تقدم مهمة النشر وازدهارها في الخط السليم أن يكون هناك مقاضاة أو إحتجاجات.. وإنما لا بد من الوصول إلى أشكال قانونية صارمة تردع الذي يعيثون فساداً في هذا المضمار..)[1].

ورغم تعدد اجتماعات المسؤولين عن الثقافة في الوطن العربي فلا أدري إن كان هناك توصية محددة بوضع تشريع عربي موحد لمكافحة هذه الظاهرة. وأعتقد أنه جدير باتحاد الناشرين العرب الدعوة إلى هذا التشريع الموحد، والذي يضعه (رجاء النقاش) من موجبات (الأمن الثقافي العربي) والتي يضع في مقدمتها مسألة (تزوير الكتب) وقد أصبح لهذا التزوير كما يقول مؤسسات كاملة.. (دون أن يصدر قانون عربي واحد يعاقب مؤسسات التزوير على ما ترتكبه من جرائم في حق العقل العربي والثقافة العربية. إننا نعاقب الذي يزور الأوراق المالية، وتضع الدولة القوانين التي تدفع بمثل هذا النوع من التزوير إلى

---

(1) ندوة الكتاب العربي المنعقدة في طرابلس في أبريل 1976.

القضاءوالسجن، ونعاقب أي نوع من أنواع التزوير إلا التزوير الثقافي، فهو حر طليق وأصحابه أحراراً طلقاء بل هم ناعمون فيما يكسبونه من ثروات طائلة من وراء هذه المهنة التي لا يطالها أي قانون عربي في أي مكان حتى الآن، والتي ينظر إليها الجميع في ابتسام وسخرية ويمرون بها مر الكرام ولا يجدونها موضوعاً للبحث والمناقشة ووضع الحدود والقيود عليها حتى تتلاشى وتنتهي من الساحة الثقافية العربية)[1].

ويواصل رجاء النقاش شهادته في هذه القضية الخطيرة فيؤكد أن (مؤسسات تزوير الكتب تصدر كل يوم آلافاً من النسخ المزورة لمختلف الكتب الحديثة والقديمة رغم أن هذه المؤسسات قد بدأت وانتشرت في الوطن العربي منذ أكثر من عشرين سنة، إلا أن أحداً لم ينهض حتى الآن لوضع حد لهذه الجريمة التي يتم ارتكابها كل يوم بأعصاب هادئة باردة وهي جريمة أصبحت مألوفة ومعروفة وأصبح الذين يرتكبونها يشعرون بالأمان الكامل ويفتحون لها مكاتب علنية ويضعون عليها اللافتات البراقة بغير خجل أو حياء ويجمعون الثروات الطائلة من وراء عملية تزوير الكتب هذه جهاراً نهاراً دون أن يجدوا من يحاسبهم أو يطالبهم بالتزام الحدود الأخلاقية والقوانين المشروعة لعملية نشر الكتب وإصدارها)[2].

ولأن عملية التزوير هذه تتجاوز الجانب المادي بسلبها لحقوق المؤلف إلى الضرر الأدبي والمعنوي في التقليل من حركية الكتاب وسرعة نفاده حيث يكون بإمكانها تغطية السوق بصفة متواصلة بآلاف النسخ المزورة بطريقة (الأوفست) وإرباك حركة التوزيع بالمقادير

(1) رجاء النقاش ـ مجلة الدوحة ـ العدد 71 نوفمبر 1981.

(2) المرجع نفسه.

الكمية وليس التعدد والتجدد النوعي وأما أكثر الشهادات التي تتحدث عن مأساة التزوير هذه والتي أكتفي منها بهذا القدر دون أن أعرض إلى تلك الشهادات التي تتحدث وتشير بالاسم والوقائع، ومما يؤسف له أن هذه المؤسسات المعتمدة على التزوير قد قامت بنشاطها وازدهارها على حساب ما تعانيه الأمة العربية من محنة التمزق والانفصال والتباعد واصطناع الحدود والسدود، وليس من شك أن تشريعاً عربياً موحداً من شأنه أن يواجه مثل هذه الظاهرة الخطيرة بصلاحيات قانونية مخولة تجيز له اعتماد إجراءات المقاطعة لأي جهة يثبت عليها ممارسة التزوير وأيضاً نشر قائمة سوداء بأسماء المزورين، وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يطالب اتحاد الناشرين العرب كل من لديه معلومات وإفادات في هذا الموضوع أن يبادر إلى تزويده بها سواء كانوا أفراداً أو هيئات أو مؤسسات حتى يتمكن من وضع الأمور في موضعها الصحيح وإزالة كافة الرواسب والمخلفات الناتجة عن هذه الظاهرة ومن أجل أن تكون مهنة النشر رسالة حضارية خالية من كافة الشوائب.

ولقد صار من الضروري الدعوة إلى ميثاق شرف تندرج في إطاره قواعد التعامل بين المؤلف والناشر وتضع ضوابط ثابتة لحقوق المؤلف ولا تعرضها للتلاعب والمساومة وذلك صيانة لحركة الابداع الفكري والأدبي ودفعاً إلى مواقع متجددة من التألق والابتكار والتواصل الدائم في حركة الانتاج، وإذا كانت هناك خطوة هامة قد تحققت في هذا الطريق بقيام (الإتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف) فالأمل معقود أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وأن تتفرع عنها وتتكامل معها تشريعات عربية موحدة تساهم في حل قضية الكتاب

العربي خاصة في مجال توزيع الكتاب والاجراءات الجمركية وتبادل العملة. ولعله من هواجس الحلم القومي الدعوة إلى قيام تشريع عربي موحد للرقابة على المطبوعات والمصنفات الأدبية والفنية وهو حلم رائع ولكنه غير مستحيل.

وإذا كنت في النهاية أتضامن مع التوصيات المنبثقة عن ندوة الكتاب العربي والمنعقدة في طرابلس (في أبريل 1976 م) وأجدد الدعوة إلى وضعها موضع التنفيذ، فاني أضيف إليها الملاحظات التالية:

1 ـ الإهابة بدور النشر العربية إلى توثيق التعاون المثمر ثقافياً وأدبياً بتغليب هذين الجانبين على الجانب التجاري.

2 ـ الدعوة إلى إنشاء جهاز مركزي للتوزيع تتولى إنشاءه الحكومات العربية ويكون له فرع في كل قطر عربي.

3 ـ أن تكون للاتحادات والروابط الأدبية القائمة في الأقطار العربية صلاحية إقرار ما ينشر وما لا ينشر من المواد الأدبية والفكرية.

4 ـ الدعوة إلى قيام تشريعات عربية موحدة لاجازة المصنفات الأدبية والفنية.

5 ـ التنبيه إلى الارتفاع المتزايد على سعر الكتاب بالدرجة التي لم يعد فيها يتناسب مع دخل المواطن العادي والتي تهدد الكتاب بتحويله إلى مادة كمالية لا يقدر عليها غير المترفين.

6 ـ إرساء قواعد محددة وواضحة وموثقة على الغلاف لسعر الكتاب.

وفي الختام انني أشعر قبل غيري بحاجة هذه الدراسة لمزيد من المعالجة والتوسع واستيفاء جملة من الجوانب المشكلة لترابط القضية

الكتاب بين الكاتب والقارىء والناشر وهو ما يحدوني الأمل أن أوفيه حقه في المستقبل وأن تكون هناك مساهمات أخرى للأخوة الأدباء والكتاب أكثر إغناء من هذه المحاولة المحدودة التي اقتضتها العجلة وضيق الوقت.

واقع الكتاب العربي في السبعينات
وافاقه في الثمانينات

من بديهيات القول إن الدارس لواقع الكتاب العربي في مرحلة السبعينات لا يقف به الأمر في معالجات بحثه عند ذلك التحديد الزمني المحصور والمرتبط بتلك السنوات العشر السابقة للثمانينات، لأن جملة من المعطيات والعوامل قد تشكلت بتأثيرها على مدار طويل ومتواصل حتى تكونت من نتاجها محصلة هذا الواقع الذي نحن بصدده.

وعلى امتداد عشرات من السنين، كان تاريخ الكتاب العربي ينسحب تحت تأثير جملة من التحولات والمتغيرات المشدودة بدورها إلى جملة من المؤثرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية الطارئة على المجتمع العربي.

وقد تفاوتت هذه المؤثرات بالكتاب بين المنعكس السلبي الذي أحدث ضرره عليه وبين المحرك الإيجابي الذي دفع به إلى التطور والانطلاق واكتساب مقومات جديدة في مجال التقنية الفنية للكتاب على وجه الخصوص.

وإذا كنا في ندوتنا السابقة المنعقدة بطرابلس في الجماهيرية قد

تناولنا وسائل النشر ومشاكله ومحاوره المرتكزة على أطراف ثلاثة وهي الكاتب والقارىء والناشر فإننا في هذا البحث نواجه قضية واقع الكتاب العربي ذاته وآفاقه المستقبلية عبر الثمانينات. أي اننا لا نواجه الوسيلة والاداة فحسب وإنما نواجه النتاج والمحصلة المكونة لتلاقي هذه الأطراف الثلاثة في مرحلة زمنية محددة، ولأن السنين لا يمكن أن تقطع عن جذور تواصلها وتوالد مؤثراتها ولأن عقود السنين لا تدور في فلك قائم بذاته فلا يمكن حتماً قطع هذه السبعينات عن خلفياتها الموصلة إليها والمؤثرة فيها.

ولا أريد هنا أن أقف عند سرد تاريخي طويل لمراحل التحول والمتغيرات الطارئة على الكتاب العربي وإيراد تفاصيله، ولكنني سأحاول الوقوف عند مؤثرات أساسية كانت لها مؤثراتها المستقبلية على مسيرة الكتاب العربي التي وصلت به إلى مرحلة السبعينات التي نحن بصدد تسليط الضوء على واقعها.

وقد يكون من المفيد من البداية أن نحدد نقاط اتفاق عامة تكون منطلقاً لطريقتنا. فمن المتعارف عليه أن الكتاب العربي المعاصر قد مر بمرحلة ازدهار نسبية تواصلت مع نهاية الأربعينات وحتى نهاية الستينات بتدرج كيفي وكمي في أكثر الأحيان غير منتظم بتحديد معين. وان المكتبة العربية المعاصرة قد تكونت محصلتها الأساسية من حصاد هذه السنين ثم أخذت تميل إلى الانحسار والتقلص الكيفي على الأقل.

وإذا كان تفتح الوعي القومي وانبلاج يقظته مع الخمسينات وارتفاع قوة الصراع السياسي ضد الاستعمار والتبعية والإصرار على

الخلاص من السيطرة والاحتواء الأجنبي مع ازدياد نمو الفكر السياسي العربي الذي ألهب وجدانه وميض الثورة في مصر ودفعته إلى التحرك ضد مستعبديه وتجاوب هذا الصراع ضد الاستعمار في مختلف مواقع النضال العربي، فقد أوجد هذا في الاطار الفكري مكاناً بارزاً للكتاب العربي وحضوراً وإسهاماً نظرياً على الأقل في محك الصراع والمقاومة ضد الاحتلال بمختلف أشكاله، وأوجد له بالتالي عناية واهتماماً من طرف القارىء واقبالاً عليه وحرصه على الارتباط به والتلاحم معه توافقاً مع احتياجاته لزيادة مكونات يقظته وتلهفه على مزيد من المعرفة والثقافة والاستفادة من التجارب والخبرات التي يقدمها له الكتاب العربي المترجم عن اللغات الأجنبية. وكانت ثورة 23 يوليو 1952 في مصر وما أفصحت عنه من تعميق وتفجير للوعي القومي ومساندة ودفع لعوامل الصراع ضد الاستعمار وما صنعته من جسور قومية هامة قد ساعدت على ازدهار الكتاب ودعمت قوة انتشاره واكتسابه لميادين عريضة وأسهمت أيضاً في تداخل مؤثره الفكري والسياسي والاجتماعي على الساحة العربية.

ولعل من أبرز مهام هذه الثورة في الإطار الفكري والثقافي أنها عملت على خروج الكتاب العربي في مصر من شرنقته المصرية الضيقة إلى الأفق القومي العربي الواسع وإلى التفتح الفكري على قضايا الأمة العربية وقضايا النضال والتحرر الإنساني في مختلف أرجاء العالم.

كما دخلت بمدلولها القومي كقوة منافسة في مجال الكتاب ضد تيارات أخرى منها الدخيل والمعادي والمشبوه والذي تكونت له أرضيات اجتماعية وفكرية منذ الأربعينات. كما دخلت محك الصراع مع محاولات الاحتواء الذي تعرضت له الثقافة العربية على أيدي

المؤثرات الأجنبية في مختلف أهدافها ومراميها.

وإذا كان الدور الريادي للقاهرة هاماً وأساسياً في إحياء كتب التراث العربي في مرحلة مبكرة ومع بداية ظهور مطبعة (بولاق) الشهيرة وإلى مرحلة العشرينات والثلاثينات حيث عرفت المكتبة العربية ذلك الفيض الزاخر من كتب التراث المطبوعة ومجموعة الدراسات الهامة المرتبطة بإحياء هذا التراث والدعوة إلى تجديده، فقد حقق هذا الدور إمتداداً هاماً في مطلع الخمسينات وإنطلق إلى تعميق معياره القومي بالتركيز على الثقافة القومية إضافة إلى إسهامه الجديد في العناية بكتب التراث وكتب البحث العلمي والأدبي مع الاعتماد على المنطلقات السياسية المساهمة لخدمة القضايا القومية والإنسانية. وليس من شك أن الأحداث القومية والسياسية في تلك المرحلة من الخمسينات إلى نهاية الستينات قد أسهمت بمؤثرها الإيجابي على الكتاب العربي وألبسته هوية قومية خرجت به عربياً رغم محدودية قنوات التوصيل وضعف شبكات التوزيع وصارت مضامين القضايا القومية من المواضيع الأساسية التي يتولى الكتاب العربي معالجتها وتناولها في مختلف جوانبها وزواياها السياسية والاجتماعية والأدبية واتسع أيضاً النطاق الكيفي لمضمون الكتاب إلى قضايا إنسانية ونضالية تهدف إلى مساندة قوى التحرر والانعتاق وتدعيم عوامل المقاومة المواجهة للاستعمار والتعريف بقضايا الشعوب خصوصاً بعد مرحلة مؤتمر (باندونج) لدول عدم الانحياز وبروز دورها على النطاق الدولي وارتفاع لهيب الكفاح المسلح في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كل هذه العوامل كان لها دورها الإيجابي المباشر وغير المباشر في

نمو حركة الكتاب العربي وازدهاره واتساع نطاقه وميادينه ليكون للكتاب المترجم إلى العربية دوره الآخر في شمولية حركة الكتاب إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط خصوصياتها بما استجد على الأدب العربي المعاصر من صراع فكري بين مختلف النظريات والمدارس الأدبية وعلى وجه خاص بين ما كان يطلق عليه جيل الرواد الأوائل والجيل الجديد المتفجر بالثورة والتحمس للنظريات الجديدة والدفاع عنها نظرياً وإبداعياً بتقديم النماذج الأدبية المعبرة عنها. وكان التنازع على أشده بين دعاة الأدب في سبيل الحياة وبين دعاة الفن للفن، وكلها كانت عوامل مؤثرة على حركية الكتاب العربي وتنامي ميادينه ولفت الانتباه إليه بمؤثره الحضوري والمباشر على موقع الأحداث في أحيان كثيرة، وكان الاقبال عليه متزايداً وتحت معطيات ثقافية ومعرفية ملحة يسارع القارىء إلى التزود بها والحرص على معرفة وجهات النظر المتعددة.

ومن المهم هنا التوضيح بأن المؤثر الأساسي على الكتاب العربي في تلك المرحلة كان كيفياً مرتبطاً بمضمون الكتاب ومحتواه وما يعكسه من قيمة فكرية أكثر من مؤثرات هيكليته الخارجية أو تقنيته الطباعية. ولا يعني هذا أن الجانب التجاري لم يكن موجوداً وإنما كان منخرطاً في سياق هذا المدار الكيفي. وقد ساعد على ذلك ظهور مؤسسات القطاع العام في مصر بعد الثورة والتي تحملت جوانب هامة من مسؤوليات التشجيع والتدعيم وكما سبق التوضيح الدفع به وتوجيهه إلى مضامين فكرية وقومية حيوية وإلى نشر وإحياء الكثير من المصادر التراثية العربية والاسلامية. فقد كان المضمون سنداً أساسياً لقيمة الكتاب وامتداد رواجه وثقل وزنه في سوق النشر، لذلك عرفت المكتبة

العربية في تلك الفترة من السنوات كتباً ومؤلفات ذات أهميـة بالغـة رغم ما يكون حوله من اختلاف أو تضارب في وجهات النظر. فـإن تأثيرها ومفعولها يتواصـل ويسابق الـزمن، ولا زال الكثير منهـا يحتل مكان الصدارة وقوة الرواج رغم تعدد طبعاته. ذلك أن حاجة الطلب عليه تظل ملحة وباقية وذلك لما يمثله من قيمة ثقافية وفكرية.

ولأن المضمـون كان عـلامة تجـارية أسـاسيـة لإقبـال النـاشر والقارىء فإن ملاحظة أخرى ارتبطت بهذه الظاهـرة في تلك الفترة. فقد كان اسم الكاتب أو المؤلف وما يحتله من مكانة مسنـودة بخلفية تـاريخية وثقـافية يعتبـر تأشيـرة مرور ثـابتة ومضمـونة للكتـاب وقوة اجتذاب بين الناشر والقارىء ودافع إقبال عليه. ولعل ثمة ناشراً لا يزال يتذكر كلمات عباس محمود العقاد الحادة الـدوي والعمق.. يا مولانا أنت تشتري اسمي على مؤلفاتي.. كانت مجموعة أسماء راسخة القدم تحكم الحصار حول قلعة النشر وتستحوذ على سماء الأولمب ولم يكن من السهل اختراقها من طرف كاتب جديد أو ناشىء يحمل هموم أوراقه دون مجازفة أو مخاطرة خاصة وكان ثمة تقليد متبع عند عدد من دور النشر الكبيرة وهو احتكار حقوق نشر مؤلفات الأدباء الكبار طيلة حياتهم مثلما فعلت دار المعارف في مصر مع طه حسين وأحمد الصاوي محمد وفريد أبو حديد وغيرهم وكذلك دار الهلال مـع أدباء آخـرين حتى انتقلت حقوق النشر بعد ذلك إلى بيروت في الستينات حيث كان التسابق والتنافس على شراء حقوق الطبـع والنشر يتنقل من دار نشر إلى أخرى وبقوة أكثر كثافة.

وإذا كان مؤشر التحرك والتفاعل في مجال نشر الكتاب قد ظل مشدوداً بين نقطتي (القاهرة ـ بيروت) كمحـور أساسي فـإن عوامـل

اقتصادية غير خافية في تلك الفترة قد انتهت بوقوف ذلك المؤشر عند بيروت مع تفرعه إلى بعض العواصم العربية الأخرى في نطاق محدود، وبقيت (القاهرة) بمثابة الرصيد الثقافي المختزن الذي تتزود منه بيروت عند الضرورة.

وليس من شك أيضاً بأن توالي الأحداث السياسية قد انعكست بمؤثراتها على حركة الكتاب ونوعيته ومواد تصنيفه وخاماته وتسويقه وخاصة بعد حرب يونيو 1967 م وانشغال مصر بالذات ببناء قوتها العسكرية وخوض حرب الاستنزاف ومواجهة المخطط الامبريالي وبروز عوامل جديدة في الوطن العربي للإنتفاضة والثورة وإنهاء حالات الانكسار التي أعقبت النكسة. فقد بقي الكتاب المصنّع في مصر عند إمكانياته المحدودة يواجه مشكلته المباشرة في التصدير والتوريد وقوانين تبادل العملة وغيرها من المشاكل الأخرى المرتبطة بتقنية الكتاب وافتقد بالتالي مؤثره القومي على ساحة الوطن العربي. وباستثناء سلاسل من الكتب الدورية التي بدأت قوية مثل (كتاب الهلال) ثم مالت إلى الانحدار الهزيل خاصة في مرحلة السبعينات وسلسلة روايات الهلال ـ وروايات قصصية أخرى هابطة المستوى تصدرها مؤسسة الأهرام وغيرها، فلم يعد للكتاب المصري دور يذكر خاصة وقد قابلته حركة امتداد واسعة وعريضة للنشر في لبنان، وقد تميزت بجودة أكبر في الطباعة وإمكانية في التوزيع على مستوى عربي موسع وقدرة على اجتذاب الكاتب والمؤلف، في الوقت نفسه كان بروز المدلول التجاري قد ارتفع وازداد تحكمه وسيطرته مع تزايد دور النشر ومتعهدي الطباعة واتساع نشاطها المبني على أساس تجاري.

ومن الطبيعي أن يفرض التعامل التجاري منطقه وتقاليده في

سياق نشر الكتاب وأن تتحول سوقـه إلى موجـات موسميـة متعارف عليها تطرح فيها مضامين بذاتها يتكاثـر عليها الـطلب ويتسع مجـال استهـلاكها بـدرجة ملحـوظة ومبـالغة في أحيـان كثيـرة وفقـاً لحجم الطلبيات.

وقد تواكبت هذه مع مجموعة من الظروف الأخرى الطارئة على الواقع العربي والمؤثرة فيه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولم يكن المنطلق الثقافي والمعرفي فيها سوى وميض خافت البريق إزاء لمعانها في السوق التجاري وتحت إلحاح الطلبيات المرغوب فيها. لذلك كانت القيمـة النوعية تقل وتتضاءل أمـام التزايـد الكمي المندرج في سيـاق الرواج التجاري واحتياجات السوق. وحينما شارفت الستينات على الانتهاء، ومع إطلالة السبعينات، افتقدت المجلات الأدبية والثقافية المتخصصة قوة حضورها وتأثير دورها على حركة الكتاب نقداً وتوجيهـاً وتعريفاً، وحلت مكانها صفحات أدبية موزعة على المجلات والصحف بصورة مختصرة ومبتورة وفي نطاق ضيق لا يتجاوز كثيراً الصفحة الـواحدة. وصار الحديث عن الكتب مقيداً في نطاق التعريف بها أو بهيئة إعلان عنها وإفادة بصدورها، وافتقد النقد قـوته التـأثيريـة التي كانت قـائمة ومساهمة في دفع حركة الكتاب في الخمسينات والستينات وتحـول إلى نـوع من التلخيص والتقريظ والمجـاملة المحسوبـة وضعف الاهتمام بالنقد بدرجة ملحوظة ومؤثرة خاصة في مرحلة السبعينـات وهي من العوامل السلبية المؤثرة على الكتاب العربي.

وأيضاً لم يعد الكاتب والمؤلف هو صاحب الموقف بإنتاجه وإنما أصبح للناشر دوره الأساسي فيما يراه مفيداً وصالحاً ومضمون الرواج واستكتاب الأدباء والكتّاب في المواضيع التي يقترحها. وإذا كان لمثل

هذا مؤثره الإيجابي على الناشر المتفهم لنوعية الرواج في السوق فإن مؤثره السلبي يعود على خصوصية العمل الفكري والإبداعي، حيث أصبحت الساحة تفتقر إلى وجود الكاتب المفكر المستقل عن مواصفات الناشر ومقترحاته.

هذه باختصار التشابكات العامة التي ارتبطت بواقع الكتاب العربي مع بداية السبعينات انسحبت بمؤثراتها عليه خلال تلك السنوات. وكانت المتغيرات السياسية قد أسهمت بدورها في هذا الواقع وأثرت فيه بمقياس نسبي بدءاً من غياب عبد الناصر عن الساحة القومية وارتفاع صوت الثقافة الانعزالية في مصر وتشتت القوة الثقافية التقدمية ووصولاً إلى مرحلة حرب أكتوبر 1973 م والتي أوضحت جوانبها السياسية عن مؤامرة مدبرة من طرف السادات وخطة تمهيدية للتواطؤ مع العدو الصهيوني والدخول معه في حالة استسلام متخاذل وتحرير لمنطلق التصفية للقضية الفلسطينية تحت ستار مزيف من السلام المزعوم وتصعيداً للمؤامرة المستهدفة داخل لبنان لكل القوى التقدمية اللبنانية والفلسطينية.

وإذا كان المظهر المخادع لتلك الحرب قد شدد من قوة التضامن العربي فإن انكشاف اللعبة بعد ذلك قد أظهر حالة مزرية من التفكك والانقسام العربي والانكفاء الإقليمي لم تشهد له الساحة العربية مثيلاً والانزواء الكياني المعزول للأنظمة العربية وانشغالها في تثبيت ذواتها ومصالحها الخاصة بمعزل عن أي تلاحم قومي أو ترابط. وقد ازدادت البلية واتسعت كما يقال مع زيارة رئيس النظام المصري إلى القدس المحتلة والتي أعقبها بتوقيع المعاهدة المعروفة وإخراج مصر مكرهة عن الإجماع العربي.

وفي المضمار الفكري والثقافي بالذات، وهو ما يعنينا هنا بالخصوص، وجدت الأصوات المضادة للفكر القومي العربي فرصتها مع تتابع هذه الأحداث لترتفع حادة وعالية بعد خفوتها واستكانتها وانزوائها تحت خضم المد القومي. في مصر مثلاً ظهرت الأصوات الناعقة بالانتماء الفرعوني والخصوصية المصرية المتميزة والمنفصلة عن المعيار القومي العربي والتي يتحدد منطلقها الفكري أساساً بأن مصر غير عربية وأنه من الاجحاف في حق مصر ربطها بهذا المدلول العروبي. وتكرّس لهذه الدعاوى مثقفون وأدباء وكتّاب أمثال حسين فوزي وتوفيق الحكيم ولويس عوض وموسى صبري وإبراهيم الورداني ونجيب محفوظ وثروت أباظة وصولاً إلى أسماء أخرى اكتسبت قوتها وقيمتها من التجربة القومية الناصرية ثم تنكرت لها وارتدت عليها أمثال صلاح جاهين الذي فتح الطريق لأول مرة لأكثر التجارب الفنية والأدبية المعبرة عن مرحلة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني في مجال الكتابة القصصية للأطفال (مسرحية الفيل النونو الغلباوي) والتي تعلن عنها أجهزة الإعلام الرسمي المصري بأنها ميلاد الأدب الجديد المعبر عن السلام: وينسى كاتب هذا الفيل المغلوب على أمره أو يتناسى أمجاده التي بناها على الأناشيد والقصائد القومية في مرحلة التجربة الناصرية، وأسماء أخرى غيره ارتبطت أيضاً بعجلة الانهزام والاستسلام وحاولت التبشير بدعاوى ثقافية وفكرية مشبوهة ومتناسقة مع هذه العجلة ومناهضة للبنية الحقيقية لأصالة الثقافة العربية وامتدادها العضوي الموحد، من أبرز مفكري هذه الثقافة الانهزامية المرتبطة بالنظام أنيس منصور ورشاد رشدي.

وتحت تأثير هذه العوامل كان انعزال الكتاب العربي في مصر

وخفوت صوته وضعف مؤثره على الساحة القومية نتيجة حتمية لمرحلة الردة والنكوص. وفي مجال نشر الكتاب بالذات في مصر كان الحصار قوياً ومحكماً حول الانتاج المصري الأصيل والحرب لا هوادة فيها ضد الأقلام النظيفة والشريفة من قبل أجهزة النشر الرسمية لمحاولة طمس الإنتاج الجيد والإبداع الجاد الأصيل واتساع الطريق أمام الطفح العارم من الأدب الهابط والمرتبط بحالة الاستسلام والتخاذل المعبر عن النظام القائم[1].

ومع التحول التدريجي الذي طرأ على موقع حركة الكتاب العربي من القاهرة إلى بيروت منذ الستينات، كان مركز الثقل يتجه إليها وتتجمع فيها نقاط الاستقطاب الرئيسية لحركة الكتاب العربي وتزايد كثافة النشر وامتداد شبكة التوزيع على طول الساحة العربية. كل هذا قد جعل منها بحق عاصمة للكتاب العربي وحمّلها مسؤولية الاضطلاع بخدمة الكتاب وحركة النشر وبقوة وكثافة ارتفعت أرقامها ومعدلاتها بالدرجة التي تعتبر فيها المورد الأساسي للقارىء العربي في مختلف بقاع الأرض العربية، ودون أن تكون هناك مزاحمة تذكر لأي عاصمة عربية أخرى..

ولم تعد بيروت مجرد بديل عن القاهرة فحسب وإنما هي حركة امتداد آخر لتطور طباعي تقني وفني وإمكانات إنجاز سريعة ومتقنة ومتصلة الارتباط بأحدث وسائل التطور الطباعي، إضافة إلى ما تمثله من شبكة توصيل دائمة الحضور ومهيأة لتقديم الخدمات.

---

(1) توجد شهادة إدانة هامة بهذا الخصوص تقدمها الدكتورة رضوى عاشور في مقابلة مطولة معها ـ ملحق صحيفة الوطن الكويتية ـ 10 أغسطس 1982.

هـذه هي بيروت الكتـاب في الستينات والسبعينات، مبنيـة في المقام الأول على مرتكز تجاري حـيث وصل التـراكم الكمي للكتاب إلى درجة تفوق التخمة كما يصفها أحد الكتاب اللبنانيين حتى تصرخ بيروت مستنجدة بالاختناق من زحمة الكتاب[1].

وحينما يندرج بنا التقييم لواقـع الكتاب العـربي في السبعينات فمن البـديهي أن يتجه نـظر الباحث شـطر بيـروت منقباً من خلف عجلات المطابع عمّا أنتجته في هذه السنوات العشر وعن المعايير والأبعاد المشكلة والمكونة لهذا الانتاج والدلالات المترتبة عليها مع جملة المؤثرات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية التي انسحبت عليها بعد مرحلة الستينات التي سبق ذكرها.

وبعد محنة بيروت ومأساة لبنان، يقف الباحث في حيرة من أمره وفي عـذاب حقيقي يتحول القلم فيـه الى سكين حـاد النصل يـوغر الصـدر بالمـرارة والألم وطعم الدم ولكنـه يجعل كلمـاته أشبـه بالنغم البـاكي واللوعة الآسيـة فكيف يمكن تقييم تجربـة الكتاب بعـد محنة بيروت؟ . . وبأي مقياس يستطيع الباحث إعداد دراسته وأي كلمات يختـار وهو في دوامـة المحنة وفي القلب شجن وحـرقـة عـلى بيـروت والسحاب الأسود يغطي كلماته . . . وهل يستطيع أن يكون موضوعياً في حالات الألم العميق؟ . . . وبيروت التي كانت موقع الفرح والرضى وكذلك السخط والغضب قد عانت ما عانته ولقيت ما لقيته من عذاب.

ودون رغـبة مسبقة في أن أنصب من نفسي حكـماً على تجـربة

---

(2) مجلة النهار العربي والدولي ـ 26 أبريل 1982.

ليست لدي حيثيات متكاملة بشأنها وفي حالة نفسية من هول المأساة اللبنانية من الصعب فيها أن اختار كلماتي وأن أضبط تناسقها وفقاً لمتطلبات الدراسة والبحث ومنهجية المعالجة لتجربة الكتاب العربي الذي يمثل لبنان عصبها الحيوي ونبضها المتوهج، ولا أدري كيف أستطيع تجميع خيوط هذه الدراسة مع القناعة ببديهية مسبقة بالفصل بين تلك المأساة وبين دراسة واقع الكتاب العربي في السبعينات والذي يكون لبنان فيه نقطة الاستهداف الأولى الرئيسية. مع التأكيد على الدور الهام الذي لعبه لبنان في هذا المجال وهو أكثر غناء وشهرة من الإشادة به هنا ورغم كل الأحداث والظروف المؤسفة والمؤلمة سيبقى لبنان العربي علامة مضيئة ودائمة التوهج لما يمثله من يقظة فكرية وحضارية وتفتح ثقافي ينعكس دوماً بمؤثره إلهام على الفكر العربي.

وقد استنتجنا في السطور السابقة العوامل الموصلة بين المرحلة السابقة للسبعينات والموصلة إليها والمكونة لمحصلتها حيث أخذت مصاب الانعكاسات تتدفق على واقع الكتاب العربي في السبعينات في تجميع تراكماتها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتتقولب داخل مؤثراتها الجديدة إضافة الى معوقاتها السابقة والمشدودة إليها بحسب الانقسامات الطارئة على الواقع العربي ذاته. وكانت بوادر ضاغطة لعمليات ارتداد رهيبة إلى الاطارات الاقليمية والارتكان إلى الكيانات الشكلية المتناثرة بعيداً عن التلاحم القومي والترابط العضوي لطبيعة الثقافة العربية وما يمكن أن يلاحظ هنا في مجال حركة الكتاب تبعاً للواقع السابق أن مدارات حركة الكتاب العربي اتجهت الى التقلص نحو المحاور الاقليمية والارتداد اليها بدل أن يتزايد ترابطها وامتدادها القومي والذي بلغت درجة كبيرة منه في

وسط الستينات وأواخرها وحيث كانت مجموعة من الفرص السانحة للتعاون والتآزر القومي في مجال خدمة الكتاب ولكنها للأسف تلاشت واكتساها الذوبان داخل دوامات الانقسام العربي. وحلت محل إمكانيات التنسيق والتخطيط القومي والتكامل المشترك لخدمة الثقافة العربية حوافز وعوامل تجارية مذهلة ومثيرة ومتصاعدة التموجات دون أي ضوابط كيفية تبرمج مواضيعها وتنسقها وفقاً للاحتياجات الثقافية الفعلية وإنما اتجهت أساساً الى اجتذاب القارىء تجارياً والى اعتبار هذا المنظور قياساً للتعامل ومحوراً للطرح في سوق النشر والذي تحدده بالتالي مقومات العرض والطلب.

وتحول هذا التعامل الى سمة سائدة أنتجها الناشر العربي واقتحم من خلالها ميادين النشر ومجالاته. والتعامل التجاري باعتباره واقعاً قائماً يفرض وجوده داخل التناقض العربي فلا مندوحة من الاقرار بوضعيته في حركة نشر الكتاب العربي التي ما زالت الكثير من مجتمعاته تمارس التجارة وتعتمدها مسلكاً وهدفاً. فإن المشكلة الخطيرة التي وقع الكتاب العربي تحت طائلتها في مرحلة السبعينات تتمثل أساساً في طغيان هذه الظاهرة وسيطرتها التي تكاد تكون مطلقة على ميادين النشر العربي. ولا اعتقد أن ثمة خلافاً حول الضرر الناتج عنها وحول العوامل السلبية التي أحدثتها في التطور النوعي للكتاب.

ولأن هذه الظاهرة قد تساعد من ناحية تجارية بحتة على ارتفاع التضخم الكمي وتراكم حجم النسخ، فإنه من الطبيعي أن ينعكس بضرره على التنوع الكيفي، فالناشر هو صاحب القول الفصل

في مادة النشر التي كثيراً ما يختارها من منظور تجاري بحت وكثيراً أيضاً ما يتدخل باقتراح الاستكتاب في مواضيع يعتبرها مطلوبة في السوق وسريعة الرواج وهي عادة ما تكون محدودة القيمة من ناحية مضمونها ومحتواها وليس أدل على ذلك من مجموعة السلاسل التي ظهرت تباعاً في السبعينات وبتشابه وتقليد واضحين وبمنافسة حامية بين عدد من دور النشر العربية منها ما يحمل عنوان (أبطال العرب) وأخرى (رجالات العرب) وغيرها عن (نوابغ العرب) وسلاسل أخرى غيرها استنفدت رجالات التاريخ الإسلامي والرسول والصحابة وحكماء الاسلام وقادة العرب معتمدة على سهولة التناول تبعاً لسهولة السعر وبساطة التكاليف. وفي أغلبها تكون ضعيفة المضمون ومبتورة المعلومات وغير كافية الاستيفاء لأنها تأتي في عجلة وكلفتة بين ناشر متعجل للطرح في السوق وبين عدد من الأسماء يتعامل معها بالقطعة دون النظر إلى أي تخصصات أو قدرات فكرية وأدبية مالكة لزمام إمكانياتها في الموضوع المطلوب وقادرة على تغطية متكاملة له.

وقد أدى انتهاج هذا الأسلوب إلى فتح الطريق على مصراعيه لذلك التراكم الكمي وذلك التزاحم التجاري بمعزل عن الادراك الفعلي لقيمة المضمون ومردوده الثقافي والفكري، وإلى طبع تلك المرحلة من السبعينات بالطابع التجاري كظاهرة عامة تندرج في داخله بقية العوامل الأخرى المرتبطة بقيمة الكتاب النوعية.

وكانت هذه الظاهرة من المؤثرات الأساسية التي يرزح تحتها واقع الكتاب العربي في السبعينات ويتحول بموجبها إلى سلعة تجارية كثيراً ما تتعارض وفرضية هدفها الثقافي والفكري وطبيعة دورها الحضاري. وقد أسبغت عليها تناقضات الواقع العربي بانقساماته

وصراعاته شكل الانتاجية المجزأة والتي تنفرد الواحدة منها بتعاملها الخاص وأغراضها الخاصة مع جهة عربية خاصة فانعدمت بالتالي إمكانية قيام إستراتيجية ثقافية عربية موحدة أو إعتماد أي مخطط أو تنسيق يربط بين معطيات النشر والحاجيات الثقافية العربية ولم تقم أي نشاطات على أساس عربي مشترك وإنما كان التعامل الفردي هو همزة الوصل بين ناشر وكاتب من ناحية وبين جهة مستهلكة للمادة المطبوعة من ناحية أخرى، والمسألة بعد ذلك لا تعدو أن تكون عملية تصريف تجارية، ورغم ما تحتويه من عوامل إيجابية فهي في النهاية وفي نتاج محصلتها العامة تكون مناقضة لحق الإنسان الطبيعي في المعرفة ولا تجسد الحاجة الفعلية والأساسية للثقافة المتوارية خلف الحوافز والدوافع التجارية وحيث لا تحقق أي مساواة أو حتى تعادل فيما بينها إلا بالقدر الذي يخدم هذه الحوافز والدوافع وتتحول الثقافة إلى وسيلة لخدمة غاية أخرى.

تلك هي الظاهرة الأولى التي يمكن أن تسجل على واقع الكتاب العربي في السبعينات والتي تزامنت مع ظروف أخرى ناتجة من واقع التجزئة المفروضة على الوطن العربي، ومن صراع تلك الانقسامات العربية وتنازعها من أجل السلطة، بحيث أدّت إلى جملة من الظواهر الأخرى ذات التأثير السلبي على الكتاب العربي، منها تشتت الجهود العربية في مجال النشر وتوزعها واستفراد كل منها باتجاه خاص بها وتعامل منفصل فيما بينها، وبالتالي افتقاد إمكانيات التعاون المشترك والتساند المتآزر في وجه الاحتكارات العالمية لصناعة الورق ومواد الطباعة وفي سبل التعامل مع المراكز الصناعية الطباعية في العالم، وحيث نلاحظ ارتفاع نسبة طباعة الكتاب العربي في أوروبا واتساع

هذه الظاهرة حتى وصلت إلى اليابان. وكأنه لم يعد كافياً أن يعاني الإنسان العربي غربته السادرة ليستغرب إنتاجه وإبداعه الفكري هو الآخر وليعود إليه مصنّعاً جاهزاً. وفي داخل هذه الدائرة الميكانيكية الشكلية كيف يمكن أن يتحقق التفاعل الحضاري المطلوب من هذا الابداع الفكري الذي ينبغي أن يكون إنتاجه وتصنيعه من خميرة الأرض التي أنتجته حتى يظل محتفظاً بإشعاعه ومؤثره؟ إنها قضية أخرى على كل حال.

ولنعد إلى ظاهرة أخرى من الظواهر المسجلة على واقع الكتاب العربي في مرحلة السبعينات، وهي افتقاد ذات القيمة الإبداعية والفكرية الدائمة الحضور والتأثير المتجدد والتي يتواصل امتدادها على الساحة الثقافية وتفرض وجودها عليها كما هو الشأن في مجموعة المؤلفات التي صدرت في الخمسينات والستينات والتي لا .زال الكثير منها المعين الذي لا ينضب لحركية الكتاب العربي ودوافع ازدهاره. ولعلّه ليس من المبالغة القول ان عدد الكتب ذات الأهمية الفعلية والتي تعتبر إضافة حقيقية وإثراء جديداً للثقافة العربية التي صدرت في السبعينات لا يتجاوز العشرين كتاباً. وان أغلب الانتاج المنشور والمطبوع إما إعادة طباعة لمؤلفات سابقة وإما ترجمات لكتب أجنبية (ناهيك عن الطباعة بطريقة الأوفست والتي انتشرت في السبعينات بدرجة ملحوظة). واعتماد دور النشر على الطباعة المصورة للكتب المطبوعة سابقاً مسألة تحتاج بذاتها إلى دراسة منفصلة، وبحيثيات تدخل في نطاق حقوق الملكية الأدبية والفنية.

وملاحظة أخرى لها دلالتها المعنوية، هي أن الإنتاج العربي المطبوع في معظمه هو عملية تجميع لمقالات ودراسات سبق نشرها في

الصحف والمجلات، وهي ظاهرة تعني غياب المؤلف المعني بتأليف الكتاب بصفة مباشرة وأساسية، كما هو الحال في المرحلة السابقة للسبعينات،وهي مسألة ذات أهمية خصوصية بالنسبة للكاتب الذي لم يعد في مقدوره التفرغ لإنتاجه الإبداعي وصارت مميزاته كمفكر ومؤلف لا تعني شيئاً إذا لم يكتسب مميزات الانتشار التجاري في سوق الكتاب. وتعني أيضاً أن حالة الابداع الذاتية للكاتب وتفرده الخصوصي كمفكر ومنتج لمادة ثقافية تعاني حالة نكوص وارتداد.

وبصفة عامة أيضاً فإن هبوط القيمة الإبداعية في التأليف وضعفها النسبي الواضح في السبعينات مع ارتفاع مؤشر الطباعة الكمي وتزايد حجم الكتب الضعيفة والمحدودة القيمة لكتّاب يتعجلون النشر ويتلهفون عليه دون مبرر موضوعي قد فتح الطريق على مصراعيه لظهور هذا التضخم من الكتب الضعيفة المستوى وعلى حساب التنوع النوعي الذي بقي محدوداً ومحصوراً في نطاق ضيِّق.

ومن الواضح أن التراكم الكمّي والهادف إلى تغطية السوق، وهي المسألة المعنية أساساً من طرف الناشر العربي،يناقض تماماً الاحتياجات الفعلية والحقيقية للساحة الثقافية وللضرورات المعرفية للنمو الثقافي. وبالتالي يتبين الضعف النوعي من ناحية أخرى وإقتصاره على مضامين محددة ومكررة، فالنوعيات ذات الفعالية الثقافية البعيدة المدى محدودة،وتواجه أزمة قصور في أغلبها وافتقاد قوّة التأثير. وكما سبق التوضيح فهي في جملتها لا تحسب على خانة الإضافات الجديدة وإنما هي امتداد بشكل ما لمؤلفات سابقة أو تفرع

عنها إن لم نقل تقليداً واتباعاً لها[1] ودورانها في محاور محددة يمسك الناشر بطرفها الرئيس وبحساب تجاري لا يشجعه كثيراً على الدخول في أعمال طباعية كبيرة ذات مردود ثقافي ونتاج فكري صرف يفتقر فيه إلى التمويل والدعم الماديين، لذلك نلاحظ افتقار الساحة النشرية لأي نشاط موسوعي أو حرص على نشر المصادر والمراجع العربية الموسعة ذات التكاليف الكبيرة. وليس من شك أن هذه مهمة قومية يحتاج القيام بها إلى إسهام الهيئات والمؤسسات المعنية بالثقافة والنشر والجهات العاملة في هذه الميادين، وأن أي جهة لا تملك قوة المجازفة بمفردها للتصدي لمثل هذه الأعمال الكبيرة)[2].

وإذا قلت إن أغلب الكتب والمؤلفات المطبوعة في السبعينات لا تمثل إضافات جديدة بالمعنى الثقافي العام وإنما تأتي استطراداً لمضامين سابقة بشكل من الأشكال، فيمكن القول أيضاً بأنه حتى الكتب والمؤلفات ذات الأهمية القصوى والتي صدرت في تلك المرحلة تأتي مرتبطة بمواضيع قديمة ومعبرة عن حالة زمنية ماضية مثل الكتاب الهام للشاعر (أدونيس) (الثابت والمتحول) وكتاب الدكتور حسين مروة (النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية) وكتاب الدكتور زكي نجيب محمود (المعقول واللامعقول في تراثنا العربي) وكتاب الدكتور عبدالرحمن بدوي (مذاهب الاسلاميين) وكتاب الدكتور شاكر مصطفى (التاريخ العربي والمؤرخون) وكتاب الدكتور محمد عمارة

---

(1) تستطيع أن تلاحظ ذلك على سبيل المثال في كتب الدراسات النقدية والدراسات المتعلقة بالتراث العربي التي صدرت في السبعينات.

(2) من الأخبار العلمية الهامة ما أعلنته مؤخراً مؤسسة التقدم العلمي في الكويت عن تبنيها لفكرة موسوعة علمية للأطفال العرب.

(المعتزلة ومشكلة الحرية) وكتاب آخر له أهمية متميزة تأليف الدكتورة (نازك ساباريارد) بعنوان (الرحالون العرب وحضارة الغرب) وغيرها من المؤلفات الأخرى التي تعتبر من أهم الكتب التي أنتجتها مرحلة السبعينات. ومع التأكيد على ضرورة الاختلاف مع بعض هذه المؤلفات ومعارضة منطلقها السياسي والفكري فإيرادها هنا لا يعني مساساً بقيمتها العلمية والفكرية وإنما لتوضيح الظاهرة التي أشرت إليها سابقاً وهي ترابط مضمونها مع خلفية زمنية سابقة رغم ما تمثله هذه الكتب الهامة من معالجة منهجية جديدة وما تحققه من معالم وأضواء للكشف عن وجهة نظر معاصرة لجوانب من تراثنا. وليس من شك أن افتقار ميادين النشر العربي إلى دوريات ببليوغرافية تحليلية موحدة لانتاجيات الكتاب العربي وراصدة لمضامينها ومتجهاتها وعدد طبعاتها وحجم توزيعها من شأنه أن يحرم الباحث من إمكانية التحليل الاحصائي والتحديد الموضعي لمؤثرات الظواهر التي يهدف إلى تبيانها ومعالجتها وبتخطيط بياني واضح المعالم ومحدود القسمات. ثم إن الاحتياجات المرجعية المتوافرة لديه لا تسعفه كثيراً بالخصوص وأغلبها لا تتجاوز نشرات قوائم الكتب الخاصة بدور النشر والتي لا تخرج عن الاعلان عن الكتاب والمؤلف والسعر خاصة وأن العمل البيليوغرافي في مجال الدوريات قد بدأ محاولاته الأولى مع السبعينات ثم أصابه التعثر والتوقف(*).

لذلك تظل هذه الظواهر في حكمها العام محسوبة على واقع

(*) لا يفوتني هنا التنويه بالتجربة التي أقدم عليها معهد الإنماء العربي بنشرته الدورية التي تصدرها وحدة التوثيق والتحرير بعنوان (كتب ومقالات تعريفات وملخصات) صدر منها حتى فبراير 1982 العددان الأول والثاني.

الكتاب العربي في مرحلة السبعينات في إطارها التعميمي رغم ما تحتويه من خصوصيات بذاتها ومع ما يمكن أن يكون من سلبيات تراكمت على واقع الكتاب العربي وفي ظروف مفروضة عليه في أكثر الأحيان يكون فيها إستهداف الكتاب تارة لغير خدمة المعرفة وتارة أخرى لتضييق الخناق عليه وعزله ،وفي الأحيان الأخرى الدفع به إلى تيار التعامل التجاري، ويظل الابداع الحقيقي والجاد حائراً وسط هذا التنازع والتضارب في مرحلة من أخطر مراحل التردي العربي. وإنه من الأهمية بمكان، ونحن نتطلع إلى آفاق الثمانينات، الوقوف وقفة استخلاص التجارب والعبر التي مرت على الكتاب العربي في هذه السنوات العشر والانتباه والحذر من مواقع الضرر والخطر التي تحيط بالكتاب مع هذه الثمانينات المشدودة إلى واقع مرير من الضياع والتمزق العربي والحيرة المنشغلة بآفاق المستقبل.

ومهما كانت آفاق هذه الثمانينات وما ترتبط به من محنة وكارثة فإن هذا لا يعني أن الإنسان العربي غير مالك لزمام أمره أو أنه فاقد لإمكانيات خلاصه وانعتاقه من ضياعه وتمزقه ،بل لعله أحوج ما يكون اليوم للدعوة إلى توحيد جهوده وتكثيفها في مجال خدمة الكتاب العربي باعتباره معياراً من معايير شخصيته الحضارية وقوة من قواه الثقافية النابضة المؤكدة لانتصاره وارتفاعه فوق جراحه ولأنه معلم من معالم قيمته الإنسانية الدائمة التجدد والحضور رغم كل المحن ومن بعد كل النكبات.

وإذا كان واقع الكتاب العربي في السبعينات يشير إلى ضعف واضح في التطور النوعي والتوسع الموضوعي مع شيء من التجاوز لبعض الاستثناءات وإلى ضعف مؤثره في تغطية الاحتياجات الثقافية

الفعلية العربية على المستوى القومي، فليس من شك بأنه قد حقق تطوراً هاماً في مجال التقنية الطباعية والإخراج والتنسيق الفني، وبغض النظر عن الدوافع التجارية المسيطرة عليه والتي يفترض أن تكون في خدمة الكتاب وليس العكس فإن من أهم موجبات الثمانينات أن تحدد قياس وضعيته على أساس نوعي وبمستوى مرتفع من الجودة والتناسق مع الحاجات الفعلية للثقافة والعلوم والفنون ومن منظور قومي متجاوز لكافة الأطر الاقليمية. ولعل الأمل في الاتساع المطرد لحركة النشر العربي وعلى نطاق مؤسسات متخصصة تهدف إلى تدعيم مقوماتها على أساس علمي وثقافي سوف يهيىء لها إمكانية التوسع النوعي والإسهام الفعلي في تغطية الاحتياجات الثقافية وإلى دفع القوى الثقافية العربية الخلاقة إلى الإبداع والابتكار الفكري والأدبي، ولن يتحقق ذلك إلا باعتماد إستراتيجية ثقافية عربية موحدة التنسيق والتخطيط ولأن مواجهات التحدي للاحتواء الثقافي والسيطرة الخارجية تفرض مثل هذه الضرورات. فالعدوان الصهيوني ليس عدواناً سياسياً وعسكرياً فقط وإنما هو أيضاً عدوان يستهدف المقومات الثقافية والفكرية ويحاربها على المدى البعيد. وقد أفلح في السابق في إخراج القاهرة من مدار الإسهام الثقافي العربي لتدخل معه في مهزلة ما يسمى بالتطبيع. فمن البديهي أن يحاول اليوم إخراج بيروت بالذات لأنها موقع الثقل ومحور حركة الكتاب ولا يكفيه تدميرها وخرابها عمرانياً وإبادة سكانها وإنما تدميرها كمصدر من مصادر الثقافة العربية ومرتكز من مرتكزات حركة الكتاب العربي.

ولذلك، فإن آفاق الثمانينات لا يمكن أن ينظر إليها إلا من

زاوية التحدي المواجه الذي يؤكد اصرار الذاتية العربية على البقاء وعلى خوض الصراع ليس سياسياً وعسكرياً فقط وإنما ثقافياً وفكرياً أيضاً، ولأنه البديل الحقيقي لمحنة بيروت ولأعمال السرقة والسلب والنهب التي يقوم بها العدو الصهيوني ضد دور النشر والمؤسسات العلمية والثقافية هناك. وبأي آفاق يمكن أن نتطلع بها إلى هذه الثمانينات بعد جراح لبنان؟..

إن التساؤل الملح هو لماذا لا نهتم جميعاً كمعنيين ومختصين بشؤون الكتاب العربي بالدعوة إلى إعتماد إستراتيجية عربية موحدة تشمل مخططات النشر العربي وتعمل على التنسيق فيما بينها لتحقيق خدمة ناجعة ومتكاملة للكتاب وتوفير مقومات تشجيعية وإزدهاره؟ ولماذا لا تتبنى جامعة الدول العربية مشروعاً بهذا الخصوص من شأنه أن يساعد على إزالة العقبات القائمة في طريق الكتاب وأن يحفز إلى تجميع الجهود الموزعة والمبعثرة والدفع بها في أعمال موحدة ومشتركة من أجل إيجاد دعامة ثابتة لتصنيع الكتاب العربي؟ وأين هي مشاريع الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بشأن الكتاب وتشجيعه ودعمه وإذا لم يكن لها دور الآن في هذه المرحلة العصيبة فمتى يكون؟.. ومثلما يقول الأستاذ/جهاد فاضل[1] في سياق مقترحات يتقدم بها إلى الجامعة.

(.. إذا لم يكن للجامعة العربية أي دور سياسي تلعبه اليوم

---

(1) يركز جهاد فاضل في هذا المقال على مقترحات يدعو فيها الجامعة العربية إلى المساهمة بدورها في توحيد الجهود المرتبطة بالكتاب المدرسي ووسائل التعريب ونقل العلوم ومركز موحد للترجمة. مجلة الحوادث 1982/8/6.

على الساحة العربية فلا أقل من أن يكون لها دور ثقافي تربوي تعليمي. باستطاعة الجامعة أن تتعهد الثقافة العربية والفكر العربي فيكون لها شأن في حركتها الحالية والمستقبلية وهو أمر يعلو كل الأمور الأخرى. باستطاعة الجامعة إذا حصلت على صلاحيات بهذا المجال أن يكون حظ الكتاب العربي نشراً وتوزيعاً ورقابة على الحدود أو في وزارات الإعلام أفضل من حظه البائس الحالي..)..

ولأن خدمة الكتاب العربي ومقومات دعمه وازدهاره لعبة حظ ولا أماني مجنحة تستنطقها الكلمات ويعصف بها الحلم فإن الخطر المحدق بالوطن العربي هو ذات الخطر الذي يتهدد الكتاب العربي ويتعرض له بالضرر، ومن الواضح أن العدوان الصهيوني على لبنان لم يترك الكتاب ولا دور النشر والمؤسسات الثقافية العلمية العربية دون سلب أو نهب أو سرقة وهي مسألة تجاوزت أي عدوان همجي سابق عرفه التاريخ، وأن سرقة المعالم الحضارية والآثار ومجموعات الكتب والمطبوعات والوثائق والمخطوطات بهذه الكميات الكبيرة التي يحملها معه جيش العدو وينهبها من أرض لبنان ومن معاهده ومؤسساته العلمية والثقافية تأتي تأكيداً واضحاً لمظهر هذا الخطر العدواني الصهيوني الذي يستهدف القيم العربية الحضارية والثقافية. وإن آفاق الكتاب العربي في الثمانينات ستكون رهينة بالقدرة والكيفية التي نستطيع أن نجابه بها هذه المخاطر التي تجمع بين تراكمات مرحلة السبعينات ومؤثراتها السلبية وبين العوامل الجديدة التي أضيفت إليها من جراء العدوان وكان لبنان نقطة استهداف أساسية له.

وفي يقيني أن الدعوة الملحة إلى إقامة إستراتيجية عربية موحدة لخدمة الكتاب العربي واعتماد خطط منسقة لضمان حمايته وتدعيمه

ستكون القوة الكفيلة بمواجهة هـذا الخطر وأيضـاً الأداة القادرة عـلى الارتفاع بمستوى الكتاب ومجالات خدماته وتصنيعه من دائرة التعامل التجاري الضيق إلى الهدف الثقافي الواسع والبعيدالمدى،وإلى الإسهام الرصين والعميق في القدرة على تغطية الاحتياجات الثقـافية الفعليـة التي تنشدها الأمة العربية وتطمح إلى تحقيقها.

وإذا كانت إحصائية اليونسكو حول الكتاب في الوطن العـربي بالذات مثيرة للحيرة إزاء هذا التناقض الكمي الذي تشير إليه والذي تعانيه حركة نشر الكتـاب العربي حـالياً عن السنـوات السابقـة فإن جـوهر المشكلة سـوف يظل عنـد الضعف النوعي ومحـدوديته وعنـد الأهمية الملحة للعناية بجانبين أساسيين في قضية الكتاب:

أولاً : ضعف الكفاءة الإبـداعية والفكـرية المنسحبـة على الكتـاب العربي في السبعينات وبداية الثمانينات إزاء التـراكم الكمي للكتب الهزيلة المضمون، حتى ان التساؤل قد ارتفع عالياً عن إمكـانيات الابـداع العربي في المـرحلة الراهنـة؟.. وأين هو الكاتب المبدع؟..

ثانياً: فتور العلاقـة بين القـارىء والكتاب، وقـد افتقدت الكثـير من حميميتها الخاصة وكيفية البحث عن عوامل جديدة لتقوية هذه العلاقات وتدعيمها وتشجيـع دوافع وحـوافز القـراءة واقتناء الكتاب، وهل حقاً هناك أزمـة قارىء في المقام الأول قبل أن تكون أزمة كتاب؟..

ذلك هو جـوهر المسـألة كـما يمكن أن يقال والـذي ترابط مـع مجموعة من الترسبات والتراكمات الأخـرى من مراحـل سابقـة ومن

مرحلة السبعينات وما صاحبها وتلاحق معها من واقع عـربي مؤسف ومؤلم وصل بها إلى مرحلة الثمانينات، وهو ما يحتاج إلى معالجة جذرية وجادة ومرتبطة في تعانق وتساند وفي إطار جهود موحدة عـلى مستوى الوطن العربي تتجمع مصابّها في قناة واحدة وفي مسار برمجة مشتـركة وواعية بكافة الاحتياجات الثقافية والفكرية وقادرة على توفير العوامل المعالجة للمسألتين السابق ذكرهما وأيضاً خوض غمار التحدي ضد ما تستهدف له مقوماتنا الثقافية من عدوان وسرقة.

وإذا كانت مشكلة العلاقة بين الكتاب والقارىء تتطلب إعداد برامج موسعة وذكية للتشجيع على القراءة وتوثيق أواصر الصداقة بين القارىء والكتاب، فإن تشجيع الكفـاءات العربيـة في مجال الإبـداع الفكري والأدبي والفني يتوجب بالبداهة توفير المقومـات الدافعـة إلى ذلـك مادياً ومعنوياً، ودون النظر إلى أي اعتبـار تجاريّ قـد يحـول الكتاب إلى سلعة ويضع المادة الفكرية تحت طائلة العرض والطلب.

ومن شروط الإبداع ومتـطلباتـه الأساسيـة زوال كافـة أشكال القهر والعسف والاستغلال الاجتماعي والسياسي المحيـطة بالكـاتب وتأكيد حقه المشروع في الخلق والابتكار. ولأن إحترام حرية الانسان هي الطريق الموصلة إلى تحريض ملكة الإبداع فيه.

الكتاب العربي بين ظاهرتين:

- □ تقلص الكفاءة الإبداعية في الإنتاج وضمورها
- □ تباعد العلاقة بين القارىء والكتاب

في إحصائية عالمية عامة أصدرتها منظمة (اليونسكو) مؤخراً حول الكتاب في العالم وميادين نشره لم تذكر شيئاً عن الكتاب العربي. ولعل مرجع ذلك إلى نسبته الضئيلة بالقياس إلى ما صدر باللغات الأخرى ثم عادت المنظمة فأصدرت إحصائية خاصة بالكتاب العربي وحجم إصداراته في مختلف أرجاء الوطن العربي. تشير فيه إلى تقلص هذا الحجم اعتباراً من سنة 1965 م حيث سُجِّل له رقم قياسي مضى في الانحدار إلى خط تنازلي حتى وصل في أواخر السبعينات إلى درجة غير متناسقة مع تزايد حجم الكثافة السكانية في الوطن العربي، ومع ما يترابط ومعطيات التحول الحثيث والتطور المتجدد الذي تحدثه برامج محو الأمية وسبل ووسائل الدعوة إلى تشجيع الكتاب وتيسير تداوله.

والإحصائية المشار إليها لا تتعمق طويلاً في تقصي الأسباب وتحليلها وإنما ترجعها إلى مجموعة من العوامل الدخيلة منها (دخول أجهزة الإذاعة المرئية إلى البلاد العربية وبالتالي تراجع عادة القراءة لدى الأجيال الجديدة) وغيرها. ورغم الأهمية العميقة التي تمثلها

مثـل هذه الأحصـائية وبمقـاييسها المـرتبطة أصـلاً بـالتقـديـر الكمي للأحجام، تظل في الواقع عند تلك الدلالات الخارجية دون الدخول إلى جوهر القضية في المعالجة والتحليل ورغم أنها بمثابة الإنذار الذي يلمـح إلى مواطن الخـطر. والضرر الـذي ينبغي أن يتنبه إليـه من يعنيهم أمر الكتاب في الوطن العربي (1) غير أنها في نطاقها الاحصائي لا تطرح القضية بأبعادها الدراسية المطلوبة.

ولأن جوهر المسألة في حقيقتها وفي واقع حيثياتها المتصلة خاصة بالكتاب العربي (كحركة تأليفه وإنتاجه وطبعه ونشره وتوزيعه) لا تقف قضيتها عند مشكلة رقم كمي يرجح تقديره بين التزايد والنقصان فلن تكون المشكلة الحقيقية التي يعانيها الكتاب العربي ويواجهها من هذا الجـانب بالذات، بل لعـل ما يتـوارد وينشر من وجهات نـظر حـول التضخم الكمي لطباعة الكتاب العربي وما يطرح منه في السـوق بما يفوق درجة الاستهلاك الفعلية وما يصل إلى النفاذ وبالتالي يمثل حالة من التخمة والتشبع يتم إغراق السوق بها.

ولأنّه وسط تزايد هذه الكميات يـظل التساؤل البـديهي الذي يطرحه القارىء بصور مختلفة في تلقائية وعفويـة أحياناً، ولا بأس أن يكون بذكـاء ومكر في بعض الأحيـان هو أين الكتـاب الذي اقتنيـه وأقرأه، رغم هذه الأكوام المكدسة من الكتب؟ وهناك ظاهرة جديرة بلفت الانتباه كثيراً ما تتكرر في مكتبات بيع الكتب وفي أثنـاء إقامـة

(1) تحت عنوان (محنة الكتاب العربي) يشير الأستاذ محمود محمد مدني إلى أنه من دلائل عدم العناية بشأن الكتاب (أن أي دولة عربية لم تطلب حتى الآن على الصعيد الرسمي ومن أجل الوقوف على الحقيقة إحصائية منظمة اليونسكـو) صحيفة الخليج 82/9/4 م ولا أعتقد أن هناك من يفكر في طلبها.

المعارض وللأسف لا تشير إليها الاستبيانات التي يجري اعدادها حول حركة الكتاب وهي أن يطلب قارىء من المسؤول عن بيع الكتب اختيار نوعيات له ليقتنيها أي يتولى البائع بذوقه اختيار هذه الكتب. وإذا كان لمثل هذه الظاهرة من تحليل فهي تشير بشكل من الأشكال إلى عدم قناعة القارىء بما هو مطروح وبالتالي تتولد بديهية تساؤله عن الكتاب الذي يقرأه. وبمعنى آخر إنها مظهر من مظاهر التعامل بين القارىء والكتاب وإلى طموح القارىء غير المحدود للكتاب الذي ينشده.

إن هذه العملية الدقيقة الحساسية والتشابك والتي يحمل القارىء من خلال بحثه عن الكتاب هموم معاناتها وأيضاً شوق متعتها وروعتها في قيامه بهذا العمل وتنقيبه عن الكتاب الذي يقتنيه[1] هي محل التعامل اليومي بين القارىء والكتاب وهي مؤشر التفاعل معه من خلال هذا الاقتناء وبمقياس نوعي أكثر منه وأقرب إلى قضية المعالجة كرقم كمي بإحصائية عددية خاصة ونحن في الوقت نفسه تواجهنا قضية أخرى ذات تأثير حيوي على الكتاب وعلى ارتفاع توزيعه وهي قضية محو الأمية التي يتصدى لمعالجتها مجتمعنا العربي.

وعلى هذا الأساس فإن النظر إليها من الزاوية الإحصائية البحتة تظل رغم أهميتها نظرة خارجية بتأطيرها الفوقي وبمقدار ما نريد معرفته من حجم الإنتاج وتعداده في عمومه وحصر إصداراته. وإذا ما اعتبرنا مثلاً هذا التزايد بمثابة الترف الحضاري والذي يتصل

(1) لا أدري إن كانت هناك إحصاءات استبيانية معنية بالقارىء في الوطن العربي ورصد نوعيات اختياراته من الكتب ورصد سير مجالات المطالعة.

بمدلول الاستهلاك كمياً وليس نوعياً فإن القضية في جوهرها تتصل بالقيمة النوعية لمادة الكتاب وأثره للمحصلة الإنتاجية في تقييمها نوعياً دون النظر في هذا الخصوص إلى ما تظهره مراصد توزيع الكتاب[1] وهي ليست المقياس الثابت لقيمته وجودته ولأن حجم التوزيع كثيراً ما يوصف عند المعنيين بالنشر بأنه رقم تجاري مخادع لا يتصل بالقيمة الإنتاجية. ولأن المقصود في هذه الدراسة تلك القيمة الإنتاجية دون النظر إلى جانبها التجاري، الذي يتعارض في حقيقته مع التقييم النوعي، وليس معنى ذلك أن الإنتاج الجيد لا يفرض حضوره في التوزيع ولا تكون له أرقامه القياسية وإنما المقصود في دلالة قاعدة التعامل الأساسي باعتباره قيمة ثابتة بين ناشر يضع في اعتباره حساب السوق وبين مدلول القيمة الإنتاجية التي يطرحها[2].

ولذلك فسوف تتجه خطوط هذه المحاولة إلى تلك القيمة الإنتاجية وإلى طبيعة تواترها بين الكاتب والناشر والقارىء وبالنظر أساساً إلى مدلولها النوعي كمادة فكرية مطروحة.

حقاً أن المطابع ودور النشر تطرح في السوق كل يوم وبتفاوت نسبي عدداً من العناوين من المواد المطبوعة وفي أنواعها المختلفة مثل الدواوين الشعرية والمجموعات القصصية والروايات والمسرحيات والدراسات والمقالات المجمعة وغيرها. وحقاً ان المطابع ودور النشر لم

---

(1) لا زالت مثلاً كتب إحسان عبد القدوس وبيار روفائيل ووفيق العلايلي من أكثر الكتب في حجم التوزيع في المبيعات وبأرقام قياسية. ولا يعني هذا انها أكثر الكتب جودة وكفاءة.

(2) إن حجم توزيع كتب نوال السعداوي وحنا مينه وغسان كنفاني وغيرهم يرتبط أصلاً بالقيمة النوعية المتصلة بجودة الانتاج.

تتوقف رغم صعوبة الظروف ومتاعبها، وهو موقف بطولي في حد ذاته جدير بالتقدير والإعزاز. وفي لبنان على سبيل المثال، رغم أن نهر الدم لم يتوقف، فإن دور المطابع والنشر لم تتوقف بدورها وظلت القوة القادرة دوماً على تغطية السوق العربية للكتاب.

غير أن هذه المواد الإنتاجية المطبوعة تعاني في مجملها مشكلة إبداع ومعضلة افتقار لاثراء جديد وتعبر عن حالة ضياع لتأصيل خالق ومبتكر ومتألق يمكن أن يشير إلى تميز فني أو تفرد إبداعي ويمكنك أن تقول عنه بكامل الارتياح إنه بحق إضافة إنتاجية جديدة[1].

تلك هي المشكلة المتصلة بالقيمة الإنتاجية والتي لا يتأتى تقديرها من منظور أحصائي وفي سياق عدد رقمي فهذه المجموعات الشعرية من الدواوين والتي تغطي سوق الكتاب لا يجمعها غير التشابه والتقليد في تركيب الصور الشعرية واختيار التعابير المنغلقة والسادرة في الغربة والغموض والتحليق الفوقي. وصار الشعر في هذه الدواوين أشبه بالأحاجي المكررة والمتواترة دون معنى أو هدف أو مدلول فني يبرر تركيبتها القائمة عليها.

وصار مع الأسف التساؤل عن الصوت الشعري الأصيل

---

1) أقلام نقدية متعددة تعرضت لمثل هذه الظاهرة نخص بالذكر منها ما أورده الناقد الدكتور إحسان عباس من وجهة نظر في مقابلة معه بمجلة الحوادث 82/5/21 بعنوان (طغيان النشر وطوفان الصحف وفيضان المطابع تغري العربي على أن يكون شاعراً) وهو لا يعالج المشكلة في مواجهة نقدية مباشرة ولكنه يلف (باستحياء) حولها ويعلن مقاطعته للشعر الحديث.

والمتميز يمثل إحراجاً حقيقياً وسط هذا التزاحم وهذه الكميات من الدواوين الشعرية.

والمجموعات القصصية افتقدت بدورها وفي معظمها الهوية الفنية القائمة بذاتها والتي تعطي للقصة طعماً ومذاقاً واستشرافاً متكاملاً، واستعاضت عن ذلك بالتهويم اللفظي المسطح والاستطراد الذي يقترب كثيراً من الخواطر والشوارد الذهنية، وصارت مشكلة مضنية أن تقرأ مجموعة قصصية وأن تتجلد بالصبر حتى نهايتها وأن تخرج في النهاية بذلك الاحساس البهيج من المتعة الفنية الذي يحدثه عادة الأثر الفني عند قارئه.

كما نجد أيضاً الدراسات الأدبية الجادة والكتابات النقدية المساهمة في إثراء النص الأدبي قد افتقدت وجودها وتركت موقعها لمجموعة من المقالات السريعة والمتعجلة، والتي يتحمل النقد وزر تبعيتها إليه. وصارت مشكلة أيضاً أن تقول بأن هذا كتاب جديد في النقد الأدبي.

وفي دوامة هذا التراكم وهذه السرعة صار من الصعوبة تحديد كتاب له تميزه الخصوصي في الشعر أو القصة أو المسرحية أو تحقيق قناعة بدلالة إبداعية خالقة وبمثابة الإضافة الجديدة. وكأن الإبداع قد تحول إلى رهينة بين مجموعة من الأدباء والكتاب الذين أطلوا على الساحة في المرحلة السابقة للسبعينات. وليس أدل على ذلك من رواج الطبعات المتكررة لإنتاجهم والتي تنال إقبال القارىء العربي عليه بصفة متواصلة وأيضاً تبادل احتكار هذا الإنتاج من دار نشر إلى

أخرى وبصورة لافتـة للنظر[1] إضافة إلى الارتفاع المتواصل في حجم نشر وتوزيع الكتب التراثية القديمة والدراسات المتصلة بها وفي ظاهرة التشابه والتقليد في العديد من هذه المواد الإنتاجيـة المتعلقة بـالتراث وظاهرة تشابهها وتكرارها هي الأخرى[2].

وإذا كانت دور النشر قد حولت المسألة إلى لعبة حظ تجارية فإن إقبال القارىء عليها وحرصه على اقتنائها بهذه الصورة اللافتة للنـظر وبمنافسة لا يقف إزاءها أي إنتاج جديد تعكس في المقام الأول دلالة حـرص القارىء وبحثـه عن الإنتاج المتميـز بالأصـالة والعمق، وهي ضمانات مأمونة بصفة نسبيـة على الأقـل مع هـذه الكتب التراثيـة. ويكفي أنها ذات صلة ما بالتـراث ولأن مجموعـة من العوامـل تعمق ارتباط القارىء العربي بهذه المضامين وهـو في أحسن الأحوال بمثـابة البديل عـما يفتقده في هـذا الإنتاج الجـديد ومـا يعوضـه عن مشكلة الضعف النوعي وضمور الكفاءة الإبداعيـة في هذا الجـديد. ولأنـه يقبل بهذا التراث لأنه تراث دون النظر إلى قيمته الموضـوعية وكيفيـة معالجته وتحقيقه وتقديمه على أسس منهجية علمية ولعل متابعة سريعـة لإصـدارات دور النشر العربيـة تبين لنـا هذا الحجم الهـائـل لكتب التراث وتعدد الطبعات وتكرارها عند أكثر من دار للنشر وأيضاً تبادل

---

(1) لاحظ مثلاً ما يحدث لمؤلفات عباس محمود العقاد وتبادل دور النشر احتكـار نشره وتوزيعه مع ملاحظة التزايد المطرد في الكميات.

(2) أوضح دليل في هذا الشأن توالي الإصدارات المتتابعة حول (ابن خلدون) وما يكتنفها من تشابه وتكرار وتزاحم متواصل. راجع دراسة نقدية موثقة للدكتور رضـوان السـيد بعنـوان (انهم يعصرنـون ابن خلدون) مجلة النهـار العـربي والدولي العدد 232/ أكتوبر 1981 م.

احتكار حق نشرها وإعادة طباعتها بطرق متعددة وفي أحيان كثيرة للأسف بطرق غير مشروعة[1] ورغم أن معظم هذه المواد التراثية تقدم وتطبع على علاتها وبحيثياتها القائمة عليها دون تمحيص أو اختيار وتدقيق وبمنظور الأحياء المطلوب للتراث وفق المعطيات الواعية به وإنما في أكثر الأحيان بصورة مخالفة لمقتضيات أمانة النشر فقد وصل الأمر بإحدى دور النشر العربية إلى إعادة طباعة عدد خاص من مجلة (الهلال) صادرة حول الشاعر (أبي نواس) في الثلاثينات وأصدرته على أنه كتاب جديد تقدم طبعته الأولى بتاريخ 1982 م دون إشارة إلى مصدره الأصلي.

كما نجد أيضا، إضافة إلى تكاثر هذه المواد التراثية بصورتها العشوائية،تواصل اعتماد دور النشر على ذلك الرصيد من الأسماء الأدبية والفكرية المعروفة ومنذ فترة طويلة تسبق الخمسينات ابتداء من جرجي زيدان وجبران خليل جبران والمنفلوطي والرافعي وصولاً إلى طه حسين والعقاد وأحمد أمين والمازني وميخائيل نعيمة وغيرهم وحتى مع الأسماء الأخرى التي ظهرت بعد الخمسينات من الجيل الآخر والذي كتب الشعر والقصة والرواية على وجه الخصوص حيث تواصل المطابع دورانها في إعادة طباعة إنتاجهم وتبادل حق احتكاره حتى وقتنا الراهن وأيضاً في أحيان كثيرة بطرق غير مشروعة[2] وكأن عجلة

---

(1) راجع للباحث دراسة مفصلة حول (سرقة الكتب في الوطن العربي) حقائق وأرقام ـ تبادلت خمس دور نشر عربية احتكار الكتاب المسمى (قصص الأنبياء ـ عرائس المجالس) للثعالبي ـ وكانت الطبعة واحدة يتم فيها تغيير الغلاف الخارجي فقط.

(2) استهدف إنتاج كل من خالد محمد خالد. والدكتورة بنت الشاطىء لأول عملية=

الإبـداع قد تـوقفت ولم يعد ثمـة جديـد يمكن أن يضـاف إلى ذلـك الرصيد.

وليس ثمة شك أولاً أن مثـل هذا الإنتـاج يفرض نفسـه على السوق وبحكم علاقته الوثيقة والقديمة بالقارىء. ورغم ما استجد من متغيرات وتطورات جذرية عـلى الساحـة الثقافيـة العربيـة بقي هذا الإنتاج محافـظاً على مستـوى حضوره عنـد القارىء ومـوضع عنـايته وإقباله.

وثانياً ليس القصد هنا في الأساس الاعتراض على هذا الإنتاج وعدم إعادة طباعته، ولكني أذكره هنا باعتباره البديل الذي يستعيض عنه القارىء حيث لا يجد في معظم المواد الإنتاجية الجديدة ما يوطد علاقته به أو يغنيه عن ذلك القديـم.

إن ظاهرة انعدام التوافق في تعامل القارىء والناشر معه وبين هذه المواد الإنتاجية المتغـايرة قـد أحدث مـا يمكن أن يسمى معضلة تراكم إنتاج يتعامل معه الناشر تجارياً ويتعامل معه القارىء من خلال علاقة تاريخية وثيقة لا يجد ما يعوضه عنها في الإنتاج الجديـد الذي تتمثل مشكلته الأولى في غياب النوعية الإبداعية. وهي تعبر من ناحية أخـرى إلى (العزلـة) التي يعيشها النـاشر العربي عن الفهم الحقيقي للقـارىء العربي، ومن هنـا يتحمل النـاشر مسؤوليته في الحـرص على اختيار المواد الإنتاجية الجيدة الكفاءة والجديرة بـأن تكون في مـوضع المنافسة الموضوعية لذلك الإنتاج القديم والذي ارتبط تعامل القارىء

= تزوير للكتب وانتقل بعد ذلك إلى مجموعة من الأسماء الأدبية المعروفة ـ راجع دراسة الباحث عن (سرقة الكتب في الوطن العربي).

معه لسنوات طويلة وتوثقت علاقته به. والمسألة جديرة بالمعالجة الموضوعية المتأنية.

وفي البدء لا مندوحة من التأكيد بأنه من الخطل والمغالطة القول بأنه ليس هناك جديد أو أن هذا الجديد لا يتميز بالأصالة والعمق، أو أن تلك المعايير هي وقف على الإنتاج السابق. حقاً إن العطاء الأدبي والفني والفكري لم يتوقف في وطننا العربي وحقاً هناك إبداع غير أنه إبداع نسبي ومحدود وفي كثير من جوانبه ضعيف ولا يمثل قيمة فنية جديدة. ورغم ما يظهر بين فترة وأخرى من نداءات ودعوات إلى الحداثة وضرورة فهمها وطرحها كمعضلة فكرية فإن الحداثة التي كثيراً ما تعالج على أنها الخط المواجه للقديم لم تقدم العلاج المطلوب للقيمة الفنية الإبداعية كإضافة جديدة متميزة بل لم تحلل ظاهرة الضعف الفني الذي يظهر تحت ستار الحداثة[1].

ولست هنا بصدد تقديم أمثلة، لأنه لا يمكن الادعاء لباحث وبجهده الفردي أن يقدم المعالجة المطلوبة، ولأنني هنا أطرح المسألة كظاهرة عامة تتطلب استقطاب جملة من الأبحاث والدراسات وتقديم وجهات النظر المتعددة بالخصوص ولأنها بحاجة إلى التقصي والتحليل والتفهم للأسباب والعوامل والمؤثرات. فذلك الإنتاج ليس أمراً معلقاً في الهواء ينبغي تقبله والاقتناع به كما هو وإنما هو إنتاج إنساني تشده مجموعة من الظروف والعوامل من حقه علينا أن نستوضح خلفياته ونستكشف أرضياته قبل أن نحكم بإدانته ونضعه تحت طائلة التقييم

---

(1) تحولت ظاهرة الحداثة التي يتبناها الشاعر أدونيس إلى مجرد تقليد وتكرار نموذجي لما يقدمه من صور شعرية مغرقة في الغموض وحولت الشعر الحديث إلى لعبة لوحات استعراضية.

والـظاهرة في عمـومها لا تعني بـطبيعة الحـال أن الاستثناءات ليست موجودة. غير أن المقصود هنا كما أوضحت إبراز الظاهرة في عمومهـا وترك التفاصيل لمن يتولى أمر معالجتهـا ووضعها عـلى بساط البحث والدراسة[1].

وأزمة الإبداع هي بداية حقيقة لا مهرب من الإقرار بها وبأنها ظاهرة تجتاح سوق الإنتاج الأدبي بالخصوص. وإذا كانت في واقعهـا ليست ظاهرة جديدة وإنما هي قديمـة ونجد بهـا ما يمـاثلها في مختلف مراحل تطور ثقافتنا العربية وفي مسارات الثقافات الأخرى، فإنها في هذه المرحلة تأخذ مظهراً بارزاً يساهم دون شك في تراكم الكميـات وتـزاحمها في المخـازن وعلى أرفف مكتبـات البيع، وصـارت مسـألـة التخزين من المشاكل الصعبة التي تواجهها دور النشر العربية.

ووسط هذا التراكم لا يكاد يوجد الكتاب الأدبي الذي يفرض حضوره ووجوده ويتـواصل تأثيره، وإذا كـانت هناك استثنـاءات على فترات زمنية متتابعة فإن الظاهرة في عمومها تشمل معـطيات الإنتـاج الأدبي في الوطن العربي.

وليس من شك أن مجموعة من العوامل قد تضافرت وساهمت في تشكيل هذه الأزمة وتضخيمها بهذا الحجم. ومع التأكيد بأن للكاتب العربي مسؤوليته الأولى باعتباره القوة الأساسية المعنية بالإنتاج الثقافي والفكري ويتحمل تبعتها لأنها بمثابة التأطير الفعلي لدوره في الساحـة

---

(1) كم أتمنى أن يتبنى اتحـاد الناشـرين العرب مشـروع تحضير دراسـات نقديـة للإصدارات العربية المتنـوعة ويـدعو الأدبـاء العرب إلى المسـاهمة فيهـا وفق برنامج معد ومدروس وكفيل بتحقيق تغطية نقدية شاملة.

الثقافية، فإن للناشر العربي دوره المباشر إزاء هذه الظاهرة باعتباره القناة التي يعبر منها هذا الإنتاج. ولأن جملة من الأسباب الأخرى تدخل في القضية فإنه من المهم الإشارة إلى البعض منها هنا بصفة مركزة ومختصرة:

1 ـ الإقبال السريع والمتعجل في أكثر الأحيان على النشر وسهولة الوصول إليه.

2 ـ سيطرة المؤثر التجاري وتحكمه في سوق الكتاب دون النظر إلى القيمة النوعية.

3 ـ افتقاد وسائل التشجيع الإيجابية التي تحفز الكاتب الجيد إلى التفرغ للتأليف وإن وجدت فهي في نطاق محدود.

4 ـ غياب الصوت النقدي المؤثر على الساحة، فقد كان للناقد الأدبي حسابه ودوره عند المؤلف وإسهامه الإيجابي في خدمة الكتاب.

5 ـ افتقار المجلات الأدبية والثقافية إلى البرمجة والتخطيط المعني أساساً بتشجيع المواد الإنتاجية المطبوعة ومعالجتها نقدياً.

6 ـ افتقار دور النشر والجهات المعنية بالكتاب إلى التخطيط المتصل بالقيمة الإنتاجية كعمل إبداعي.

7 ـ لا تضع المؤسسات والهيئات الشعبية والحكومية (خاصة الجهات المعنية بالتربية والتعليم) في حسابها وفي نطاق مخططاتها أي بوادر لتشجيع الكتاب أو تنمية عادة المطالعة وربط الصلة بالكتاب.

8 ـ لا توجد في مخططات وزارات الثقافة العربية ما يمثل دعماً حقيقياً للكتاب كمادة إبداعية باستثناء ما تتولى طبعه ونشره من مؤلفات.

9 ـ يلاحظ غياب المنظمة العربية (الكسو) في الدعوة إلى تشجيع الكتاب وتبني مضامينه الإبداعية، ورصد مخطط شمولي لتدعيمه.

10 ـ لا يوجد أي دور يذكر لاتحاد الأدباء العرب بشأن تدعيم الكتاب وتشجيعه.

وهكذا في إطار هذه العوامل كان تراكم كميات الكتب دون أن تجد الناقد المعني والمتبصر بتحليلها وتفسيرها وإبراز رأي نقدي بشأنها، والمحظوظ منها هو الذي يجد طريقه في نبذة مختصرة وفي ركن صفحة معنية بشؤون الثقافة في مجلة أو صحيفة أو عن طريق دعاية إعلانية. ولم يعدللكتاب ذلك الحضور البارز على صفحات الجرائد والمجلات ولأسباب يطول شرحها وفي نطاق متغيرات كثيرة ومتنوعة[1].

والقارىء المعاصر في الوطن العربي هو في موضع دقيق الحساسية والرهافة في علاقته وتعامله مع الكتاب ولأن الكثير من الشواغل والدوافع مهيأة لأن تطيح به بعيداً عن ترسيخ عادة المطالعة وتوطيد علاقته بالكتاب ولأن الكثير من المغريات الجاهزة ةوالموضوعة أمامه كفيلة بأن تقدم له البديل عن هذه العلاقة التي تكتنفها في أكثر الأحيان صعوبة ومشقة في مقابل تلك المغريات التي تقتحم حياته اليومية بسهولة وبتغطية الترفيه والتسلية أولاً ثم المعرفة والثقافة ثانياً،

---

(1) تقتضي الأمانة الإشارة إلى مشروع هام تبنته إحدى دور النشر العربية وهو إصدار موسوعة (تاريخ الاسلام) للذهبي في 45 مجلداً وأرجو أن يكون المشروع قد وصل إلى مرحلة التنفيذ.

ولأنـه حتى الوسـائل التعليميـة الحديثـة السمعية والبصـرية تسـاهم بدورها بالتأثير على هذه العلاقة بالدرجة التي تردد فيها التساؤل حول مستقبل الكتاب في مضمار هذا التسابق العلمي وتطور التكنولوجيـا الحديثة[1] والذي يتزايد استحداث وسائله بما يوصف أنه البديل عن الكتـاب وصارت مسـألة الكتـاب المسموع عـلى أشرطـة تسجيل أو اسطوانات وأيضاً الكتاب المشاهد وغيـرها تـدخل في نـطاق الطرف المزاحم للكتاب المقـروء، فإن هـذه كلها تقلل من قـوة المناعـة لدى القارىء المعاصر الذي يضج يومه بالقلق وبشواغل الحياة والتي تقدم له الذريعة المتيسرة في ابتعاده عن الكتاب. ولأن الأشرطة المرئية تأخذ منه عنصر اهتمامه المباشر حسبما تذكره إحصائية منظمة (اليونسكو) فقد مضت عادة المطالعة إلى اتجاهها المنحدر أو تقلص الإقبال عليها في نطاق محدود. وبالدرجة التي صار التهديد فيها بأن يعـود الكتاب إلى تلك المرحلة التاريخية التي كان يمثل تعامله فيها في إطار (النخبة) المهتمة به وباقتنائه، حيث كان له عشاقه ومريدوه وهذه مسألة تجاوزتها التحولات الثقافية والاجتماعية والصناعية، ولأن تزايد حجم الطباعة والنشر وتطورها في العصر الحديث لا يتفق وذلك التعامل المحدود في نطاق النخبة وأن سياق المعرفة الإنسانيـة قد تجـاوز هذه الـدلالة إلى الانفتاح الشمولي للكتاب باعتباره الوعاء الأساسي والمباشر للمعرفـة والثقافة.

إن الموقف الدقيق والصعب للقارىء المعاصر قـد يوحي بمثـل

---

(1) يمكن الإشـارة إلى دراسـة هـامـة في هـذا الخصـوص بعنـوان (الكتـاب والتكنولوجيا) للدكتور عمر الدقاق ـ مجلة العربي عدد 270 مايو 1981 م.

هذه المعاني. ولأن علاقة التعامل بين القارىء والكتاب لم تعد عند تلك السهولة وذلك اليسر الذي كان فيه الكتاب يقف وحده في الميدان ويكون بمثابة الأداة المزدوجة للثقافة والتزود بالمعرفة من ناحية وللتسلية والترفيه من ناحية أخرى، فإن المطالعة بدورها لم تعد مجرد تلك العادة التي تنشأ تلقائياً وتتطور مع الإنسان وتتعمق معه، بل تدخل اليوم كأسلوب من أساليب التربية التي تحتاج إلى البرامج التعليمية وإرساء أسس الدوافع المشجعة والمحفزة للمطالعة وإلى تنسيق مختلف الأساليب لكي تنمو وتزدهر وتتكامل لدى الإنسان. وللبيت والمدرسة والمناهج التعليمية المختلفة الدور الكبير في هذا التكامل وفي توطيد علاقة التعامل بين القارىء والكتاب وربط أواصر التآلف بينهما، وفي تربية النشء الجديد على حب المطالعة واقتناء الكتاب وتكوين المكتبات البيتية الصغيرة التي تحبب إليه عادة التعامل مع الكتاب.

ويبقى هنا الدور الآخر الذي يقوم به الناشر والذي يعنيه التعامل مع القارىء من خلال هذا التواصل والتآلف وتعميق الترابط في هذه العلاقة بين الكتاب والقارىء. وفي الواقع فإن دور الناشر لا بد أن يكون إيجابياً ومتفتحاً ويقظاً فهو ليس فقط الأداة التي يتم من خلالها هذا التلاقي وإنما هو الجهة المعنية أصلاً بالقيمة الإنتاجية، لذلك فإنه يتوجب عليه أن يفكر ملياً في هذا القارىء وأن يضعه في حسابه ليس لكونه مجرد وسيلة تصريف استهلاكية لما ينتجه من مواد مطبوعة وإنما أن يفكر في القارىء باعتباره قوة إنسانية عقلية واعية بما يقدمه لها من إنتاج ومدركة لها ولمراميها.

والقارىء مثل أي مستهلك قد تضج به زحمة الإقبال على البضاعة ولكنه في النهاية لا يلبث أن يدرك حقيقتها وينتبه إلى الجيد

والرديء فيها، ويميز بين الأصيل والدخيل منها. والقارىء الذي يتزاحم على مختلف المواد الإنتاجية السريعة والمتعجلة بدافع التسلية والترفيه يعرف قيمة الكتب الجادة ويبحث عنها ويسارع إليها وهو يقبل على كتب التراث والكتب العلمية والأدبية والتعليمية وفي مختلف المجالات يظل يحمل تساؤله عن الكتاب الذي يقرأه. ومن هنا تبرز الأهمية الإيجابية للناشر الذي عليه أن يحرص على تقديم القيمة النوعية وبسياق التنوع الذي يرضي فضول القارىء ويستجيب إلى تطلعاته ويحقق قناعاته في بحثه الدائم والمتجدد وأن يقترب الناشر في نظرته الإنتاجية للمادة المطبوعة بما يتوافق واحتياجات القارىء ولأن جوهر المشكلة يتبدى في اختلاف النظرة والتقييم بين الناشر والقارىء وهذا التناقض من البديهي أن يدفع بالعلاقة بين القارىء والكتاب إلى نوع من عدم التوازن واحتمال الفتور والتباعد ولأنه يتوجب أساساً هنا النظر إلى مهمة الناشر ودوره في المجتمع سواء باعتباره الفردي أو كمؤسسة عامة باعتباره رسالة إنسانية فكرية وثقافية في المقام الأول وإن العوامل والمتطلبات الأخرى تأتي بدرجة ثانية وبصفة غير مباشرة، وبذلك ينبغي أن يكون الكتاب عند الناشر غاية وهدفاً في حد ذاته وليس وسيلة إلا بالقدر الذي يحقق رسالته الإنسانية. وبهذا المعنى يتجانس التقارب بين الناشر وبين القارىء وتأكيد حقه الطبيعي في المعرفة دون احتكار أو استغلال.

والقارىء هو بوصلة الاستقطاب لدى الناشر حيث يتحدد بهذا المعيار مقدار التلاقي والتقارب بين القارىء والكتاب. وعلى الناشر في هذا الخصوص أن يفتح أبوابه وينشر شراعه ليتفهم ويغوص في أعماق هذا القارىء وأن يربط جسور الاتصال به وأن يكون على بينة

من جسّ نبضه، ولن يكون ذلك عن طريق كشف المبيعات وحجم التوزيع وإنما على أساس الحرص الفعلي والواعي باحتياجات القارىء المعرفية والثقافية وبما يخاطب وعيه وعقله ويجدد تفتحه ويوطد تعلقه واتصاله بالكتاب.

ويمكن للناشر العربي أن يتبنى الكثير من البرامج والأفكار التي تهدف إلى توطيد اتصاله بالقارىء وإيجاد خطوط التلاقي معه ويقتضي ذلك:

أولاً: أن يخرج الناشر عن فرديته وتعاطيه الفردي للمهنة.

ثانياً: إن ينظر إلى دوره في سياق اجتماعي وبمنظور مؤسسة اجتماعية عامة هادفة لخدمة المجتمع.

ثالثاً: أن ينخرط اجتماعياً في تعامله مع القارىء وربط علاقته به ومد جسوره إليه.

وقد صار من المتعارف عليه وجود الأندية والملتقيات والمنظمات الشعبية والحكومية المهتمة بالكتاب والمتابعة له مثل أندية أصدقاء الكتاب وهواة الكتب وجمعيات تبادل الكتب والمعلومات التوثيقية وملتقيات هواة المطالعة وغيرها.

وأيضاً عن طريق نشرات إحصائية ميدانية واستطلاعات عامة لمعرفة متجهات القارىء وسير اهتماماته في المطالعة وغيرها من الأفكار الأخرى التي يمكن للناشر العربي أن يعمد إلى التخطيط والإعداد لها في مجالات توطيد العلاقة بين القارىء والكتاب وفي أن يكون الناشر

على فهم لمتطورات هذه العلاقة[1] والمساهمة في ازدهارها.

إن مثل هذا الدور الغائب عن الناشر العربي والذي يختلف في حقيقته عن الدور الأعلامي أو الأعلاني هو ما يمكن أن يوصف بأنه الدور الحيوي والذي يدخل به الناشر بصفة مباشرة في بوتقة النشاط الاجتماعي الذي يمارسه وفي النطاق الطبيعي لمهنته، واعتقد أن الناشر العربي يستطيع أن يقوم بهذا الدور الاجتماعي وأن يتحرك بايجابية في توطيد التعامل وتأمين التواصل بين القارىء والكتاب.

وقد لا يكون كافياً الإشارة إلى هاتين الظاهرتين وما يترتب عليهما من انعكاس على الكتاب العربي في مرحلته الراهنة، لأن هناك الكثير من الظواهر الأخرى التي تتطلب البحث والمعالجة، غير أنني اعتقد أن موطن الضرر يكمن في هاتين الظاهرتين وما يترتب عليهما من أثر يبدو جلياً وواضحاً في ضمور القيمة الإبداعية للمادة الإنتاجية وفي تكاثرها الكمي وأيضاً في انحسار عادة المطالعة وتوتر العلاقة بين الكتاب والقارىء الذي ألقت به زحمة المشاغل والشواغل بعيداً عنه.

وغني عن القول إنني هنا لا أقيس المسألة من جانبها التجاري بل لعل في المقياس التجاري وتزايد ارتفاعه المطرد ما يدحض هاتين الظاهرتين وينفيهما[1] ولا الاحصائيات التجارية هي المقياس المطلوب

---

(1) تعمد بعض مؤسسات النشر الأجنبية إلى أسلوب مبتكر وهو مراسلة الناشر للقارىء وإقامة شبكة تعارف بين القراء وهواة المطالعة وبين الناشرين.

(1) تشير مجلة لبنانية إلى أن (عائدات لبنان من الطباعة والنشر فقط مع العالم العربي كانت في عام 1979 م مليار ليرة لبنانية واستمر الرقم نفسه في عام 1980 =

في التقييم النوعي وفي تقدير القيمة الإبداعية وهو ما أهدف إليهما في هذه المعالجة وما اعتبرهما ناقوس الخطر الذي يجب أن لا يسمعه فقط المعنيون بشؤون الكتاب والنشر بل أن ينبهوا إليه وأن يبادروا بدورهم الإيجابي في معالجته.

= بينما قفز في عام 1981 إلى مليار ومائتي مليون ليرة) مجلة الحوادث 1982/10/22

ملامح
من المؤثرات الأجنبية
على الكتاب العربي

حينما أخذت القارة الأوروبية تتجه بمنظورها الاستعماري شطر آسيا وأفريقيا، كانت تضع في حسابها ضرورات التأثير على المواقع والإنتاجات الفكرية والثقافية وتولي عنايتها وبالغ اهتمامها لمكونات ومتطلبات الاستلاب الثقافي وإعداد مخططات الاحتواء والهيمنة على المنطلقات الثقافية الوطنية والقومية، والتعتيم على ما يثري مساراتها بضبط مؤشرات توجيهها وفرض شكليات جديدة من مكتسباتها وإحلالها كمنطلقات ثقافية مكتسبة وسائدة.

وقد ترافقت هذه العوامل بصورة محددة مع الحملة الفرنسية واحتلال نابليون لمصر وما صاحبها من برمجة دعائية واسعة بغرض إعطاء هذه الحملة مظهراً علمياً وحضارياً، ولتخفي بذلك وجهها الحقيقي بهذا القناع كهجمة استعمارية مرفقة بهذه المجموعة من

الإرساليات التبشيرية ورحلات الدارسين والتي لقيت انتشاراً واسعاً وعريضاً وبمجموعة من العلماء والباحثين المدعمين من مختلف المؤسسات والمصالح الأوروبية والموفدين تحت ستار البحث والتقصي العلمي. وأيضاً الازدهار الكبير الذي حظيت به حركة الاستشراق والمستعربين ومنقبي الآثار والحفريات القديمة والتي لم يكن غرضها للعلم وحده وإنما كانت تتجه في المدى البعيد إلى محاولة فهم البنية الثقافية القومية وإدراك مصادرها وأسسها واستيعاب مكوناتها في مختلف أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية وبالتالي دراسة إمكانات السيطرة عليها واحتوائها والاستفادة منها في أغراض متناسبة والأهداف الاستعمارية والتي من شأنها أن تساعد هذا الاستعمار على أحكام قبضته وفرض نفوذه.

وإذا كان لمثل هذه الجهود في مجال الاستشراق وحفريات الآثار بصفة خصوصية جوانبها العلمية والثقافية الهامة والخطيرة، فإنه من غير المنطقي القول بأنها جاءت لغرض البحث العلمي وحده. وقد يكون هذا من تكرار القول، فإنه مما يؤسف له أن تظل الكثير من الكتابات العربية تؤرخ مثلاً للنهضة المعاصرة في الوطن العربي مع دخول الحملة الفرنسية إلى مصر وتأسيس المطبعة العربية وإنشاء الصحافة ومثل هذه الدعاوى تواترت عليها الكثير من الأقلام العربية المعروفة وحملت لواء التركيز عليها بالدرجة التي استهدفت ترسيخها في ذهن المواطن العربي كحقيقة تاريخية لا لبس فيها، وان مثل هذه الحملة قد جاءت بنتائجها المباركة على إحياء النهضة العربية المعاصرة.

وسوف نجد في فترات متفاوتة وبمراحل زمنية متأخرة ظهور

مؤسسات صحافية وثقافية في الوطن العربي تقام بـواجهة عـربية وخلفيات متسترة تتولى ترسيخ مثل هذه الدعاوى وترويجها وبمظهـر المعالجة الأدبيـة والثقافيـة والتاريخيـة[1] وفي أحيان أخـرى يتولى هـذه المهمة بعض الشخصيات الثقافية والفكرية وبقيمتهم الاعتبارية كانوا يبادرون إلى تمجيد هذه الحملة باعتبارهـا المشعـل الذي أضـاء طريق النهضة الحديثة[2].

والحقيقة أن هذه الحملة كانت سبيلاً من سبل الاستلاب الثقافي التي استفاد منها الغرب في حملاته الاستعمارية فيما بعد وفي محاولاتـه ربط مناطق نفوذه ثقافياً على آسيا وأفـريقيا والتي قـام بتطبيقهـا وفقاً لطبيعة ومناخ كل منطقة وبالأخص في تركيزه على نـظريات تـربويـة وثقافية محددة منها ما طبقه في شبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا ومنها ما طبقه في مصر والتي عرفت بعـد ذلك بـأسلوب (دنلوب) في التربية والتعليم[3] وفي تلك الدعاوى التي نادت باعادة كتابة الكتب

---

(1) مثال ذلك مجلة (الكاتب المصري) من مخططاتها التركيز على مثل هذه الدعاية. . راجع مثلاً عدد يونيو 1947 م حيث يتضمن مقالاً بعنوان (نشأة الصحافة الفرنسية في مصر) بتوقيع (اميل غالي) يعطي القارىء قناعة مطلقة بالنعم التي أسبغتها هذه الحملة على مصر.
ويوجد كتاب مطبوع بعنوان (نابليون وفتح مصر الحديث) لمؤلفه (أحمد حافظ عوض) يمثل نفس الاتجاه المذكور مع التوسع والاسهاب.

(2) راجع (الفكر العربي في عصر النهضة) ألبرت حوراني.
من الأسماء القديمة جرجي زيدان ومن الأسماء الحديثة لويس عوض.

(3) من الكتب البالغة الأهمية التي تتحدث عن دور الاستعمار في مجالات التربية والتعليم كتاب بعنوان (أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر) للدكتور جرجس سلامه 1966 م وأيضاً كتاب ظهر بعده بفترة بعنوان (التاريخ الثقافي للتعليم) ـ للدكتور/ حسن الفقي.

العلمية باللهجة المصرية العامية وفي التركيز على استظهار المنتخبات والمختارات التي تحفظ كقوالب جاهزة وبمظهرها اللفظي وذلك التهجي السطحي للتراث العربي.

وكان الاستعمار الفرنسي في الجزائر والاستعمار الإيطالي في ليبيا يمارس وينتهج أسلوباً آخر يتميز بتحريم اللغة العربية وعدم التعامل بها ومنع طباعة الكتب باللغة العربية والاعتماد في التعليم على اللغات الأجنبية كمواد أساسية وإضفاء امتيازات خصوصية متفوقة يحظى بها من يتعلمها ورصد حوافز التشجيع في الإقبال على تعلمها[1].

ورغم ضراوة مثل هذه الأساليب الاستعمارية فإن أمواج التحدي القومي كانت قادرة دوماً على استنزافها وتجاوزها على امتداد نضالها التاريخي، فظلت محتفظة في داخلها على الأقل بخصائصها القومية اليقظة التي أوجدت لشخصيتها حصانة قادرة على المقاومة وعلى احتواء التيارات الدخيلة.

وكان الاستعمار بدوره يعمل على تغيير أساليبه وتحوير منطلقاته مع تعاقب مراحله وأطواره وفي إطار ما يواجهه من ظروف، خاصة وأنه بسلاحه واحتلاله العسكري وعدوانه الغاشم لم يكن بقادر على إيقاف هذا المد القومي أو منع يقظته التي زادها التحدي لهيباً وغلياناً. فتوجه في المجال الثقافي إلى انتهاج أساليب جديدة أكثر خطورة وأكثر إمكانية لفرض مقومات الهيمنة والاحتواء، وذلك باعتماد ركائز فكرية وثقافية

---

(1) كمثل على ذلك كان يمنح شهادة الجنسية الايطالية ونوط مذهبة للمتفوقين من العرب الليبيين.

نابعة من نفس البنية الثقافية ومتمرسة في مجالاتها، وذلك بتسليطها عليها وتوفير وسائل دعمها وتشجيعها وإرسائها كواجهات أساسية داخل المجتمع وبفعاليات قادرة على التحرك والاستقطاب، فساعدها على إنشاء مجموعة من المؤسسات المهتمة بالثقافة والصحافة وشؤون النشر وقدم لها كافة الامكانيات المادية والمعنوية.

وقد مارس هذا الأسلوب في مختلف أرجاء الوطن العربي الخاضع لسيطرته وخاصة في البيئات العربية التي تتوافر فيها نشاطات فكرية وثقافية متميزة في سوريا ولبنان ومصر وتتكاثف فيها عوامل التحرك والانطلاق.

وإذا كان قد سبق له الاعتماد على الإرساليات والبعثات التبشيرية فهو هنا يتعامل مع مجموعة من الأسماء الفكرية العربية وبطرق مباشرة وغير مباشرة تتحول هذه الاسماء إلى أداة عاملة ومساهمة في خدمته.

والأسماء معروفة في هذا الخصوص وكذلك المؤسسات الصحافية والثقافية مثل (المقطم) و (المقتطف) وقد يكون من تكرار القول اعادة ذكرها ويكفي أن نشير من الأسماء الثقافية على سبيل المثال إلى (جرجي زيدان) الذي وجد الطريق ممهداً ليتوجه بضرباته إلى عمق المكونات الثقافية العربية والإسلامية[1] وأسماء أخرى كثيرة كانت تعمل بواجهات متعددة ومختلفة في نوعيتها ومتفقة في الهدف والغاية.

---

(1) يشير الدكتور/ عمر الدسوقي في كتابه (الأدب العربي الحديث) إلى علاقة جرجي زيدان بالمخابرات البريطانية وراجع أيضاً كتاب (جرجي زيدان) لشوقي خليل.

ومن الطبيعي أن تستنفد مثل هذه الأساليب أغراضهـا وتصل إلى نهايتها كما وصلت صحيفة (المقطم) بعد أن واصلت عملها وفقاً لاحتياجات السياسة البريطانية، ولم يبق لها غير ذلك الذكر الذي يشير إليها في دفاعها وتبريرها المحسوب عليها لأهمية الاحتلال وضـرورته (الحضـارية) للعـرب[1] وفي الوقت نفسه أيضاً تـلاشى صـوت تلك الحفنـة من الشعراء والكتـاب الذين دافعـوا عن الاحتلال ـ والـذين يعتبرون الخروج عليه عصياناً وخروجاً في غير مصلحة الأمة وترى من (ضرورات الوجود الوقوف عند طاعته وعدم التعرض له. . .)[2].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت اليقظة القومية قد تزامنت مع اشتداد الحركات الوطنية وارتفاع دويها واتساع ميادينها إلى مختلف أرجاء الوطن العربي.

فهذه مصر والعراق وسوريا وتونس يتأجـج ضميرهـا الفكري ووجدانها الابداعي رغم قيـود الاحتلال المفـروضة عليهـا والسيطرة الاستعمارية ويتفاعل مع وقائع الأحداث في ليبيا وما يقترفه العدوان الإيطالي من جرائم وما ينتهجه من مخطط استيطاني وتشيـد بالنضـال البطولي لابناء الوطن من المجاهدين والشهداء. ومثل هذا التجاوب كـان يثير مخـاوف القوى الاستعمـارية ويلفـت أنـظارها إلى خـطورة التلاحم القومي رغم محاولاته السياسية في اختلاق الفواصل الاقليمية

---

(1) راجع كتاب (سياسة التغريب في الوطن العربي) للدكتور/ نزار الحديثي وأيضاً الفكر العربي في عصر النهضة لحوراني.

(7) راجع (الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر) للدكتور/ محمد محمد حسين يتضمن معلومات هامة حول علاقة بعض الأدباء بالاستعمار مع يراد نصرص.

والتحريض على الانشغال فيها ورغم محاربة الأصوات الفكرية ذات البعد القومي مثل صوت الرصافي في العراق وزكي مبارك في مصر وأصوات أخرى في كل من سوريا ولبنان.. وكلها كانت بمثابة التحدي القومي المواجه لمحاولات الاحتواء الثقافي والمندد بالأهداف المتسترة في المناخ الثقافي العربي التي تفتح الطريق على مصراعيه للمؤثرات الأجنبية سواء عن طريق البعثات العلمية والتعليمية أو عن طريق المؤسسات والأفراد من المستشرقين والإرساليات الأجنبية التي عمدت الدوائر الاستعمارية على تشجيعها وتمكينها داخل البنية الثقافية العربية.

ورغم ما يمكن أن تتوارد من جوانب أخرى في مختلف دلالاتها الشخصية والثقافية فإن صوتاً داوياً مثل زكي مبارك كان يحمل هموماً قومية ويصرخ بها في عنف وقوة وفي اندفاع قد تشوبه العاطفة في أكثر الأحيان وقد يفتقر إلى التوازن الذاتي وإلى التناسق المنهجي الذي انشغل عنه بذاتيته وهمومه، ولكنه كان على كل حال منطلقاً قومياً صارخاً ومندداً بكوامن الاستلاب الفكري ومطاعن المؤثرات الأجنبية الدخيله[1] وفي الوقت الذي كانت فيه دعوات أخرى من مجموعة من المفكرين العرب تدعو إلى تعميق الارتباط بأوروبا والاقتداء بها وبأنها السبيل الوحيد (نحو سلّم الارتقاء والتطور المدني) والارتكاز على القومية بمدلول إقليمي ضيق مثل (القومية المصرية) كرد فعل مباشر

---

(١) لكي نتبين أهمية الدلالة القومية عند زكي مبارك لنلاحظ تلك الغمزات العابرة التي يتحدث بها عنه بعض المستشرقين الدارسين للأدب العربي الحديث وبالخصوص (هاملتون جب) في كتاب (دراسات في حضارة الإسلام).

لمواجهة التيارات الأخرى التي حرصت المؤثرات الأجنبية على الدفع فيها واقحامها في مواقع الصراع والمواجهة.

وقد تضافرت هذه المؤثرات برعاية وحماية القوى الأجنبية وبجهود عدد من المستشرقين الأجانب ومن المؤسسات الفكرية والصحافية التي توزعت وأنشئت بتشجيع من الدوائر الاستعمارية وبمؤازرة منها[1] وتوسعت هذه المؤثرات فيها بعد ليتولى الترويج لها عدد من المثقفين الذين اجتذبهم الانبهار بأوروبا وارتبطوا فكرياً بدعوات المبشرين والمستشرقين وانساقوا وراءها والانضواء تحت دائرة سيطرتها. ومهما كانت النتائج العلمية والثقافية التي زخرت بها واستفادت منها، فقد ظلت مشدودة إليها ومرتبطة بها ومكتفية بالتنويه بأعمال المستشرقين والبحاثة الأجانب وقانعة بها وبما حققته تلك الأعمال من إنجاز دون أن تضيف إليه أو تتجاوزه بل هي تتواصل معه في تكرار لمنهجه ومضمونه.

وقد تبلورت عملية الاحتواء هذه في مدارها الطويل والحثيث لتصل إلى الكتاب وإلى حركة النشر بصفة مباشرة ولتلقي بتأثيرها عليه. ففي الوقت الذي قامت فيه جهود متضافرة لإحياء التراث العربي ودعوة المثقفين العرب إلى الانكباب عليه، كانت سوق النشر العربي مزدحمة بموجة هادرة من كتب الروايات المترجمة ذات المستوى التجاري والمضمون الضعيف[2] مثل سلسلة روايات الجيب وروايات

---

(1) راجع بتوسع كتاب (التبشير والاستعمار) للدكتور/ عمر فروخ - والخالدي يتضمن معلومات هامة وموثقة.

(2) نجد إفادة مثيرة في هذا الشأن لكاتب انجليزي اسمه (جورج يونج) في كتابه (مصر) صادر في 1927 م حيث يقول: (إن في القاهرة مائتي مطبعة وسبع =

المغـامرات العجيبـة مثل (روكـامبول) وروايـات المستر (ستفنسـون) و (تشارلس جارفي) كـما بدأت تـطل علينا شخصيـات مثل (أرسـين لوبين وشرلوك هولمز ومستر هايد ومستر جيكل) وما أكثر الروايات التي ترجمت وصدرت في الفتـرة من نهاية الحـرب العالميـة الثانيـة وأغلبها متـرجمات ممسـوخة ومشـوهة لأعمـال أدبية جيـدة وأخـرى من نـوع (روايات التسلية) والترفيه التي أوجدت ظروف الحرب وأزمات العالم الحادة سوقاً رائجة لها.

وأيضاً بادرت مجموعة من دور النشر العربية المـرتبطة بـالغرب هي الأخرى بنشر مجموعة من سلاسل المغامـرات والأهوال وقصص الحب المثيرة والصراعات العاطفية. وكانت دار الهلال تقود هذه الحملة سواء على صفحات المجلات التي تصدرها أو في سلاسل الكتب التي تنشرها والتي انتهت بها إلى اعتماد سلسلة ثابتة هي (روايات الهلال) وحيث أعادت فيها نشر روايات (جرجي زيدان) المعروفة وفي معيتها كانت بعض دور الصحف الأخرى المرتبطة بمؤثرات أجنبية أو الممولة من قبل مصادر مشبوهة تساهم بدورها في تغطية السوق وتحت ستار الحـاجة والضـرورة إلى تـطعيم الثقـافـة والفكـر العـربيـين بـالكتب والنشريات المترجمة، وقد كانت تسخـر هذه الغـاية لخـدمة مصـالحها وبأغراض متفاوتة.

والمتفحص لتلك النشريات يلاحظ تنوع الهويات الثقافية التي تبشر بها هذه النشريات وتحـرص على تعميق مسـارها داخـل قنوات

= عشرة تصدر ما معدله كتاب أو نشرة في اليوم وأن أكثر ما يصدر هو ترجمات للقصص الغربية..).. راجع (هاملتون جب) المذكور سابقاً.

الفكر العربي. وكان العنصران السائدان فيها والقوتان الأكثر تأثيراً هما العنصر الفرنسي والعنصر الإنجليزي كما بدت بعض مظاهر الانتماء الأمريكي يفيض بمؤثره خاصة، وقد استهدفت المنطقة لإرساليات أمريكية منذ فترة طويلة وأيضاً إلى إنشاء الجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة وما يفيض به إنتاجها من خاصية متميزة ومعروفة.

ومن الواضح أن جميع تلك المؤسسات والهيئات لم تعط في جملتها عناية تذكر لنشر وتحقيق التراث العربي أو هي تأخذ منه بما يتوافق ومخططها مثلما هو الحال في منشورات الجامعة الأمريكية. ولم تبادر أيضاً إلى تشجيع ومؤازرة الأعمال الإبداعية العربية إنما أولت عنايتها بصفة أساسية إلى الترجمة والنقل والاقتباس وإضفاء جو من الإثارة حول هذا النوع من النشر الثقافي، في الوقت الذي كان فيه عدد من المحققين والدارسين العرب قد أنجزوا أعمالاً تراثية هامة وأعياهم البحث عن الوسيلة التي تنشر لهم هذه الكتب ويسعون بكل جهدهم للحصول على وساطة من أجل أن يقبل أصحاب المطابع طباعتها. وكان الرفض والاعتذار بحجة ظروف الحرب وغلاء سعر الورق[1] وفي حين كانت تلك المؤسسات الطباعية والنشرية تندفع إلى تحريض العناصر الفكرية المشدودة والمتحدد مثلها الأعلى في أوروبا بنقل وإعداد مؤلفات ذات تأثير فكري وسياسي متوافق معها ومبشر لما

---

(1) راجع مجلة (الأديب) البيروتية الجزء السابع يوليو 1952 م حيث يسرد الكاتب عبد العزيز سيد الأهل قصة بحثه عن (واسطة وشفيع) من أجل طباعة كتاب له وفي سياق رده على محمد عبد المنعم خفاجي.

تنادي به من دعوات[1] أو تدعوهم إلى ابتكار دعاوى عنصرية وإقليمية والترويج لها في المضمار الثقافي أو اتخاذ فكرة أوروبية كمثل يقتدى به ويعمل على منواله ولجعله نموذجاً ثقافياً سائداً.

وكان الابتعاد عن البنية القومية للأدب العربي، باعتبار تلاحم منطلقه من منابع ثقافية واحدة، من الأهداف الأساسية للقارة الأوروبية في متجهها الاستعماري وفي محاولتها خلق فواصل التناقض والاختلاف بين هذا الأدب وروافده القومية. وهذا المستر (هاملتون جب) يقرر في دراسة له بأن (الأدب العربي أقل الآداب الشرقية الحديثة حظاً من عناية الأوروبيين. .). . وهو يرجع ذلك إلى انشغال الأوروبيين وانصرافهم. . (. . لدراسة ما للإسلام والمسلمين من تراث غني حتى لم يعد للحاضر في نظرهم أي اعتبار أو ربما لم يجدوا فيه ما يجذبهم إليه. .)[2] ورغم أنه يعبر عن أسفه لمثل هذه الظاهرة نجد التركيز عنده واضحاً في دراسته للأدب العربي المعاصر حول دلالتين أساسيتين:

1 ـ الذاتية الأدبية الشامية (سوريا ولبنان) وأثرها في الأدب المعاصر ومظهرها السائد.

2 ـ ردة الفعل للقومية المصرية (هكذا!) التي قامت لمواجهة هذا الطغيان الشامي على الساحة الثقافية المصرية وخلق إبداع فكري

---

(1) راجع مثلاً منشورات بعض دور النشر في لبنان خاصة في فترة الاربعينات وتوجد جهود نشرية أخرى في سوريا ومصر في نفس الاتجاه.

(2)، راجع (دراسات في حضارة الإسلام) تأليف/ هاملتون جب.

متميز لهذه القومية (لطفي السيد والـدكتور محمـد حسين هيكـل وفريق صحيفة السياسة).

وطبيعي ألا يعير مثل هذا المستشرق اهتماماً لـدوافع التـرابط والتلاحم القومي العربي في الأدب والثقافة ومقومات وحدة الـروافد الصادرة عنها، وما كان من رد فعل مضاد لتلك الدعاوى المغرضة، وما جرى على النطاق القومي من محافل ثقافية عـلى مستوى قومي. وأبرز مثال على ذلك (الأسبوع الثقـافي) الذي أقيم خصيصـاً لاحياء أدب (أبي عثمان الجاحظ) والذي شارك فيه أدباء وكتّاب من مختلف الأقطار العربية وكان أول محفل يقام لهذا الأديب الكبير[1] وليس من الغريب أيضـاً على هـذا المستشرق أن يركز اهتمامـه في الكتابـات التاريخيـة المعـاصرة عـلى ما كتبـه المؤرخ (عبد الـرحمن الـرافعي) المعـروف في دراساته بمحدودية كتاباته في النطاق الاقليمي المصري وهو من دعـاة القومية المصرية دون أن يذكر هذا المستشرق أو يشير إلى كاتب عربي معاصر معنّي بالتاريخ في منظوره القومي هو (ساطع الحصري).

وكـان لمؤسسات أجنبيـة تحمل واجهـات علمية دورهـا البارز والخطير في مجال التأثير الثقافي، وفي توجيه مسارات الكتـابة الفكـرية والأدبيـة والسياسيـة، وهي الجامعة الأمريكيـة في لبنان بـدرجة أكثر إتساعاً وفي مصر بدرجة أقل وبعض المعاهد الأجنبية الأخرى الأقل تأثيرا. وكـانت ما تفـرزه من عقليات تتلمـذت عليها وتشـربت من منابعها وما تمثله من حضور على الساحة الثقافيـة ومساهمـة في ضبط

---

(1) راجع أسبوع الجاحظ مجلة الرسالة العدد 193 سنة 1937 م - والمستشرق الوحيد الذي شارك فيه هو (شارل بيلا) المعروف باهتمامه بأدب الجاحظ.

مؤشـرات توجيهها قد استنبطت جوانب هـامة من مجـالات سـوق الكتاب وتصنيعه كتابة وطبـاعة ونشـراً وبإيحـاء من تلك الخلفية التي تستهدف أمانة البحث وحرية المعرفة. فهي كثيراً ما تنتج مواد ثقافية ذات أفكار مغايرة ومتعارضة مع المنطلق القومي وما يختمـه المـوقف من معطيات قومية واحدة فهي تظهر أحيانـاً بمظهـر الداعي لـلانتماء (الفينيقي) وأخرى بالفرعونية أو القومية المصرية وأحياناً بالانتـماء إلى أوروبا. ودعوات غيـرها تـأتي تحت شعار حضـارات البحر الأبيض المتوسط أو الحضارة المتوسطية، ودعوات تهيب بالتنصل من (التخلف الشرقي) وكلها تهدف إلى محاولة فصل الانتماء القومي العـربي وإثارة التشكيك فيه وعزل قدراتـه عن التسانـد والتضامن وهي تتخـذ من التأثير الفكري محوراً لتحـركها ومن التحـري العلمي منطلقـاً لها في سبيل السيطرة على حركة الكتاب العربي ومتجهات نشره.

ومن ناحية أخرى فمن الواضح والمعروف أن للصهيونية تاريخاً طويلاً ومتشعباً في تأسيس وإنشاء الكثير من المؤسسات النشرية ودور الصحف وفي مصر على سبيل المثال كانت الصحافة اليهودية تصـدر بالعربية وترتكز فيها تنشره من مواد على متجهات دعائية وأفكار منسقة ومعدة لخدمة الصهيونية[1] وقد توصلت بقوة تأثيرها إلى التعامل مع مجموعة من أبرز المفكرين العرب. ويقول باحث عربي (... أما في مصر فقد كـان دور اليهود نموذجياً في خدمة الاستعمار والصهيونية في إنجاز عملية الاحتواء الثقافي لمصر)[2] وكان احتكارهم لتجارة الورق

---

(1) سياسة التغريب في الوطن العربي ـ الدكتور نزار الحديثي.

(2) المصدر السابق..

وأدوات الطباعة قد مكنهم من السيطرة على الصحافة وفرض هيمنتهم عليها وأيضاً احتكارهم للإعلانات الصحافية والتجارية جعلهم يتحكمون في توزيعها بالكيفية المتفقة مع مصالحهم[1].

كانت هذه المؤثرات جميعها تسير في إطار محاولات الاستلاب الثقافي الذي اختطه الاستعمار وسلكه منذ سنوات طويلة وتدرج بها من قبل قيامه باحتلاله المباشر وبعده. وليس من شك أن الأساليب التي أنتهجها تختلف من فترة إلى أخرى، فهي في النهاية تلتقي وتتقارب عند هدف واحد هو محاولات الاحتواء والسيطرة، ولقد نجحت العقلية الأوروبية بداية في السيطرة على مصادر التراث العربي والإسلامي، وعن طريق الاستشراق والمستشرقين بادرت إلى التحقيق والتمحيص والطبع والنشر لمجموعة من أكبر وأهم المصادر التراثية، ودون رغبة في انكار الجميل وحسب ما يظهر هذا المعنى بعض الكتابات المعاصرة[2] أو دون رغبة في التقليل من الدور الهام الذي لعبوه في هذا الشأن فإنه في النهاية وبكل المقاييس مظهر من مظاهر الاحتواء.

ونجحت العقلية الأوروبية في فرض شكلية معينة من التحقيق والتقييم لهذه المصادر وفي إيجاد القدوة والنموذج. فالتاريخ مثلاً هو تاريخ الأسر والملوك والأمراء والطوائف، والدين الإسلامي هو تلك

---

(1) وأيضاً راجع كتاب (تطور الفكرة العربية في مصر) ذوقان قرقوط.

(2) راجع دراسة بعنوان (مقدمات في الاستعراب الجديد) للأستاذ عبد النبي اصطيف/ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الرابع المجلد السابع والخمسون حيث يخشى من الانعكاس الذي تحدثه النظرة المستريبة نحو الاستشراق باعتباره أسلوب ثقافي.

المجموعة من الفرق والشيع والمذاهب المتصارعة والمتنازعة. ويمكن القول إن معظم الكتابات العربية المعالجة للتراث قد سارت على هذا النهج ولم تتجاوزه وهو نوع من أنواع المؤثرات الأجنبية.

ونجحت العقلية الأوربية أيضاً في إيجاد ركائز ثقافية عربية معبرة عنها ومتبنية لوجهات نظرها ومدافعة عن مواقعها الثقافية التي احتلتها.

نجحت إذن في خلق وإيجاد مجموعة من المؤثرات الدخيلة على الثقافة العربية. وليس من شك أنها واجهت التحدي بالتحدي، غير أن هذه المقاومة وهذا التحدي ظلا في إطار ردة الفعل والمجابهة الفردية ولم ترتفع إلى موقع المنهج والتخطيط والعمل العربي الموحد ميدانياً ونظرياً، فبقيت الهوة واسعة بين مكونات الوعي واليقظة القومية والفكرية وبين موجبات العمل الإيجابي والدخول إلى موقع الساحة الثقافية بانجازات عربية موحدة ومشتركة وبدرجة متكاملة من الفعالية المضادة. وأقرب مثل في هذا الشأن أنه عندما أدرك الاستعمار أن مخططاته السابقة لم تعد كافية لتحقيق الغرض المطلوب خاصة وأن تضارب المصالح قد أوقع الدوائر الاستعمارية نفسها في صراع، وبدخول أمريكا بشكلها الاستعماري الجديد صارت المسألة بحاجة إلى عمليات أكثر مباشرة والتصاقاً بميدان العمل الثقافي، فسرعان ما ظهرت مؤسسة أمريكية معنية بالنشر وشؤون الكتاب والطباعة ومهتمة بالكتاب العربي وحتى بخصوص تقنياته الفنية وأعمال الببلوغرافيا وصناعة الكتاب، تلك هي مؤسسة (فرانكلين) التي باشرت أعمالها في النطاق العربي اعتباراً من سنة 1953 م والتي ظهر دورها في مرحلة دقيقة وهامة تستوجب وجود هذا الطريق الأمريكي (اللطيف

والجريء) في نطاق المعرفة والثقافة ولتسريب المواجهة من داخل المنطقة العربية التي يشتعل لهيب يقظتها القومية وتواجه بضراوة محاولات الاحتواء ومناطق النفوذ، خاصة وأن العالم الثالث يضج بدوره في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بحركات التحرر والنضال ضد الاستعمار وفي وقت كانت تتجه فيه هذه الدول إلى تكوين منظومة عدم الانحياز وتكافح الانتماء والانضواء تحت ستار الامبريالية العالمية. فلم تقف مؤسسة فرانكلين عند تقديم النموذج الأمريكي في مختلف أشكاله ونوعياته ولم تتحدد قناعاتها عند خصوصيات الكتاب العربي والسيطرة على مقومات نشره وإنما سارعت إلى طرح مؤلفات مترجمة إلى العربية عن آسيا وأفريقيا تعتبر في مجملها ذات أهداف مغرضة ومعادية لما تمثله حضارات أمم القارتين من قيم إنسانية وإسهام حضاري عريق، كما تضمنت تلك الكتب أيضاً مناصرة مفضوحة ومكشوفة للسياسات الاستعمارية في دول العالم الثالث[1].

وقد وجدت هذه المؤسسة تعاوناً إيجابياً من مختلف دور النشر العربية وبوجه خاص في كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق. واشتغلت المطابع العربية وإنشغلت دور النشر معها سنوات طويلة لحساب مطبوعات هذه المؤسسة، وكانت تفرض نفسها كظاهرة مؤثرة بوضوح وجلاء على سياق نشر الكتاب العربي تميزت بجودة طباعتها

---

(1) رغم الدور الخطير الذي لعبته هذه المؤسسة الاستعمارية لا توجد دراسة عربية شاملة كاشفة ومحللة لحقيقة منشوراتها وباستثناء كتاب (أمريكا والحرب الفكرية) للدكتور/ غالي شكري وبعض الكتابات المتفرقة فما زال الميدان خالياً من مثل هذه الدراسة.

وورقها الجيد والمصقول وإخراجها الأنيق وسعرها الزهيد وطرافة ما تتناوله وتطرحه من مواضيع. وكمثل على ذلك كتاب نشرته بعنوان (شخصيات القدر) يقسم فيه اختيار الشخصيات إلى مجموعتين شرقية وغربية وتضمين مواده في إطار عموميات مسطحة وهادفة بإيحاء غير مباشر لتلك الفكرة الشائعة في الفصل والاختلاف بين عقليات الأجناس البشرية وخاصة بين العقليتين الغربية والشرقية وأن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا. . .

وكتاب آخر بعنوان (نماذج بشرية من العصور الوسطى) الذي تم نشره عن طريق هذه المؤسسة وفي إطار مشروع مشترك بين الجامعة الأمريكية في بيروت وبين مؤسسة (روكفلر) الأمريكية. ومن العجيب أن يدعو مقدم الكتاب ـ وهو كاتب عربي ـ بكل قوة إلى أن يكون. . . (. . قدوة يحتذى بها في التأليف). .؟ !بل ويعتبره أيضاً. . (فتحاً جديداً في كتابة التاريخ. .) . . وهذا الكتاب من ضمن مجموعة كتب أخرى تم اختيارها وقدمت كمشروع إلى مؤسسة (روكفلر) ويعتبرها صاحب المقدمة المشار إليه بحماس وفخر (. . نموذجاً يقتدي به الآخرون في تلقيح الفكر العربي الحديث بثمار الفكر الغربي بأوسع معانيه. .) . . هكذا[1] وكتاب آخر بعنوان (ماذا حدث في التاريخ) نشرته المؤسسة بالتعاون مع مشروع (الألف كتاب)، ويأتي مضمونه متفقاً وأهداف هذه المؤسسة وأغراضها المبطنة بإعطاء صورة مضللة ومشوهة لمعايير الدراسات التاريخية باعتبارها مجرد مجموعة من المواد

---

(1) كتاب (نماذج بشرية من العصور الوسطى) تأليف/ ايلين بور ترجمة محمد توفيق حسين/ تقديم نبيه أمين فارس دار الثقافة بيروت 1957 م.

المشكلة لطرائف ترفيهية تاريخية وفي سياق الإثارة والتشويق والحدث الشاذ والغريب، وهو الأسلوب الذي سعت إلى تعميمه وتعميقه الدوائر الاستعمارية الأمريكية والغربية سواء في المؤسسات ذات الطابع العلمي أو وسائل النشر والمؤسسات الصحافية. وفي مضمار النشاط الثقافي عموماً كانت تتحرك من وحي هذه الأهداف التي لا يعنيها سوى إثارة القارىء ولفت انتباهه وفضوله وانشغال الناشر وتغطية احتياجاته النشرية والطباعية وتؤدي في النهاية إلى جعل سوق الكتاب تحت مؤثر هذا السيل العارم من الإنتاج الفضفاض والمحدود القيمة والبعيد عن المعالجات الجوهرية للمضامين الجادة التي تهم الجماهير. ويطول بنا الحديث لو استعرضنا قائمة النشر الطويلة لهذه المؤسسة وتبيان ما تنشره من كتب وما تثيره من موضوعات. وهي كمؤسسة استعمارية مدعومة وتحت شعار (مؤسسة غير قابلة للربح) تدرك جيداً ما يواجهه الكتاب العربي إعداداً ونشراً وطباعة من صعوبات اقتصادية وتقنية فتحرص على توفير التغطية المالية الكاملة للناشر ودور الطباعة والمترجم والمراجع والمحقق وصاحب التقديم وتمنح التنازل والترخيص بالطباعة بفوائد وامتيازات مغرية.

وإذا كانت قد استمالت إليها مجموعة من دور النشر وسيطرت أيضاً على دور الطباعة وربطت بعجلتها مجموعة من الكوادر الثقافية والفنية والأدبية وفي أوساط أساتذة الجامعات العربية بصورة أكثر وضوحاً وبتأثير تلك العوامل المادية الصرفة، فإنما كانت تفعل ذلك لتخلق جواً من التعتيم على المثقف العربي الأصيل وإنتاجه الفكري الجاد والملتزم ومن أجل أبعاد دور النشر والطباعة عن التلاقي والتلاحم مع

هذا المثقف وقدراته الإبداعية المعبرة عن قضاياه الوطنية والقومية وعن إيجاد ما يسمى بسد فراغ وتشغيل متواصل لدور النشر والطباعة بمنتوج فكري بتوجيهها وتحت إشرافها. وليس من الغريب بعد ذلك أن تقتحم هذه المؤسسة مجال الدراسات المتعلقة بالتراث وبالصيغة الملائمة لها وبالكيفية التي تحقق في المدى البعيد أهدافها ومراميها فنشرت مجموعة من مؤلفات المستشرقين من أمثال (جب) و (روزنتال) و(غرينباوم) وغيرهم. وهذه المؤلفات منسقة على هوى هؤلاء المستشرقين ومليئة بالمغالطات والتشويه لجملة من الحقائق الموضوعية والتاريخية المتصلة بتراثنا وتاريخنا العربي والإسلامي، وتتفق في النهاية مع أهداف هذه المؤسسة ورغم ما في بعضها من جوانب دراسية مهمة فهي قادرة على تغطية مراميها السياسية ودعاويها المشبوهة تحت ستار البحث العلمي ومتطلبات الدراسة الاستقصائية[1] ومما يؤسف له أن الأخوة الدارسين العرب سواء الذين قاموا بترجمة هذه الكتب أو الإشراف عليها وتقديمها أو الذين أشادوا ونوهوا بها لم يحملوا أنفسهم عناء الكشف عن مثل هذه المرامي والنوايا أو الإشارة إلى ما يرد فيها من المطاعن والمقاصد المغرضة وذلك ضمانة لأي التباس وحماية للقارىء العربي من أي أضاليل وافتراءات مشوهة لثقافته وتراثه وتاريخه. والحقيقة أن هذه المؤسسة كانت ذات أثر مباشر على حركة النشر العربي وتوجيه مؤشرات الكتاب باستقطاب مجموعة من القوى الفكرية والثقافية وهو ما سبق الإشارة إليه. وإذا كانت المؤثرات الأجنبية قبل هذه المؤسسة تتحرك وتساهم بصفة غير

---

(1) لاحظ على سبيل المثال ما يورده (جب) عن (الجاحظ والشعوبية) وما يردده عن انتفاضة القومية المصرية ضد التيار ـ الشامي !؟ المرجع المذكور سابقاً.

مباشرة وبأساليب مختلفة من التستر والتغطية فهي هنا تدخل حلبة الصراع وتضرب بكل ثقلها للسيطرة ليس على الناشر والطابع فحسب وإنما لتسيطر ثقافياً على معطيات الثقافة ومناخ تحركها بطرح مضامين بذاتها وبكيفية متجانسة مع ما يستجد من قضايا وأحداث وإقحام وجهات نظرها عليها وضبط توجهات الكتاب العربي على أساسه.

ولم تكن هذه المؤسسة تعمل وحدها في الميدان،فثمة مؤثرات توجيه أجنبي متباين يغري عدداً من دور النشر ويدفعها إلى تبني إنتاج أدبي وثقافي وسياسي معين والترويج له دون غيره. وقد عرفنا في فترات كانت موجة حادة من الكتابات المترجمة والموضوعة والمعدة بأسلوب دعائي بتركيبة هيكلية مذهلة ومضمون محدود في قيمته الإبداعية وفي اتجاهات متضاربة منها ما يهدف إلى الدعاية المباشرة ومنها ما يعمد إلى توصيل وجهة النظر الأجنبية بحذافيرها أو يقتبس منها ما يعبر عنها وبطريقة تبرر تحريرها للقارىء العربي . . .

وقد نكون بحاجة إلى معرفة وجهة النظر الأجنبية هذه في مختلف المقاييس ، غير أن المسألة تظل في الكيفية التي تقوم عليها الترجمة والنقل وهل نحن مثلاً بحاجة إلى الالقاء بها في ساحة النشر العربي على عواهنها واحتضانها بالكامل وبوسائل وصياغات توحي بالدفاع عنها وإتاحة الفرصة لها للسيطرة على حركة الكتاب العربي؟. . ومعظم هذه النشريات تأتي غفلاً من اسم الناشر أو دار الطباعة وتارة دون الإشارة إلى اسم الكاتب أو المترجم وسعرها زهيد للغاية بالقياس إلى تكاليف طباعتها وإلى سعر الكتاب العربي عموماً.

وليس من شك أن الترجمة ضرورة ثقافية في سياق التأكيد لقيمة

ما ينقل أو يترجم، غير أنه في الحالات السابقة لا يعدو أن يكون مزاحمة مقصودة للكتاب العربي ومحاولة للسيطرة على سوق النشر فيه بمعزل عن أي احتياجات فكرية وثقافية، ولأن تركيبتها في الغالب تأتي على أساس دعائي بعيد عن جدوى الاستفادة منه أو اعتباره إضافة فكرية مخصبة لثقافتنا.

ويصعب عليَّ في الواقع تحديد المبررات التي تتطلب وجود نشريات عربية متصلة ودائمة الحضور والتجدد تدافع عن وجهة النظر الفرنسية مثلاً أو تنقلها بحذافيرها وبما فيها من غث وسمين. ومن نوايا يفترض دائماً أنها حسنة وحتى في مدارها العميق والعريض المتصل بقيمنا الحضارية وتاريخنا البشري.. وهل نكتفي مثلاً بالقول مع الأستاذ / محيي الدين صبحي بأنه.. (في غياب نظرية عربية للتاريخ البشري وحضاراته يظل المجال مفتوحاً للغلط والمغالطة على السواء بحيث يصعب الفصل بين السهو والخطأ عن حسن نية وبين التشويه المتعمد للحقائق خدمة لغايات غير علمية)... [1].

إنه من البديهي ألا نطالب الآخرين وخاصة المفكرين الأجانب والمستشرقين أن تأتي وجهات نظرهم متفقة ومتوافقة معنا، غير أنه حينما ننقل وجهات النظر هذه إلى العربية، أليس من حقنا حماية أنفسنا من غلطها ومغالطاتها وعلى الأقل أن ننشرها في إطار تحليلنا لها ووعينا بها وحتى يكون القارىء على اختلاف مداركه على بينة من أمرها وملماً بما قد يحتويها من مقاصد وأغراض متفقة والحقيقة؟

---

(1) راجع مقالة (مراجعة كتاب تاريخ الحضارات العام). مجلة الفكر العربي سبتمبر/ نوفمبر 1978 م.

ومما تجدر ملاحظته أن معظم دور النشر هذه تكتفي في أعمالها النشرية على عملية النقل والترجمة والاقتباس وبحسب المواصفات السابق ذكرها ولا توجد لها مساهمة تذكر في مؤازرة وتشجيع الإنتاج المؤلف عربياً.

وتتنوع أساليب المؤثرات الأجنبية على ثقافتنا العربية وتتخذ لها أكثر من مدار وبحسب ما تراه من مقتضيات الواقع العربي وما ترى أنه كفيل بالتأثير فيه، خاصة وقد انتهت مرحلة الاستعمار المباشر بما لها فيه من تجارب وممارسات ليست سياسية وعسكرية فحسب وإنما تربوية وثقافية أيضاً. وإذا كانت قد وصلت إلى قمة العمل الميداني المباشر عن طريق بعض المؤسسات وتصل في النهاية عند المجابهة الواضحة كما هو الحال مع مؤسسة (فرانكلين) وعند مجلة (حوار)[1] فإن انكشاف أمرها قد قلل من تأثيرها وأدى إلى ضعف استمرارها وفشلها في بعض الأحيان وانسحابها من الساحة مع البحث عن بدائل أخرى.

وتتركز مناطق هذه البدائل التي يعتمدها الاستعمار في الغالب والتي يعتبرها الاحتياطي المختزن للتعامل كلما دعت الضرورة إلى ذلك عند تلك المجموعة من الأسماء الفكرية والثقافية المتشبعة بروح الانتماء إليه فكرياً وثقافياً وسياسياً والتي يسعى إلى تلميع واجهاتها بين فترة وأخرى وإظهارها كعلامات فكرية معنية بالدراسات الحضارية

(1) حول حقيقة مجلة (حوار) وخلفياتها راجع دراسة الدكتور/ غالي شكري (أمريكا والحرب الفكرية) وأيضاً دراسة هامة نشرت بمجلة الكاتب العدد 57 السنة الرابعة ديسمبر 1965 م بعنوان (حقيقة مجلة حوار) للكاتبين/ عبد الجليل حسن وجلال السيد.

وغير منحازة وتسعى في أعمالها إلى الإثراء الحضاري الهادف لخدمة الإنسان وسعادة البشرية.

وتحت هذا الستار يتم برمجة العمل وتنسق فرقه وتوزع إلى ميادين مخصصة لها ومواقع مدروسة ومهيأة مسبقاً كبدائل سريعة وعاجلة لتغطية العجز الذي انتهت إليهالأساليب السابقة. وهو دور قد يبدو جديداً في كيفية استغلاله وبرمجته للمواقف والأبعاد، غير أنه في حقيقته قديم وسبق أن مارسته مؤسسات استعمارية غربية. وهو يأتي في هذا الظرف منسقاً ومرتباً مع ما يفرزه الواقع العربي من تناقض وما يغمره من إحساس بالإحباط وعقب ما تواترت عليه من ضربات واندحاره إلى مهاو مأزومة من الانقسامات والصراعات الجانبية والشكلية وما أوقعه في حيرة من الضياع حول مصيره ومستقبله. وما تتعرض له بالتالي مفاهيمه في قيم الحضارة والمستقبل من اهتزاز يحاول الاستعمار التسلل إليها في محاولة للتأثير فيها مستغلاً ضبابية الواقع العربي القائم. وليعطي الإذن لفرق العمل الثقافي بالتدخل وجاءت فرق العمل هذه على هيئة مؤتمر اسمه (مؤتمر العلائق الدولية) ونشرت نتائج ملخصاته في كتاب بالعربية بعنوان (الإنسان ومستقبل الحضارة العربية) وهو ما أريده أن يكون نموذجاً للكتاب الذي يهدف إلى خدمة غايات استعمارية مشبوهة أحياناً وواضحة في أكثر الأحيان وكصورة من صور الأساليب الأخيرة التي عمد إليها الاستعمار في اقتحام ميداننا الثقافي وفي استخدام الكتاب كوسيلة لهذا الاقتحام وبدعوة عطوفة من مؤسسة (هيزن) الأمريكية.. (وهي مؤسسة أوقف صاحبها جوانب من أعمالها على الاهتمام بالشؤون الحضارية ومساعدة المراكز التي تنظم دراسات إنسانية وتهتم بالإنسان كوحدة

مستقلة . .) . . [1] والفقـرة السابقـة واردة في خلفيـة الغـلاف الأول كتعريف به. ولندخل إلى موضوع الكتاب.

تبدأ مجموعة عمل مهـامها في بيـروت وهى مختصة بـالقضايـا العربية وحيث توجد لها نظائر من مجموعات عمل أخرى تحظى برعاية المؤسسة الخيرية في. . . (اليابان وجنوب شرقي آسيا والهند والشرق الأوسط وأفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية) . . وتتشكل اللجنة المذكورة من مجموعة من أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت بالتعاون مع بعض المفكرين العرب ومجموعة من الأساتذة الأمريكيين والعربيين[2] .

وحيث تتواصل أعمال اللجنة بالتالي في دراسة موسعة لمعطيات الحضارة العربية والعلاقات الثقافية كما تقول وأيضاً دراسة ما توصلت إليه مجموعات العمل الأخرى الموزعة في العالم وتعقـد جلستين بعـد ذلك في إيطاليا برعاية المؤسسة وبمشاركة من مؤسسة أخرى تحظى منها بكرم الضيافة هي مؤسسة (روكفلر) ويفيد (إيلي أديب سالم) المشرف والمقدم للندوة والكتاب بأن . . (غاية المجموعات الـدراسية تحليليـة تأملية وتعتمد عند الضرورة على البحوث الموضوعة . .) . . فهي إذن ذات مهمة تنسيقية فكرية أساسية وأداة توجيه ميداني في إطار الفكـر النظري الذي يستهدف التأثير في الوطن العربي.

---

(1) يورد لائحة كاملة بأسماء المشاركين في الندوة في الكتاب وهو بالعنوان التالي: الإنسان ومستقبل الحضارة العربية ـ أبحاث مؤتمر العلائق الدولية لكبار علماء العالم ومفكريه ـ قدم له الدكتور/ ايلي أديب سالم/ نشر الدار المتحدة للنشر بدون تاريخ.

(2) يقسم الكتاب إلى قسمين، الأول خاص بالمجموعة المعنية بالقضايا العربية والثاني مشترك مع المجموعات الأخرى مع استنتاج عام لأفكار الندوة.

وسأحاول هنا تقديم نبذات مختصرة للنقاط الأساسية في الكتاب[1] .

تقدم الندوة مجموعة من النقاط التي ترى أنها منطلق أساسي لمواضيع البحث والمناقشة وأغلبها يتصل بالتطور الحضاري ومعطيات التنوع الثقافي في الوطن العربي وهي في دلالاتها العامة تعطي استساغة لقبول مثل هذه المواضيع وبكونها معالجات دراسية ليس غير. ولكننا نقف بسرعة عند بندين أساسيين. البند الرابع ويشير إلى (عدم الاستقرار السياسي في المناطق النامية) والبند الخامس ويشير إلى (انخفاض في المجابهات العقائدية والسياسية مما أدى إلى إتاحة المجال لتعاون ثقافي دولي يهتم اهتماماً لائقاً بالوقائع الإنسانية والاجتماعية) .

وسوف أقفز بالقارىء إلى ما يرد بالصفحة (39) من الكتاب ولإمكانية ربط المعنى والمدلول الوارد في البندين السابقين حيث نجد الإفادة التالية. . (. . إن الصراع بين عقيدتين عقيدة القومية العربية وعقيدة الصهيونية (هكذا بالنص) جعل من المتعذر على البلدان المؤيدة للصهيونية تشغيل الأكاديميات .وقد بدأت المعاهد التعليمية الأمريكية تواجه الصعوبات منذ الأربعينات وكلما ساء الوضع السياسي في المنطقة زاد عنف رد الفعل ضد المدارس الأجنبية فقد سيِّست المدارس إلى درجة كبيرة بسبب انتشار الأفكار القومية. .). .

ودعك من التفسير المغالط والمشوه لحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، ولننظر إلى الاعتذار المشوب بالأسف لعدم تمكن هذه

(1) توجد دراسة مطولة لصاحب البحث عن هذا الكتاب وعدد من الكتب الأخرى ذات الهوية الاستعمارية وهي قيد النشر.

المدارس الأجنبية من أداء مهمتها الحضارية بسبب هذه المشاكسة من القومية العربية والتي لم تمكن هذه البلدان المؤيدة للصهيونية من القيام بواجبها (الحضاري) وسط تجمع متخلف مشاكس، وهذا ما توحي به أبعاد الفقرة السابقة، فعليكم يا عرب إذن الدخول في مرحلة الحضارة مرحلة السلام الإسرائيلي ولتكن لكم قدوة في انخفاض المجابهات العقائدية والسياسية في العالم. . ولأنه باستثناء هذه (الأقلية الضئيلة) (ص 20) فإن أكثرية المثقفين العرب. . (تبتغي نموذجاً جديداً يجمع بين التراث الثقافي القديم والنواحي المناسبة من الاديولوجيات والأنظمة الثقافية في العالم المعاصر). . . بمعنى أن يتكيف العرب فكرياً وثقافياً مع الظروف الجديدة ومع ما يتوافق وهذا التعامل (الحضاري)، وحتى في الإطار الديني الإسلامي يتدخل الكتاب بجسارة ويوجه النصح في صفحة (27) إلى علماء الدين. . (بحثهم على تفسير الإسلام تفسيراً مرناً بحيث يتسع لهذه المتغيرات. .) . . وهو يشدد في اللوم على (الدوافع السياسية المحلية) لأن الكثير من الاصلاحات التي أدخلها الاحتلال والانتداب قد تعرقلت بسبب هذه الدوافع بالدرجة التي يقول فيها. . (. . فالمتبرع ـ يقصد الاحتلال ـ لم يعط بسخاء والمستفيد ـ يقصد البلدان المحتلة ـ لم يتقبل العطاء شاكراً) (ص 28) ولم يبق غير أن يدعو إلى إقامة صلاة شكر لهذا المستعمر من قبل هذه البلدان الناكرة والجاحدة لنعمته!

ويتضح الأمر بصراحة أكثر إزاء هذه (الدوافع السياسية المحلية) وهي بالمعنى الصريح الانتفاضات الشعبية وحركات التحرر المقاومة للاستعمار فيعتبرها أمراضاً ناجمة عن الحالة النفسية والضرورات الملحة. غير أنه لا يلبث أن يدعو إلى الاطمئنان بأن. .

(.. هـذه الأمراض المجتمعيـة لا ينفـرد بهـا العـرب دون سـواهم) ص 32 ولا بأس الآن أن يصل صراحة إلى إدانة (الثورات العـربية) ولنتأمل هذه الفقرة جيداً، يقول (.. يحرص العرب على أن تقع هذه الثـورات في وقت واحد إذ أنهم لا يطيقون انتـظار عمليات التـطور البطيء التي تمتد قروناً لتحقيق أهدافهم، وأكثر أهـدافهم الحاحـاً هو البقاء في هذا العالم المتدافع والاحتفاظ بنوع من الهويـة الخاصـة..) ص (32).

إن المعنى الحقيقي من وراء هذه الفقرة هـو دعـوة العـرب إلى التخلي عن الثورة وانتظار التطور البطي الذي يأتي على مهله وعبر قرون طـويلة.. وأنتم العـرب مـاذا يهمكم أكـثر من مكـان يحـافظ عـلى هـويتكم؟... وما الذي يحدث لـو اغتصبت منكم قطعـة أرض أو قطعتان ما دامت هويتكم موجودة؟

بل هو يتمادى إلى نصح العرب في مقابل تعاونهم ونيلهم لثمار الحضـارة أن.. (يقتضي هذا التعـاون من جانب العـرب تحولاً عن المواقـف السياسية ومواقف مراكز القوة التي تتستر وراء الشعارات..) ... ص (40) ولا يفوت الكتاب أن يربط بين هدفين: هدف سياسي وهدف تبشيري ولا يقل خطورة عن الهدف السابق في فصل بعنوان (الخبرة الثقافية المتبادلـة في التعليم) فيتحدث عن (الخبـرة اليسوعيـة والخبـرة البروتستـانية) وهي المعـاهد التي أنشئت عن طـريق التبشير الديني. ومع اعترافه مثلاً بالدور التبشيري الذي استهلت به الجامعة الأمريكية منذ تأسيسها سنة 1866 م فهو يعبر عن أسفه لأن التحولات السيـاسية لم تعط الفـرصة لـلاستفادة من هـذا المجال (ص 44) وهو ينصح في هذا الخصوص بـ (تقبل المنتظم العلماني) لكي تدخل هذه

المعاهد إلى البلدان المتخلفة وتساهم بدورها الحضاري التبشيري وهو يدعو أكثر إلى (. . أن يحرر المواقف التقليدية والدينية لتصبح أكثر تقبلاً للأفكار والمؤسسات التي فرضت عليه منذ قرنين) وهو يضع كلمة (فرضت) وسط علامتين والواضح أنه يقصد تلك المعاهد التي تشكلت على أساس تبشيري وبقوة الاستعمار. والكتاب فوق ذلك يحتوي على مجموعة من (النصائح الثمينة) التي يقدمها للعرب من أجل أن ينفتح حضارياً ويتسع ترابطهم الثقافي ولكي تشتد علاقاته بالغرب وبالأخص (أمريكا). ويعطي مثلاً نموذجياً هو (وكالة غوث اللاجئين) كدليل على سخاء أمريكي أخوي وأيضاً يذكر مساعدات مؤسستي (فورد) و (روكفلر) وغيرهما من أجل تطوير العلوم والتقنية التكنولوجية لهذا العالم الذي عاني (أزمة تخلف حضاري وثقافي) ولا ينسى في هذا المقام من السخرية تناقض هذا العالم المتخلف مع تقدم العلوم فيقول بالنص. . (. . ليس من المستغرب أن تجد دماغاً الكترونياً ـ كمبيوتر ـ في مجمع تقليدي مثلاً وقد علقت عليه خرزة زرقاء لوقايته من الحسد. . ؟) (ص30) ولا تفوتنا الإشارة إلى (النصائح الأخرى) التي تقدمها بقية مجموعات العمل المتعلقة باسيا واليابان وأفريقيا وغيرها وكلها نصائح ثمينة وهامة ومشجعة للانضواء تحت شعار أمريكا.

هذه هي النتائج التي ينتهي إليها هذا الكتاب! وهو ثمرة جهود واضحة وصريحة لمجموعة الكوادر الثقافية التي أنتجتها جامعة بيروت الأمريكية وبهدي من مخططات مؤسسات استعمارية أمريكية مثل مؤسسة (هيزن) الخيرية التي تتخذ من الفكر والكتاب مادة من مواد التوجيه السياسي والثقافي وأداة من أدوات التأثير مثل هذا الكتاب المطبوع بالعربية وعن طريق دار نشر عربية ولا بأس أن يكون ذلك

تحت ستار العمل الخيري من طرف مؤسسة معينة ومشغولة بمأساة الانحدار الحضاري في العالم.

ومن الملاحظ أن الكتاب المطبوع بالعربية مغفل من تاريخ طباعته ونشره حتى لا يكون توقيته الزمني متعارضاً مع ضرورات انتشاره وتوزيعه ومع معطيات الأحداث والظروف خاصة في لبنان. . وحتى لا يكون الربط بين هذه الهدية الحضارية و (الهدية) الأخرى التي قدمتها أمريكا المتمثلة في العدوان والاحتلال الصهيوني.

وبعد، فهذا الكتاب عينة نموذجية لكتاب استعماري ومن وحي مؤثرات أجنبية تصنع من الكتاب وسيلة وأداة لخدمة أهدافها وأغراضها ومن بعض وسائل النشر العربية مطية سهلة لترويج هذه النوعيات من الكتب الاستعمارية وإثراء سوق النشر بها.

ومما يلفت النظر أيضاً في هذا الكتاب، وهو ما يتصل بخصوصية هذه الدراسات وما سبق الإشارة إليه، أنه يكشف عن حقيقة الصراع الأمريكي الأوروبي في محاولات الاحتواء وفرض قيم ثقافية سائدة وخلق تيارات مضادة لكل نوعية. وإذا كانت في البداية متصلة بالتنازع الديني بين اليسوعية والبروتستانية فهي هنا تتحول إلى صراع سياسي واضح بين أمريكا وأوروبا. فهذا الكتاب مثلاً يتبنى وجهة النظر الأمريكية بالكامل وفي الوقت نفسه يدين ويهاجم المؤثرات الأجنبية الأوروبية وبالأخص (الفرنسية والانجليزية) فيقول حول النتائج التي ترتبت عن احتلال فرنسا للجزائر (إن الاحتلال العسكري الغربي للجزائر فرض ثقافة جديدة على تلك البلاد كادت أن تقطع كل صلة بين الجزائريين وثقافتهم العربية القومية ويصدق

هذا أيضاً على معظم شمالي أفريقيا وكذلك على (الجيوب) في دول شرقي البحر الأبيض المتوسط)... ويشير إلى عواقب اللقاء بين الثقافتين العربية والفرنسية فيقول بأنه.. (.. أدى إلى ظهور نخبة صغيرة متفرنسة جداً من الناحية الثقافية معزولة عن العربية لغة وثقافة كما أدى إلى تشويه كبير في الثقافة القومية..).. ويعبر أيضاً عن فشل الثقافة الفرنسية في تغيير العناصر الأساسية.. (.. لثقافة الجماهير أي الإسلام واللغة العربية) (ص 26) ويذكر بصراحة بعد ذلك أن الغرب قد أدخل مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية عصرية إلى الشرق الأوسط.. ويبين صمود العرب في وجه هذه المؤسسات.. (مثل جميع الشعوب الشرقية الأخرى..)..وينصح في النهاية الجامعات العربية بأن.. (.. تتحرر من شبح الجامعات الغربية) (ص 31) ويبرز الأسباب التي أدت إلى فشل المدارس الأجنبية الغربية إضافة إلى (ظهور العقائد الاشتراكية والقومية) إلى كراهية المنطقة لسياسة فرنسا وبريطانيا (ص 39). وأي حب يكون هنا للمنطقة؟ فالكتاب دليل المنطقة إلى الحب الصحيح.

وقد يكون من ترابط الأشياء هنا الإشارة إلى وقائع المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقد برعاية (اليونسكو) في مدينة المكسيك في 26 يوليو 1982 م وإلى ذلك الهجوم الذي شنه وزير الثقافة الفرنسية على السياسة الثقافية الإعلامية الأمريكية وأنها تريد فرض سيطرتها على الثقافة والاعلام في العالم وحدد في هجومه النقاط التالية:

أ - إن أمريكا فضلاً عن استعمارها الدولي مالياً فإنها تسيطر أيضاً على وسائل الإعلام الجماهيري في العالم وأننا في خطر أن نصبح

كالشاطر والمشطور في أشداق مؤسسات تبسط ظلها على العالم بأسره.

ب ـ إن السيطرة الأمريكية على وسائل الإعلام الدولي تشجع على تدمير الثقافات وخاصة ثقافات الشعوب الصغيرة.

جـ ـ وإن قبضة أمريكا على الاقتصاد العالمي سوف تؤدي إلى السيطرة على أذهان الناس إذا سمح لها بالمضي فيما هي بسبيله.

د ـ إن الولايات المتحدة تغرق العالم بخاصيتها الثقافية فتسبب في نشوء تضخم دولي[1] وشاركته وزيرة الثقافة اليونانية في الهجوم والتأييد لوجهة نظره بقولها انها.. تشعر بالانزعاج لسيطرة الولايات المتحدة في الميادين الثقافية في العالم.. (إننا نتعرض للغزو عن طريق السراويل الضيقة الزرقاء والأفلام والموسيقى).

وإذا كان أحد المندوبين الأمريكيين قد رد بخبث حول هذه النقاط بقوله: لا تصغوا للأنباء الكاذبة.. إن فرنسا تعمل أيضاً على تصدير ثقافتها وتفعل كذلك دول عديدة أخرى.. فالحقيقة من وراء كل ذلك أن دول العالم الثالث مستهدفة لمثل هذا العدوان الاستعماري في المجال الثقافي وعلى اختلاف مواقعه ومنطلقاته وبوجه خاص ميادين النشر العربي وشؤون الكتاب بأوجهه المختلفة وباعتباره البوابة الموصلة والمؤدية إلى تحقيق ما هو مطلوب من السيطرة والاحتواء

---

(1) راجع مجلة العربي العدد 289 ديسمبر 1982 م من دراسة بعنوان تقرير من داخل ثاني مؤتمر عالمي للقمة الثقافية بقلم سليمان موسى والفقرات منقولة عنها.

والتأثير بشكليه المباشر وغير المباشر . وليس أدل على ذلك من الكتاب المذكور سابقاً كنموذج والذي لا يجعلنا بحاجة إلى التساؤل عن أهدافه ومراميه ولا عن غايات ذلك المؤتمر للعلاقات الدولية الذي كان الكتاب نتاجاً لمخصصات مواده.

ولا أدري إن كان العامل التجاري وحده هو الذي يدفع بعض دور النشر العربية إلى التعامل مع هذه النوعيات. . المشبوهة. . والمشبوهة جداً. . وأسئلة كثيرة تتوارد مع مجموعة من العناوين لكتب مطبوعة بالعربية وتكشف عن ارتباطات ومؤثرات أجنبية يطول المجال كثيراً لو حاولنا استعراضها وتقديم إفادات عنها.

وإذا كانت عوامل التأثير الأجنبي قد توزعت وتنوعت في مضمار النشر العربي بالذات وبحسب مخططات تصاعدية وبدائل مهيأة مع مختلف مراحل التحول والتطور الاستعماري وبأقنعة مناسبة لمختلف الظروف فإن تسربها الخطير يأتي في المقام الأول تحت ستار من التضليل العلمي والتعتيم الثقافي وباسم معالجات البحث العلمي والدراسة الرصينة وتحت ضرورات موجبات العصر الحاضر الذي يضج بالقلق والتوتر وضيق الوقت وتزاحم المواد الثقافية المطبوعة وتضخمها، وقد صار من المتعذر على الإنسان في حدود قدراته الخاصة الإلمام بها والإطلاع عليها ـ وهذا الرأي منقول من أحد الكتب التي تعمد إلى التغطية بواجهة علمية متخصصة ولأن. . . (. . إحدى السلبيات الخطيرة للكتاب هي حجمه المادي الذي قد يعتبر نسبياً حجماً مزعجاً. .) . . وبالتالي إزاء هذا الحجم المتزايد من الكتب المطبوعة والذي يعتبر ـ حسب قول الكتاب ـ عبئاً على المكتبات في العالم فإن وسائل التوجيه الأمريكي والتي تتسلل من خلف هذا

الكتاب تقدم النصح للناشر بأن يهتم بنظرية جديدة اسمها. . (نظرية ضغط المعرفة). . والتي ترى أنها ضرورة حتمية بل وان الاحتمال يؤدي في المستقبل القريب إلى طباعة الكتاب على ورق الـ (bible) وهو الورق الخفيف والرفيع وأيضاً إلى ضرورة ضغط النصوص واستعمال (الميكروفيلم) والاستعانة بالعقول الإلكترونية كبديل عن الكتاب وهي تعطي (نموذجاً أمريكياً) كمثل لهذه الظاهرة فتقول. . (. . في الولايات المتحدة يمكن أن نحصل الآن بسهولة على كمية خيالية من المعلومات بفضل خدمات التبادل الموجودة في المكتبات. فمثلاً يمكن للأستاذ أن يطلع بطريقة دقيقة على أي موضوع دون أن يتحرك من القسم الذي يقوم بالتدريس فيه داخل الجامعة وما هو ممكن في الولايات المتحدة سيكون ممكناً غداً على المستوى الدولي. .)[1] . .

ومثل هذا التطور العلمي في تيسير المعلومات حقيقة لا مجال لانكارها أو مناقشتها في هذا المقام ولكن ما يعنينا هنا هو الافصاح عن غايتين تهدف إليهما مثل هذه الإفادة تحت واجهة علمية مبطنة الأولى أنه جيء بها كبديل للتعامل مع الكتاب وأن مثل هذا التطور سوف يقلل من أثر الكتاب ودوره الثقافي، والثانية أن الولايات المتحدة هي النموذج والمثل الذي ينبغي الاقتداء به.

وتأتي فقرة أخيرة في الكتاب تعطي إيحاء بالوضع المستقبلي فتقول. . (لقد كان امتلاك عشرة كتب في العصور القديمة يعد ميزة كبرى لا يتمتع بها إلا القليلون. أما في عصر النهضة فقد كان امتلاك

---

(1) صناعة الكتاب بين أمس واليوم ـ سلسلة قضايا الساعة/ ترجمة الدكتورة رجاء ياقوت صالح مطابع الأهرام التجارية ـ 1977م.

مائة كتاب شيئاً عادياً. ونحن نتساءل الآن كم سيبلغ عدد الكتب التي يجب أن يمتلكها الباحث المتخصص غداً. .). .[1].

إن السؤال الذي يتوارد بالحاح هو: هل تخدم مثل هذه الدعاوى المتسترة بلعبة التطور العلمي قضية الكتاب العربي؟. . وما هو المؤثر الذي يمكن أن يحدثه استيراد مثل هذه المعالجات ونقلها إلى ساحة النشر العربي وبهذا الشكل المضخم حول التشكيك في مستقبل الكتاب إزاء التطور التكنولوجي والدعوة الحارة إلى نظرية ضغط المعرفة[2].

ونصل إلى تحديد مجموعة من النقاط التي تدرجت عليها المؤثرات الأجنبية وسلكتها طريقاً للاحتواء والسيطرة على الكتاب وهي:

1 ـ كتب أعدت وطبعت ونشرت بانتماء وتبعية فكرية من طرف مؤلف عربي من ناحية، ومن طرف ناشر عربي من ناحية أخرى.

2 ـ كتب طبعت ونشرت عن طريق مؤسسات ذات واجهات علمية مثل جامعة بيروت الأمريكية وعدد من المعاهد الأجنبية الأخرى.

3 ـ كتب تم إعدادها بالتنسيق مع مؤسسات أجنبية وترجمت إلى العربية عن طريق دور نشر عربية بصفة غير مباشرة (مؤسسات

---

(1) المرجع السابق نفسه ص143 وخاتمة الكتاب تضمين لوجهة نظر أمريكية.

(2) سبق لمؤسسة (فرانكلين) أن أصدرت بالعربية مجموعة من الكتب التي تتناول شؤون الكتاب في مختلف جوانبه مثل (نشر الكتاب فن) و(صناعة الكتاب) وغيرها وهي في مجملها ونتائجها تضمين لوجهة نظر أمريكية.

مثل فورد وروكفلر وهيزن).

4 ـ كتب أعدت وطبعت بإيحاء من جمعيات مشبوهة معنية بقضايا الوطن العربي مثل (جمعية أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكان) وغيرها.

5 ـ كتب تولت طباعتها ونشرها مؤسسات أجنبية داخل الوطن العربي بصفة مباشرة وبالتعاون مع دور نشر عربية مثل مؤسسة (فرانكلين) ـ ومؤسسة أجنبية تعمل الآن على ترويج منشورات قصصية مترجمة مثل (روايات عبير) الصادرة عن مؤسسة (هارلكوين) بقبرص وهي تقوم بالدور نفسه الذي كانت تقوم به روايات الجيب الاستهلاكية.

6 ـ كتب استخلصت من نتائج ملتقيات ومؤتمرات واضحة الارتباط والتعامل مع المصالح الاستعمارية.

7 ـ كتب تندرج في مظهر علمي أو معيار دراسات تاريخية متصلة بالتراث مثلما يقوم به معهد الاستشراق في ألمانيا الغربية ومنشوراته المتعلقة بالفرق والمذاهب الإسلامية.

ويتضح دور هذه المؤثرات في مجال المواد الثقافية الموجهة للأطفال والتي تطبع بالعربية وتنشر على نطاق واسع وتأتي في أكثر الأحيان على هيئة نقل وترجمة واقتباس من كتابات أجنبية وتقديم نموذج أجنبي للاقتداء بها والعمل على ترسيخها كمعيار بطولي في ذهنية الطفل العربي.

ولا يفوتنا الإشارة إلى الدور الآخر الذي يعتبر مكملاً لمحاولات التأثير على الكتاب، وهو ما تقوم به بعض النشرات والمجلات الدورية مثل مجلة (حوار) ومجلة (أضواء) وبعض الملاحق والصفحات الثقافية لصحف مثل (النهار) وبعض الصحف والمجلات التي تصدر حالياً في مصر وكلها تساهم في تعميق المؤثرات الأجنبية على الكتاب العربي وإثراء المواد الثقافية التي تنشرها بهذه الموحيات الأجنبية.

وتتضح أخيراً، وفي سياق الواقع الراهن، حقيقة التعاون القائم بين عدد من دور النشر العربية وبين متجهات هذه المؤثرات وبأشكال متفاوتة يصل أحياناً إلى تبنيها الكامل لنوعية معينة وثقافة أجنبية معينة. وعند البعض منها نجدها تنشر مواد مطبوعة في كتب عربية تبشر بوجهة النظر الأمريكية وتطرحها كأسلوب ثقافي وصياغة معرفية تاريخية إنسانية مثل كتاب (المائة الأوائل) وغيرها من النوعيات التي تختار شخصيات متفرقة وباختلافات متميزة وتقدمها كنخبة مختارة من الشخصيات الإنسانية.. ولا بأس أن تضع شخصية (محمد) النبي مع شخصيات أمريكية جديرة بأن تكون من الأوائل حسب زعمها. وأيضاً تقوم بعض دور النشر بنقل كتب مترجمة إلى العربية وتعطي حيثيات موادها قناعة كاملة بوجود (إسرائيل) ليس كدولة وكيان سياسي فقط وإنما كحضارة مؤثرة في المنطقة وبمميزاتها الخاصة وبطبيعة انتمائها الحضاري وبديهيته إلى الشرق الأوسط مثل كتاب بعنوان (علم الاجتماع الحضري) (التمدين في الشرق الأوسط) تأليف/(ف. ف كوستللو) ترجمة أبو بكر بقادر ونشر دار

القلم / بيروت وبتشجيع من جامعة الملك عبد العزيز.

ويطول بنا الحديث لو استعرضنا حيثيات الواقع الراهن للنشر العربي وعوامل المؤثرات الأجنبية المنسحبة عليه. والسؤال الذي يفرض نفسه ضمنياً هو عن أسس الحماية ومقوماتها التي نواجه بها هذه المؤثرات وفي مختلف جوانبها المتواجدة على الخريطة الثقافية للوطن العربي، فالحقيقة الأولى التي تواجهنا هي أننا نفتقد العمل الجماعي المنسق والتخطيط المشترك لحماية وسائلنا النشرية. وانعدام استراتيجية عربية مركزية في هذا المجال الحيوي من شأنه أن يوجد دائماً مجموعة من الثغرات رغم ما يمكن أن تقوم به جهة قطرية واحدة بمفردها من جهود. وبالتالي فإن دور النشر العربية تتحرك في مدار معزول وانفرادي وفي نطاق مصالح تجارية على الأقل مع المواد الثقافية الأجنبية وبمقاييس متعارضة واحتياجات الثقافة العربية وبما هو مطلوب من تحقيق إضافات جديدة لها في المضمار المعرفي بمعناه الحقيقي والإنساني. فنحن مثلاً بحاجة إلى ترجمة ونقل الثقافة الأمريكية كإبداع له خصوصياته ومكتسباته ولكننا لسنا بحاجة إلى زرع وجهة النظر الأمريكية وتقديمها في تكوين مبشر بها ويضعها في سياق الأمثولة التي يقتدى بها.

إن المسألة ينبغي أن تتحدد أصلاً في كيفية التعامل مع الثقافات الحقيقية والأصيلة للشعوب بمعزل عن المؤثرات الاستعمارية الهادفة إلى السيطرة والتبشير والاحتواء وهو ما يحتاج إلى تأطير معرفي هادف وجاد وملتزم بما يحقق لثقافتنا العربية أبعاداً جديدة وتلاحماً وامتزاجاً مع الثقافات الأخرى دون سلب لمقوماتنا أو احتواء لها ولأن السدود

والحدود لا يمكن أن تصنع أو توضع بين الثقافات الإنسانية ولأن المعرفة حق طبيعي لكل إنسان والثقافة في أصدق معاييرها مكتسب إنساني ينبغي الحرص على تنميته وازدهاره وتأكيد تلاحمه وترابطه، غير أنه ينبغي أيضاً وضع مقومات حمايته وصيانته ولأن الاستعمار لا يتورع عن استغلال مثل هذا السلاح الشريف خدمة لمصالحه وأغراضه وترويجاً لسياساته وأفكاره.

وليس من شك في أن الناشر العربي على بينة كاملة بهذه العوامل وبقدرته على التمييز بين الثقافة في أثرائها الإنساني وكحقل من حقول المعرفة المتطورة التي تقتضي الضرورة ربط الصلة بها وبين المحاولات المشبوهة والدخيلة والتي تصنع من الكتاب وسيلة استعمارية مغرضة.

ويخيل إليَّ أحياناً أن بعض دور النشر عندنا تفتقر إلى خاصية الانتقاء والحذر في الاختيار فتقع بذلك في محظور المؤثرات الأجنبية بصفة غير مباشرة وبتأثير الدعاية الصهيونية المبطن. وكمثال على ذلك كتاب مترجم يهاجم (الشيوعية) وهو بهذا العنوان يدينها ويقحم بين مواده محاولات تبرير لموقف (.. أنور السادات الشجاع في طرده للخبراء السوفييت).. وينتهي بدلالة معبرة وموحية إلى منطقية شجاعته وإقدامه على زيارته الخيانية للقدس. وهذه مسائل لا علاقة لها بالشيوعية بقدر علاقتها التبشيرية بوجهة نظر معسكر إسطبل داوود. وكتب أخرى كثيرة مشحونة بمثل هذا التأثير.

وهذا الفراغ الذي نواجهه في سياق اعتماد التخطيط المشترك

والموحد من شأنه أن يضع عبئاً كبيراً على عاتق اتحاد الناشرين العرب عليه أن يقوم به ويتحمل مسؤوليته باعتباره الجهة الأكثر قرباً من قضايا النشر العربي عموماً والمخول عملياً بمثل هذه البرمجة . .

لذلك أقدم المقترحات التالية :

أ - على المستوى النظري :

1 - أهمية إقامة حلقة دراسية حول المؤثرات الأجنبية في شكلها الاستعماري على الكتاب العربي برعاية اتحاد الناشرين العرب ومشاركة مؤسسات ثقافية وعلمية عربية ومساهمة مجموعة من الباحثين والدارسين العرب .

2 - تكليف مجموعة من الباحثين العرب بإعداد مسح دراسي شامل لمنشورات مؤسسة استعمارية مثل (فرانكلين) وغيرها وتبيان مضامينها وغاياتها .

3 - إعداد قوائم بعينات الكتب الصادرة بالعربية ذات المتجه الاستعماري والخاضعة للتأثير الأجنبي ليكون المواطن العربي على بينة منها .

ب - على المستوى العملي :

1 - الدعوة الفورية لاتحاد الناشرين العرب لإعداد مخطط مركزي شامل يستهدف التنسيق بين مختلف وسائل النشر في الوطن العربي وإيجاد مقومات حمايته ومواجهته للمؤثرات الأجنبية، وتكليف فريق عمل بالإعداد العاجل .

2 - دعوة الناشرين العرب إلى عدم التعامل مع الكتب ذات المتجه

الاستعماري وتحديد الوضعية القانونية في حدود الصلاحيات المخولة للاتحاد.

3 ـ دعوة الأدباء والمثقفين العرب إلى فضح مثل هذه الكتب وكشف حقائقها وما تفصح عنه من أغراض.

4 ـ دعوة الأدباء والكتاب والمفكرين والناشرين العرب إلى مقاطعة الندوات المشبوهة التي تقوم تحت ستار ثقافي حضاري وبخلفية استعمارية مثل (مؤتمر العلائق الدولية) ومؤتمرات (جمعية أصدقاء الشرق الأوسط).

5 ـ التوصية لوزراء الثقافة العرب والمعنيين بشؤون النشر والثقافة والفكر بضبط مقومات المقاطعة لمثل هذه الكتب وناشريها.

6 ـ التوصية بالتشجيع والدعم مادياً ومعنوياً للمؤلف والكاتب العربي في مواجهته لمحاولات الغزو الثقافي.

7 ـ التوصية بتوفير السبل الملائمة للناشر العربي ليقوم بمهامه في إطار وعيه القومي وإدراكه لمخاطر هذه المؤثرات الأجنبية على قضايا أمته.

8 ـ دعوة الناشرين والمثقفين العرب للوقوف في وجه محاولات التطبيع والتصدي لأساليب التسلل التبشيري لمعسكر اسطبل داوود.

9 ـ مخاطبة الهيئات والمؤسسات الدولية حول ما يقوم به العدو الصهيوني من تزوير وسرقة لأعمال الناشرين العرب.

تراثنا العربي
والمتجهات السائدة في نشره

يتضح جلياً في سياق طبع ونشر وتسويق الكتاب العربي، ارتفاع مؤشر المواد المطبوعة المستقاة من تراثنا العربي والاسلامي، وتزايده المتضخم بشكله الكمي خلال الفترة المتصلة بالستينات وتنامي تصاعده في مرحلة السبعينات، وحتى اليوم، ونحن في منتصف الثمانينات، نجد مثل هذه المواد تحظى بأفضلية خاصة وإقبال مطرد بما يشبه التسابق الحثيث من طرف أجهزة النشر العربية على مختلف أصعدتها ومواقعها.

وهي مسألة قد تحسب بمقياس خصوصي في مدلول الظاهرة الصحية عندما يندرج أمرها في نطاق العناية بهذا التراث والحرص على نشره والتعريف به والعمل على إيجاد مقومات الاستفادة منه، من خلال نشره وتكريسه كمعلم من معالم التنوير والتأصيل الفكري والحضاري لذلك التراث، تجاه حاضرنا الثقافي المعاصر.

غير أنها حين تتحول إلى موجة عالية ومضخّمة، وباندفاعة عشوائية موصولة الهيجان ومتواترة الأهواء والنوازع والأهداف، ومفتقرة في الوقت نفسه إلى مقومات التوازن والتوافق والانضباطية

الواعية والمتفتحة بإدراك متكامل لمنطلقات التأصيل والإحياء ومقومات الاستفادة الفعلية وحيث لا يكون الأمر هنا أكثر من حالة تجسيد لما يعرف في سوق التعامل التجاري بعملية (الإغراق) المتضخم، وبالتالي تتخذ موقع البديل القائم بسيطرته ومؤثره وباستئثار بهذه العناية كتعويض عن الحاضر ومعطيات معايشته وتنعكس أيضاً بمظهر الانكفاءة المحمومة نحو الماضي باعتباره الأكثر جدوى والأقرب نفعاً وبمنطلق القاعدة التي تقول ليس في الإمكان أبدع مما كان.

فهي بهذا المعنى لا تتحول إلى ظاهرة غير صحية فحسب، وإنما هي تمثل مشكلة صعبة وشائكة من المحتمل أنها تحتوي على عوامل الإعاقة والإحباط بدرجة مغايرة ومناقضة لمتطلبات الاستفادة من هذا التراث ومعطيات إحيائه وتأصيله في معياره الحضاري ومساره المتنامي والمتفاعل بضمير الأمة ومنطلقات يقظتها وتقدمها.

ومن الواضح أن المسألة على مختلف أشكالها وحيثياتها وعلى تعدد تفاصيلها هي بحاجة إلى معالجة هادئة ومتأنية وموسعة، وإلى طرح وجهات النظر المتعددة بشأنها، وإلى الاهتمام بشكل خاص بما تطرحه الخبرات والتجارب العربية المتصلة بالعمل في مجال التراث والاستنارة بوجهات نظرها واجتهاداتها، وفي الوقت نفسه الحرص على تبين وتفهم التركيبة العامة للمتجهات السائدة في نشره، وفي مختلف ميادينه ومواقعه.

وأيضاً ضرورة تتبع الخطوات الأولى التي اتجهت إلى العناية بالتراث وإحيائه في مسارها التاريخي وبتحديد مختصر ومركز ثم نصل به إلى حاضر هذه المتجهات السائدة ووضعيتها الراهنة.

ومن المفيد القول بداية إن عدة عوامل قد فرضت بمؤثرها على مجالات النشر العربي لتجعل من العناية بالتراث ظاهرة بارزةومسيطرة على السطح، وفي أكثر الأحيان تأتي على هيئة ضغوط خارجية ينساق الناشر العربي وراءها وتجبره حالات ومقتضيات الظروف القائمة على السير معها وعلى إقحامها داخل ثوب من التعامل التجاري، من أهمها انعكاسات الواقع العربي المتردي والإحساس المثقل بالتمزق والضياع وخاصة في حالات الهزيمة والانكسار حيث ينتفض المواطن العربي متشبثاً بأصوله وجذوره باعتبارها البديل والأداة المعوضة عن الواقع المرير الذي يعيشه وحيث يكون أشبه بالغريق الذي يتمسك بقشة الأمان والثبات.

وليس من شك أن لمثل هذا الدور الذي يقوم به التراث في حياة الأمة العربية أهميته وقيمته الحيوية، غير أنّ من الموجبات الأساسية إزاءه أن يجري توظيفه من خلال قنوات واعية ومدركة ومتحسسة للقيمة النوعية التي يمثلها هذا التراث كقوة فاعلة وإيجابية داخل العقل العربي ومحرّضة لمقومات وعيه وليس كأداة سالبة ومسيطرة بضبابيتها وتعتيمها عليه ووضعه داخل شرنقة من الماضوية الميتة في فلك مضامينه التي يطرحها[1] وحيث يتخذ في شكله الفوقي ظاهرة الإغراق المشار إليها وبمعياره التجاري في المقام الأول.

وإذا كان الناشر العربي قد قدم لهذا التراث خدمات جليلة

(1) من المفيد مراجعة ملف له أهمية وثائقية متميزة حول ـ التعامل مع التراث ـ من إعداد وعرض المرحوم طلال رحمة وبمشاركة كل من ميشال آلار ـ صبحي الصالح ـ حسين مروة ـ أدونيس ـ زكي نجيب محمود، مجلة (الحوادث) العدد 1975/4/18/962م.

وهامة يتوجب الإشادة بها ودون أي رغبة مسبقة في غمط حقه (التجاري) الذي يتعامل به على أرضيات عربية متعددة، فإن غاية الأمر هنا أنه قد إنتهى به إلى التعامل مع هذه المواد التراثية على نسق فردي وفي حدود خصوصيات ذاتية متصلة به ومؤثرة لخطوط توجهاته.

ورغم ما لهذه الفردية من جوانب إيجابية، خاصة في الفترة المتصلة بالبدايات الأولى في العناية بهذا التراث وإحيائه، فان جوانبها السلبية كانت أكثر احتواء أو أشد بروزاً وأدت في النهاية إلى تركيز هذه العناية في نطاق الظرفية الفردية وفي محيطها الخاص بها، وفي أكثر الأحيان يكون مخالفاً للقيمة النوعية والموضوعية وبمعنى آخر يكون مغلباً لمتطلبات التسويق التجاري، ولنواحي أخرى متصلة بدورها بقناعات الناشر وإنتماءاته.

ومحصلة كل ذلك أن هذا التلاقي الفردي لا يصل في النهاية إلى الغاية المرجوة والمطلوبة في مجال العناية بالتراث والعمل على إحيائه وتأصيل مؤثره ودوره الحضاري كأداة قوة ناهضة ومحركة ومتنامية التفاعل والتلاحم بالتحولات الحاضرة، وبالمعنى الأكثر دقة كمعيار تنويري مترابط عصرياً بتأصيل مضامينه وتعميقها واستيعابها بالدرجة التي تتحول فيها إلى إرادة صانعة ومساندة لمنطلقات الحاضر الفكري والثقافي.

فالأعمال التراثية هنا، وفي منعرجات هذا التلاقي الفردي ومنعكسات تعامله، ومع اختلاف النوايا والمقاصد والأهداف الفردية الجادة في خدمة التراث، فإنها لا تتجاوز في معظمها مفهوم (البضاعة) المتراكمة والمطروحة للعرض والطلب، والقابلة للرواج والتي لا تمثل

في الغـالب مشكلة تخزين وحيث يتكفـل الاستهلاك بنفـاد كميـاتهـا وطلب المزيد منها.

والمقصـود هنا أن هـذا التعامـل الفردي في جـوانبه التجـارية المباشرة والشديدة الإلحاح يأتي مناقضاً لمعطيات الإحياء والاستفادة من التراث، وقد يكون للناشر العربي في نطاقه الفردي عذره ومبرره طبقاً لطبيعة حاجته إلى تغطية تكاليفه الطباعية. غير أن النظرة إلى التراث بمقاييسه الاعتبارية ودوره المحسوب عليه ينبغي أن تكـون أعمق من ذلك وأبعد مدى وأكثر ضرورة في تبيّن حقائقها ومواصفاتها الواسعـة والعريضة من تلك الحـدود الفرديـة أو المصلحة التجـارية المتعجلة. وهو ما يدفعنا أولاً إلى إلقاء نظرة متابعة تاريخية حول الخطوات الأولى التي تكونت ونشأت ـ عربياً ـ في مجال العناية بكتب التراث وتحقيقها ونشرها واستنتاج خبراتها واستخلاص تجاربها.

ولعل أهم ما يلفت نـظر الباحث في هـذا الشأن ومما يتوجب الإشارة إليه بوضوح، أن هذه الخطوات المبكـرة لم تنشأ في بـداياتهـا الأولى أو تتكون فردياً، وإنما ظهرت ـ في أكثرها وأشهرها ـ على هيئـة مساهمات جماعية مشتركة ارتكزت أساساً على مجال العناية بهذه الكتب التراثية والعمل على إحيائها ونشرها.

وكان من أهم الحوافز الدافعـة إلى تحركهـا ـ قوميـاً ـ وإلى قوة تحملها وشدة مثابرتها المسارعة إلى أخذ زمام المبادرة من يد الجهود الاستشراقية التي كـانت سباقـة بحق إلى العنايـة بهذا التـراث ونشر العديد من ذخائره وكنوزه. ومما لا سبيل إلى نكرانه أن هـذه الجهود الاستشراقية قد انبسطت بسيطرتها عليه ولدوافع وغايات مختلفة قامت بخدماتها على سياق نسبي وعلى تواتر أساليبها ومتجهـاتها في التـركيز

على الدلالات والمظاهر الإيجابية والسلبية وتمحيصها بأبحاثهم ودراساتهم.

ولم تكن تلك الجهود العربية - الناشئة - صادرة عن ردة فعل معاكسة فقط ضد ذلك النشاط - الأجنبي - وإنما هي في الواقع كانت بمعنى أكثر دقة تعبيراً وتجسيداً لحاجة عربية عميقة الضرورة وقوية الإلحاح وفي مجال حيوي متصل بصميمية التكوين الثقافي ومقوماته الحضارية والتاريخية للأمة العربية، وتأكيد حضوره المواجه لمحاولات الاحتواء الأجنبي، وكما يقول الأستاذ عبد السلام هارون:

.. (.. ولقد كانت فكرة إحياء التراث والنشاط فيه فكرة قومية قبل أن تكون فكرة علمية. فإن طغيان الثقافة الأوروبية والنفوذ التركي وضغطه كان يأخذ بمخنق العرب في بلادهم فأرادوا أن يخرجوا إلى متنفس يحسون فيه بكيانهم المستمد من كيان أسلافهم في الوقت الذي ألفوا فيه الغرباء من الأوروبيين يتسابقون وينبشون كنوز الثقافة العربية فانطلقوا في هذا السبيل ينشرون ويحييون، إذ كانوا يرون أنهم أحق بهذا العمل النبيل وأجدر...)..[1].

هذا إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى التي هيأت لكتب التراث العربي بتحقيق وطبع ونشر الكثير من آثاره ومصنفاته في بلاد غير عربية وأن تأخذ زمام السبق في ذلك مثل الهند وتركيا وإيران بالتعاون مع عدد من (جمعيات الاستشراق). وإذا كان لمثل هذه الجهود نتائجها الجيدة والهامة وبخطواتها المبكرة في التعريف بالتراث العربي

---

(1) كتاب - التراث العربي - تأليف عبد السلام هارون ص 67 - نشر المركز العربي للثقافة والعلوم/الطبعة وتاريخها غير مذكورين.

والاسلامي ولفت الانتباه إليه والمسارعة إلى وضعه تحت دائرة الضوء، فهي بالتأكيد من العوامل الايجابية التي نبهت العرب إلى ضرورة العناية بتراثهم بشكل إيجابي ومباشر والاهتمام بجمعه وتحقيقه وطباعته ونشره.

وقد تمثلت البدايات الأولى في الجهود التي قامت بها مطبعة (بولاق) في مصر اعتباراً من سنة 1833 حيث طبع كتاب (كليلة ودمنة) وبعده كتاب (ألف ليلة وليلة) ومجموعة كبيرة من الكتب الدينية المطولة مثل (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) (14 مجلداً) وإرشاد الساري للقسطلاني (عشرة مجلدات) و(مفاتيح الغيب) لفخر الدين الرازي (8 مجلدات) وأيضاً كتاب الشوكاني (نيل الأوطار) (8 مجلدات) وأخيراً كتاب (الأغاني) للأصفهاني وكتاب (لسان العرب).

وهذه الكتب قد طبعت ونشرت في مجموعها بعناية ورعاية لجان من العلماء والمراجعين والمصححين والمتخصصين بالرغم من محدودية القدرة على تحقيق النص في تلك الفترة والتي يصعب فيها العثور على أكثر من نص واحد، وأيضاً ضعف الدراية العلمية بمقتضيات التحقيق. ومع ذلك فإن هذه المواد التراثية لم يجر إصدارها على نسق فردي وإنما بالتعاون المتكامل بين المطبعة من جهة وبين تلك اللجان من جهة أخرى، وبالقدر الذي يتيح لتلك الامكانيات المتضافرة إظهار النص التراثي بنحو مرض وبحسب ما تُهيّؤه المعطيات القائمة ـ طباعة ونشراً ـ في ذلك الوقت.

وبهذه الروح الجماعية ظهرت أول جمعية عربية لنشر كتب التراث وغيرها من الكتب الأخرى وهي التي عرفت باسم (جمعية

المعارف) وذلك سنة 1868 م[1].

وكان انتشار الجمعيات الثقافية والعلمية والأدبية ذات الهوية الاسلامية والعربية قد بلغ أوجه في تلك الفترة وكمظهر من مظاهر المنافسة للجمعيات الأجنبية التي اتسع نشاطها وتباينت أهدافها ولم تكن في أغلبها معنية بطباعة ونشر الكتب بقدر اهتمامها بالتعريف بالآداب والمعارف والعلوم العربية والاسلامية مثل (الجمعية الخيرية الاسلامية) التي تأسست سنة 1878 م وتركز نشاطها على إقامة الندوات والخطب والملتقيات.

وقد مضت فترة طويلة بعد توقف جمعية المعارف عن مزاولة نشاطها حتى سنة 1898 م حيث ظهرت جمعية جديدة باسم (جمعية طبع الكتب العربية) وقد قامت بدورها بطباعة ونشر مجموعة من المصنفات التراثية[2] وبعد فترة وجيزة تكونت هيئة علمية برئاسة وإشراف (محمد عبده) وأولت هي الأخرى عنايتها بنشر كتب التراث وكان من أهمها وأشهرها كتابا الجرجاني (أسرار البلاغة) و(دلائل الأعجاز) وكان ذلك سنة 1900 م.

وقد تجلت روح المشاركة الجماعية في الاعتناء بتحقيق وطباعة وتصحيح المصنفات التراثية في أوضح معانيها وبتآزر علمي جاد

---

(1) من أشهر الكتب التراثية التي طبعتها ونشرتها هذه الجمعية: الفتح الوهبي على تاريخ ابن نصر العتبي ـ ديوان ابن خفاجة ـ البيان والتبيين للجاحظ ـ أسد الغابة لابن الأثير ـ ألف باء للبلوي ـ تاج العروس للزبيدي ـ تاريخ ابن الوردي ـ شرح التنوير على مسقط الزند

(2) من الكتب التراثية التي أصدرتها: سيرة السلطان صلاح الدين وفتوح البلدان للبلاذري والإحاطة في أخبار غرناطة والوجيز في الفقه وغيرها.

عندما عكفت. . (جمعية خيرية خاصة لنشر كتاب معين هو كتاب ـ المخصص ـ لابن سيده وذلك في سنة 1902 م وكان من أعضائها الشيخ محمد عبده وحسن عاصم وعبد الخالق ثروت ومحمد البخاري ووكلوا تصحيح الكتاب إلى الإمام محمد بن محمود التركزي الشنقيطي بمعاونة الشيخ عبد الغني محمود أحد علماء الأزهر. .)[2].

إن مثل هذه المساهمات الجماعية، رغم ما يتشكل في داخلها من اعتبارات إقتصادية متصلة بتغطية نفقات أعمال الطباعة والتصحيح والمراجعة، فإن أبرز دلالاتها البادية الوضوح أنها تستند في المقام الأول على العمل الجماعي المشترك وأيضاً على ضرورة إحياء المصنفات التراثية بنظرة حريصة غاية الحرص على الأمانة في النص والأمانة في التحقيق والإسناد والتثبيت. فيقسم العمل في هذا الشأن بالتساوي بين اللجنة المشرفة والمحققة من ناحية وبين المراجعين والمصححين من ناحية أخرى، ويجري الاعتماد نهائياً من طرف (ملاحظ) المطبعة وحيث ينجز العمل الطباعي بختم موقع ومعتمد غالباً ما يظهر في الجزء الأخير في آخر صفحة من الكتاب.

وهذا العمل الجماعي ينبني في قيمته العامة على:

1 ـ الأهمية الفعلية والمتصفة بالمسؤولية تجاه هذه المواد التراثية المزمع طباعتها ونشرها.

2 ـ توفير القدر الممكن من الدراية العلمية والأدبية من خلال مجموعة

(1) عبد السلام هارون مرجع سابق ص 67 وراجع أيضاً حول هذه اللجنة دراسة (تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً) الدكتور طه الحاجري مجلة (عالم الفكر) ـ الكويت المجلد الثامن العدد الأول يونيو 1977م.

عمل متجانسة ومشركة وكفيلة بتغطية احتياجات ثقافية وفكرية متعددة.

3 ـ الحرص على إظهار العمل التراثي ـ بالمستوى نفسه على الأقل ـ الذي يقوم به المستشرقون في تحقيق ونشر التراث بالرغم مما يستحوذ عليه (الاستشراق) من قدرات وإمكانيات لم تكن متوافرة على المستوى العربي في ذلك الوقت.

ومن الواضح أيضاً أن هذه المعايير تتلاقى مع النظرة العامة التي تنظر بها هذه الجهود الجماعية إلى التراث باعتباره قيمة حضارية واجتماعية عامة ويندرج كمؤثر شمولي يتجاوز في فعاليته أي حدود فردية قد يهدف شخص إلى الانتفاع بها وتسخيرها خارج متجهها الحضاري هذا ومخالف لمعطيات الدور المطلوب منها تأديته وتكريسه كمعلم من معالم الفكر الانساني الخالد.

والحديث عن مثل هذه المساهمات الجماعية التي ظهرت في فترة مبكرة لا ينفي بطبيعة الحال ظهور العديد من الجهود الفردية المثمرة والتي أسهمت بخدماتها الجادة في مجال تحقيق ونشر كتب التراث والتعريف بها[1] غير أنها في سياق العمل النشري والطباعي المحض لم تتجاوز في معظمها مجال المداخلات التجارية الصرفة، وكانت نقطة الضعف الواضحة فيها أنها اكتفت بإعادة طباعة الكتب التراثية التي

---

(1) ينبغي التنويه في هذا الخصوص بأسماء مثل أحمد فارس الشدياق صاحب (مطبعة الجوائب) التي أصدرت كتباً تراثية منها: الموازنة بين أبي تمام والبحتري ـ ونسيم الصبا للحلبي وديوان البحتري ـ وأيضاً جهود (شيخ العروبة) أحمد زكي ومجموعة الكتب التي قام بتحقيقها وإصدارها.

قام المستشرقون الغربيون بتحقيقها ونشرها والـتي يجري تحريفها بنزع اسم المحقق والناشر والطابع الأصلي لتضع هي اسمها عليه.

وسوف أكتفي هنا بالاشارة إلى مثال واحد[1] من هذا النوع له شهرته المعروفة، وأكتفي في هذا الشأن أيضاً بالاستشهاد بإفادة رجل له مكانته العلمية ودوره البارز في خدمة التراث العربي.

يقـول الدكتـور (طه الحـاجري) في مستهـل تصديـره لكتـاب (البخلاء) للجاحظ الذي قام بتحقيقه والتعليق عليه وفي سياق كلامه عن أول طبعة ظهرت للكتـاب بتحقيق احد المستشـرقين سنـة 1900 م.. (.. فلم تكد هذه النشـرة التي نشرهـا ـ فإن فلوتن تصـل إلى مصر حتى تلقفهـا أحد أولئك الذين يتجرون بنشر الكتب وهو الحاج محمـد الساسي المغـربي فقذف بهـا إلى المطبعـة سنـة 1905 م دون أن يتكلف شيئاً من أوليات ما ينبغي في نشر الكتب فلم يحاول مـراجعة المخـطوطـة وقـريب منـه في دار الكتب المصـريـة في مجمـوعـة كتب الشنقيطي نسخة مخطوطة عن مخطوطة ـ كبريلي ـ التي صدر عنها ـ فان فلوتن ـ بل ولا ملاحظة القراءات التي أثبتها ـ فان فلوتن ـ في هوامش الصفحـات أو الملاحـظات والايضاحـات التي ذيل بهـا نشرتـه وهي ملاحظات لها قيمتها بل لم يكلف نفسه الاشارة إلى النشرة التي طبع عنها وبذلك جاءت هذه الطبعـة المصريـة الأولى صورة مشـوهة عن النشرة الأوروبية..)[2]

---

(1) ذلك أن الأمثلة كثيرة وأغلبها معروف ومشهور.

(2) راجـع كتـاب البخـلاء ـ للجاحظ ـ تحقيق وتعليق الدكتور طـه الحاجـري ص 10 ـ دار المعارف 1963 م.

ويعبر الدكتور الحاجري بعد ذلك عن أسفه البالغ لهذه الظاهرة ولأنه لم يكن في الوسع أن يحدث غير ذلك . . (. . ما دامت آثارنا العقلية ومظاهر مجدنا الأدبي قد بلغت من الهوان علينا حتى ندعها لعبث الاتجار الغفل وأهوائه فنرى أن القائمين على نشر الكثير منها قوم هم بطبيعة تكوينهم والغاية التي تحدوهم أبعد الناس عن الروح العلمية التي يجب أن تكون صاحبة المكان الأول في هذا العمل الخطير. .)[1].

وإذا كان لمثل هذه الظاهرة السابقة في نطاقها الظرفي ومرحلتها الزمنية مبرراتها المحسوبة عليها فهي على الأقل قد قدمت كتباً مطبوعة في وقت يصعب فيه الحصول على مثل هذه الكتب ولكنها تعكس بشكل ما نوعية الضرر الذي يحدثه تواصل مثل هذا التعامل الفردي المنغلق داخل مواصفات تجارية ولأن خطورتها تتمثل في امتداد تأثيرها واتساعه كقاعدة استهلاكية عامة في مجالات نشر كتب التراث إلى يومنا هذا.

والواقع أن مع ازدياد حركة النشر وانطلاقها الموسع في الوطن العربي ومع ارتفاع مؤشرات العناية بكتب التراث ورسوخ ضمانات مردودها مع كثرة الطلبيات المطروحة بشأنها وإقبال القارىء عليها، كانت الظاهرة تزداد بدورها وتتحول إلى قاعدة من قواعد التعامل ومظهراً مسيطراً ومتجاوزاً كافة المعايير الأخرى التي يتطلب افتراضاً وجوب المحافظة عليها كمعيار أساسي وثابت في مجال نشر الأعمال التراثية.

---

(1) المرجع السابق.

وليس من شك أن عدداً من دور النشر العربية، وعلى الرغم من مظهرها ومسلكها التجاري الذي يعتبر واقعاً قائماً في ظل الظروف القائمة في بلادها قد قدمت لهذا التراث خدمات مجدية ونافعة وفي حالات خاصة حيث تداخلت معطيات التعامل التجاري الفردي مع إعتماد نوع من البرمجة والتخطيط وعلى هيئة مشاريع أسندت مهام الاشراف عليها وتحقيقها ومراجعتها إلى كوادر علمية وثقافية ذات كفاءة عالية ودراية وخبرة بشؤون التراث ومتصفة أيضاً بالدقة والأمانة في نطاق العناية به، وحيث يتحدد سلفاً موقع الناشر هنا بدور الطابع والناشر المنفذ والمسؤول على إنجاز العمل في مظهره المادي الصرف. في حين تعود المسؤولية الموضوعية والأدبية إلى تلك اللجان أو إلى المختص بالنص التراثي الذي يغطي جوانب دراسته وتحقيقه.

والمثال الذي استشهد به في هذا المقام هو ذلك المشروع الذي اعتمدته (دار المعارف) في مصر منذ أوائل الأربعينات وحين قامت بإصدار سلسلة بعنوان (ذخائر العرب) وعهدت بها إلى مجموعة من الأساتذة والخبراء المختصين بمثل هذه المجالات وأوكلت اليها مهمة البرمجة والتخطيط. وقد صدر حتى الآن أكثر من خمسين كتاباً من كتب التراث توالت على الصدور على فترات متلاحقة[1] ونالت إقبالاً كبيراً في الوطن العربي وفي مختلف الأوساط العلمية والثقافية[2] وكان

---

(1) مهدت دار المعارف للمشروع بالاعلان عن مسابقة حول إطلاق تسمية عليه كنوع من المشاركة الجماعية والتعريفية ففاز عنوان (ذخائر العرب) راجع عبد السلام هارون ـ مرجع سابق.

(2) من أشهر الكتب التي طبعت في هذه السلسلة (مجالس ثعلب) و(جمهرة أنساب العرب) و(رسالة الغفران) و(طبقات فحول الشعراء) و(تاريخ الطبري) و(البخلاء) وغيرها.

التخطيط الذي إعتمدته هذه الدار من العوامل الأساسية المساعدة في دوام وتواصل إصدارات هذه السلسلة والقائمة على أسس من المشاركة الجماعية المتوازية بين هذه الدار وبين مجموعة من الكوادر العلمية والثقافية الخبيرة بشؤون التراث وتحقيق نصوصه[1] فلم يكن العمل منصباً هنا على خصوصية متفردة بين الناشر والكتاب التراثي، وهي الظاهرة التي بدت جلية فيما بعد وسائدة في مجالات نشر الكتب التراثية.

ولذلك تعتبر هذه السلسلة من أنجح الإصدارات التي ظهرت في ميدان النشر العربي المتصلة بالتراث وأكثرها قيمة[2].

وأيضاً قامت (الدار المصرية للتأليف والترجمة) بجهود هامة وجادة في هذا الخصوص، وهي مؤسسة رسمية ظهرت مع بداية الستينات وتحت سلسلة بعنوان (تراثنا) أصدرت مجموعة من الكتب التراثية التي منها ما سبق طباعته ونشره عن طريق دار الكتب المصرية ـ القديمة ـ ومنها الجديد الذي يطبع لأول مرة.

وقد تميزت هي الأخرى باعتماد مخطط ثابت من المشاركة والتعاون بين هذه الدار من ناحية وبين مجموعة من الأساتذة المحققين والمراجعين، ومن ناحية أخرى بين هذه المجموعة وبين (معهد المخطوطات العربية) بالقاهرة، فنجد على سبيل المثال في مستهل كتاب

---

(1) كان من بينها أحد المستشرقين هو ـ ليفي بروفنسال ـ الذي قام بتحقيق كتاب جمهرة العرب لابن حزم.

(2) من عجائب الصدف ان إصدارات هذه السلسلة كانت من أوائل الكتب العربية التي وقعت تحت طائلة التزوير في أواسط الستينات.

(مختار الأغاني) لابن منظور العبارة التالية (خرج هذا الكتاب بالتعاون مع معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية)[1] وهي تعطي دلالة موحية لهذا التعاون القائم على مختلف مواصفاته الموضوعية والفنية.

غير أن السمات العامة لمثل هذا التعاون المشترك الذي ينتج عادة من منطلق مخطط مدروس ومبرمج قد أخذت في التلاشي والانزواء لتحل محلها متجهات أخرى، خاصة وأن مجموعة من العوامل الطارئة قد استجدت على واقع الكتاب العربي مما أدى إلى انحسار الكتاب المنتج والمصنع في مصر وإلى تحول استقطاب حركة ازدهار الكتاب العربي إلى لبنان بشكل أكثر خصوصية وأكثر قوة ونشاطاً، وإلى تركيز مداراته على جهود فردية في أكثر الأحيان وبما تتجاذبه في هذا الشأن من جوانب إيجابية وسلبية، وبما تحدثه من مؤثرات التعامل مع الكتاب وإقحامه في داخلها وداخل دوامتها.

وليس أصعب في مثل هذه الظروف من الحديث عن لبنان والكتاب. لأن الكتاب العربي تقنية وإنجازاً هو زخم حضاري رفع لبنان رايته عالياً ومضى به خطوات متقدمة. ولأن كل ظاهرة حضارية لها عادة وجهها المشرق والوضاء المفعم بالايجابية ويراودها في الوقت نفسه وجه آخر من المؤثرات السلبية الضارة.

وقد انعكس هذا الحال بشكل واضح في متجهات طبع ونشر الكتب التراثية بالرغم من التأكيد والتنويه بأهمية الانجاز العظيم الذي

---

(1) مختار الأغاني ـ اختيار ابن منظور ـ الجزء الثالث ـ تحقيق عبد العليم الطحاوي ـ 1966 م الدار المصرية للتأليف والترجمة.

حققه تقنية وطباعة فقد تحول الكتـاب التراثي من قيمتـه الاعتباريـة العامة التي يقتضي وضعه على ضوئها إلى مسألة استقطاب واستنزاف خصـوصي واستفراد منغلق يتحـدد مداره بـين ناشر وكتـاب تراثي، وحيث يحدد الناشر من نـاحيته مـواصفات التعـامل ونـوعيته وكيفيـة إعداده وإخراجه، الأمر الذي أدى بالتالي إلى وقوع مثل هذه الكتب في دائرة الاستهلاك العمومي والاستغلال المفرط الذي وصل في فترة من الفترات إلى طبع الكتاب التراثي الواحد على هيئة قـطع صغيرة (مجزأة) لا تتجاوز الملزمـة الواحدة، مثلما حدث مـع كتاب (العقـد الفريد) و(البيان والتبيين) و(مقامات البديع) وغيرها. وقد ترسخ هذا المتّجه ليتحول إلى قاعدة من قواعد التعامل (المتفرد الخصوصية) بين الناشر والمادة التراثية التي يرى ضرورة إصدارها ونشرها والاستفـادة منها. وقد تحولت هذه القعدة إلى متجه آخر يتمثـل في إجراء عمليـة قيصرية على الكتاب التراثي وطبعه مبتوراً وناقصاً تحت حجة ضرورة مـلاءمته لـطلبة المعـاهـد والجـامعـات مثلما حـدث مـع بعض كتب (التوحيدي). ونقطة الاعتراض هنا أن مثل هذه العملية تتم بطريقة إعتباطية يقوم بها النـاشر بنفسه أو من يتعـاون معه بمعـزل عن تلك المقـايسات المشـروعة والـواعية التمثـل والاستيعاب وحسن الانتقـاء وأمـانـة التلخيص فيـما يعـرف (بـالمختـارات) أو (المنتخبـات) أو (الملخصـات)[1] التي يجري اختيـارها وفق خـطة منهجية أو لغـايات ثقافية وتربوية محددة.

وعناية الناشر وكلفه بالمادة التراثية وسعيـه الحثيث وراء طبعها

(1) وقعت مؤلفات الجاحظ تحت طائلة التلخيص المجحف وطبعت عدة طبعـات بعنوان ملخصات تارة وأخرى منتخبات من الجاحظ.

ونشـرها بشكـل متعجل وفي متجهـه الفردي والخصـوصي وفي نطاق خـوضه لغمـار المنافسـة والسبق لم تجعله يلتفت كثيراً إلى المقـومـات المطلوبة عادة لإحياء التـراث أو تكريس القـواعد العلميـة والواعيـة والمتسلحة بالرأي الدارس والمتفحص لتلك المادة التراثية وإنما كـانت عنايته تنصب على إنجاز الـطباعـة وسرعـة النشر والتوزيـع وتغطيـة السوق، لذلك بقي المتجه السائد في ذلك الانجاز كما يقول الدكتور إحسان عباس. . (. . في كل منطلقاته وغاياته إنجاز تراكمي وأعني بالانجاز التراكمي دفع حركة الإحياء كمّاً دون أن تـواكبها دراسـات تكشف عن أهميـة ذلك التـراث أو تعيد تقييمـه وتفسيره بمـا يـوافق الأوضاع الراهنة. .)[1] وقد تواكبت جهود معظم الناشرين العرب في هذا الاتجاه وصارت دلالات (التراكم الكمي) مظهراً سائداً ومتكرراً وانعـدمت في الأغلب قـواعـد التحقيق العلمي ومقـومـات الإحيـاء المنهجي والضروري لفهم وتفحص المادة التراثية وحيث يعتمد هؤلاء النـاشرون ـ كـما يقول فـاروق خورشيـد ـ. . (. . على مجمـوعة من الذين تخصصوا في تصحيح هذه الكتب وضبـطها وربمـا شرح بعض مفرداتها باعتبار أن عملهم هذا يعتبر تحقيقاً ويكتب هؤلاء مقدمات باهتة لهذه الكتب تشير بـوضوح إلى فقـر علمي وجهل منهجي بمعنى يستتر وراء هالة من الورع والإدعاء الديني والعلمي وتظل الطبعـات تصـدر تبـاعـاً من نفس الكتـاب وهي تحمـل نفس الأخـطاء ونفس النواقص التي صدرت بها الطبعات الأولى نفسها دون أن يكلف أحد نفسه مشقة البحث عن مخـطوطات الكتـاب المختلفة والقيـام بعملية

---

(1) الدكتور إحسان عباس ـ التراث والمستقبل ـ مجلة قضـايا عربية، العـدد الأول نيسان 1974 م.

التحقيق العلمي السليمة . .)[1].

وقد ساعد على تعميق هذه الظاهرة في شكلها (الكميّ) وقـوة انتشارها وتصاعدهـا في مجال كتب التـراث ما يقـول عنه الـدكتور ـ عدنان درويش ـ حين . . (. . طلعت دور النشر على النـاس ببدعـة جديدة سرعان مـا شاعت وانتشـرت بين تلك المؤسسات، تلكم هي إعادة نشر الكتب التراثية المطبوعة بالتصوير، يحث هذه الدور في ذلك ما تدره عليها هذه الطريقة من ربح من ناحية وما في هذا العمل من يسر وسرعة إنجاز في إعادة نشرها والاتجار بها . .) . .[2].

ويقسم الدكتور درويش هذه البدعة إلى قسمين أحدهما إيجابي ويتركز في سرعة طباعة الكتاب وتوفيره للقراءة وتيسير الحصول عليه والآخر سلبي . . . (. . فلقد استمرأت دور النشر هذه الطريقة فهي سهلة يسيرة التكاليف وتعود بالربح الوفير، فقراء الكتب التراثيـة كثر والمكتبة العربية التراثية المطبوعة زاخرة غنية وما على دار النشر إلا أن تتناول من مخزونها الكبير ما تدفعه إلى أجهـزة التصويـر وسرعـان ما يخرج الكتاب إلى السوق حيث الرواج والربح . .)[3].

ومع إقرار الدكتور درويش بأننا أزاء مشكلة كبيرة قد أحدثت ضررها البالغ في حركة نشر التراث العربي وتحليله الهام والمركـز لهذه الأضرار، فإن المسألة برمتها يحتـويها الكثـير من التناقض والتضـارب

(1) فاروق خورشيد ـ مقال ـ التراث والربح ـ ضمن كتاب (هموم كاتب العصر) دار الشروق الطبعة الأولى 1981 م .

(2) و(3) دكتـور عدنـان درويش ـ مشكلات تـراثية ـ إعـادة طبـع كتب التـراث بالتصوير ـ مجلة التراث العربي العدد الثالث السنة الأولى أكتوبر 1980 م اتحاد الكتاب العرب ـ دمشق .

والتعقيد في توضيح وتحديد مقاييس متوازية ومنصفة داخل المعادلة الصعبة. وهي تندرج من ناحية في السوق والرواج والربح ـ وحيث يمسك الناشر بطرفها الأول، ومن ناحية أخرى في المقومات والمعايير التي تتطلبها وتحتاج إليها معطيات إحياء تراثنا وطرحه وتقديمه وخلق الحوافز المشجعة والدافعة إلى مواصلة البحث والتنقيب والكشف للجديد فيه.

وليس الغرض هنا الدعوة إلى وضع الناشر العربي في قفص الاتهام والمسارعة إلى إسناد التهم إليه[1] فلن يكون ذلك مجدياً في نظري وليس هو المطلوب، فالمسألة أحوج إلى المعالجة المتأنية المتصلة بالتفهم لكافة الأطراف والجوانب وإلى ضرورة طرح مجموعة من خطوط الوصل والتحاور وإبداء الرأي مع الناشر العربي ومن أجل إيجاد صيغة عامة من المقاييس المتوازية والمنصفة.

فالناشر هو طرف أساسي وحيوي في القضية بل هو محورها ومدارها الذي ينبغي أن يستنهض في عقله ووجدانه إدراك وتفهم مثل هذه المقاييس التي تتطلبها عملية إحياء التراث بوجهها السليم.

إنه من الظلم غمط حق الناشر وهو منغمس داخل المعادلة الصعبة التي تفرضها (السوق) فهو بأي شكل من الأشكال جزء من هذه السوق ومن حقه أن يمسك بلعبة (الرواج والربح) وذلك كله قائم بحضوره كواقع مفروض وموجود على ساحات متعددة.

غير أنه من الحق عليه ومن الواجب نحو تراثنا بقيمته القومية

(1) مثلما فعل الأستاذ فاروق خورشيد في مقاله/مرجع سابق.

الاعتبارية ،ولتوجيهه وفق المسارات العلمية السليمة دعوته إلى توظيف هذه السوق وتكريسها بروح الإحياء الصحيحة وبالمنهجية السليمة لأن هـذا التراث هو نتاج ثقـافي وحضاري مشتـرك ترتفـع مسؤولية العناية به عن أي حدود إقليمية مصطنعـة أو مواصلة جـذبه داخـل مصالح فردية موقوتة ولأن مثل هذه المؤثرات وما يمكن أن يحسب لها من مواقف إيجابية لن تؤدي بالتالي إلى تيسير مقومات الاستفادة من هذا التراث ـ قومياً ـ ولن تساعد على تواصل الجهود ومضيّها ـ ثقافياً ومنهجياً ـ إلى خطوات دائمة التقدم والتجدد. وإنما تـظل مجرد حركة دائرية قائمة على تكرار نفسها وبالانتاج نفسه السابق والقديم.

والمشكلة الدقيقة الحساسية أن الناشر العربي قد استمرأ واعتاد على مثل هذا التعامل الفردي مع كتب التراث وسار عليه ردحاً طويلاً من الزمن. وإذا كان من المهم الإقرار بالاختـلاف والفرق في نـوعية التعامل بين ناشر وآخر والتأكيـد على الخـدمات التي قـدمها النـاشر العربي، فإنه ليس بالضرورة أن. . (. . يكون معظم أن لم يكن كل هؤلاء النـاشرين جهلة بمـا ينشرون وفـاقد الشيء لا يعـطيـه. .). . وحيث يعمـد صـاحب هـذا الـرأي إلى تشبيههم بصفـة (لصـوص الآثار)[1] وهو رأي بالغ الإجحـاف. فالمسألة تتحدد كلها في أن تلك الخصوصية المتفردة (ناشر ـ مادة تراثية) قد انسحبت بمؤثراتها السلبية ـ بـأكثر من جوانبها الايجابية ـ والتي لم تكن في مصلحـة عمليـة إحياء التراث ولا تخدم أغراضه، لأن الناشر من الصعب عليه في تفرده هذا إلغاء حضوره داخل معادلة (السوق) ووسط حمى التنـافس والصراع

(1) فاروق خورشيد ـ مرجع سابق.

على تلبية مواصفات العرض والطلب، مما يؤدي بالناشر، بإرادته أو بغير إرادته، إلى وضع كتب التراث داخل بوتقة (البضاعة) المطروحة وبمقايسات رواجها (تجارياً) وبالتالي صعوبة الوصول إلى أي نقاط متوازية ومنصفة بين مدلول ودوافع (الطرح) لتلك البضاعة وبين الاحتياجات الفعلية الدافعة والمؤدية إلى خدمة وإحياء تراثنا بالمقومات العلمية والمنهجية المطلوبة وطرحه بإشكاليته الحضارية والثقافية القائم عليها.

ويظل أمر تصريف تلك (البضاعة) من شأن الناشر وبالطريقة التي يرى فيها تحقيق تغطية (السوق) وإمدادها فيما بعد بكميات أخرى وبأسعار مغايرة ومختلفة ومتماشية مع ضرورات (الرواج والربح).

ويرتبط به أيضاً أمر إعادة طباعتها وتكرار ذلك بالطباعة بالتصوير ودوام استنزافه لتلك المادة التراثية (البضاعة) دون النظر إلى المعايير الموضوعية للكتاب التراثي ومعالجات تحقيقه ومراجعته ومطابقة وإسناد نصوصه ومقارنتها بما يحتمل أن يوجد من مخطوطات أخرى، وغيرها من متطلبات الإحياء، وقد كان النتاج البديهي لذلك أن أغلب دور النشر قد تركز انشغالها على إعادة طباعة نوعيات محددة من كتب التراث وتكرارها بشكل متواصل.

ولعله في إمكان أي باحث أن يحدد بسهولة ويسر اسم الناشر وعنوان الكتاب أو الكتب التراثية التي يستحوذ عليها ويحسن استغلالها بإعادة الطباعة والنشر دون توقف. ودون إيجاد فرصة مؤاتية باستيعاب مقومات إحياء جديدة لهذه المصنفات.

وقد زاد الأمر إرباكاً وتعقيداً أن الكتاب والمصنف التراثي

الواحد يتنافس ويتنازع على طباعته ونشره عدد من دور النشر وأكثرها يدرج في حساب النسخة الخطية الواحدة أو التصوير المشترك عن أصل واحد وقد يأتي الاختلاف شكلياً بحسب ذلك (الأصل) الذي اعتمد عليه وأيضاً في إمكان أي باحث أن يتبين عدد دور النشر التي يتداخل نشاطها على كتاب واحد بالاطلاع على واحد من أدلة معارض الكتب العربية حيث يظهر ذلك واضحاً وجلياً[1].

وظاهرة تعدد النشر وتكراره قد تبدو لأول وهلة جيدة ومطلوبة لمصلحة توفير هذه الكتب ـ بنفس مقياس الطباعة بالتصوير ـ وهي عادة من الكتب (السريعة الرواج في سوق البيع) غير أنها في حقيقتها تأتي مغايرة لقواعد الإحياء والتحقيق العلمي بمثل هذا الطرح العشوائي والمكرر على الوتيرة نفسها، ويبقى من الصعوبة بمكان أن تتيح الفرصة لإضافة أي جديد إليها من المتوقع اكتشافه أو العثور عليه وتضمينه مع الكتاب المطبوع. فوسط دوامة الإغراق المتنافس والمتعجل في طبع ونشر كتاب تراثي له أهميته المتميزة مثل كتاب (العقد الفريد) لا يعطي فرصة التوقف والانتباه إلى حقيقة جديدة حيث. . (. . تم حديثاً اكتشاف عدد من مخطوطات العقد في مكتبات المغرب لم تكن معروفة من قبل،الأمر الذي يجعل من المفيد إعادة تحقيق الكتاب في ضوء ما تتضمنه هذه المخطوطات من

(1) الأمثلة هنا كثيرة وتتجاوز الحصر ومن أشهرها على سبيل المثال كتاب الغزالي (إحياء علوم الدين) وعدد من كتب التفسير مثل القرطبي والنسفي وابن كثير ووصل الأمر إلى بعض الكتب الأدبية مثل (العقد) و(الأغاني) و(المستظرف) وغيرها.

جديد . .)[1]

ذلك أن مجالات نشر الكتاب التراثي بمواصفـات ذلك التعامل الفردي لا يشجع على تحقيق وإحياء المخطوطات واكتشاف المجهول منها واستيعاب جوانب جديدة فيها، لأن متجهـاتها في الغـالب ـ كما سبق الإشارة ـ تسعى إلى إعادة نشر الأعمال التراثية التي سبق تحقيقها ونشرها وتكرس جل نشاطها عليهـا ومن جانبهـا المريح ، وهو إعـادة الطباعة بالتصوير والتعامل مع (السوق) بأسلوب (البضاعـة) التي لا يصيبها البوار وتصـريفها بـأساليب يجعلهـا دائماً تحت دائـرة العرض والطلب .

وهذه الناحية بالذات لا يتحمل مسؤوليتها الناشر العربي وحده وإنما تعود في صميم مسؤوليتها إلى الهيئات والمؤسسات والأجهزة الثقافية والعلمية في الوطن العربي .

وفي حدود ذلك الأطار الفردي بين الناشر والكتاب التراثي ليس المـطلوب تحميـل النـاشر أكـثر ممـا يحتمـل أو الفض من واقعـه التجاري القائم . غير أنه من الضروري لمصلحـة التراث ومنطلقات إحيائه وتـأصيله الحرص عـلى إقامـة مقومـات من التوازن والتنـاسق والتكامل الهادف إلى الارتفاع بهـذه الجوانب عن أبعـادها التجاريـة الصرفة والمسارعة إلى إذابة مؤثراتها السلبية المعقوة لعملية الإحياء هذه في إبعادها العلمية والمنهجية السليمة وتحويلها إلى قوة إيجـابية دافعـة ومشجعة وبإستيضاح آفاق عريضة من العمل والاسهام في هذا المجال

---

(1) راجع الدكتور السعيد الورقي ـ في مصادر التراث العربي ص 58/دار النهضة العربية بيروت 1984 م .

تتواكب فيه كافة الجهود وعلى مختلف الأصعدة وبمدى أبعد من أية حدود فردية ضيقة وإلى الأهمية القصوى في تمثلها والوعي بها قومياً وإنسانياً، حتى يكون حقل النشر في مجال كتب التراث مكرساً شكلاً وموضوعاً لاستنهاض وعي الأمة العربية ودفعه بقوة محرضة إلى التحرك واليقظة الواعية والمستنيرة والمضي به إلى الأمام بخطوات ثابتة عن طريق تأصيله واستشراف منابته وجذوره، إذ أنّه مثلما يقول الدكتور محمد عمارة. . (. . قد آن الأوان كي نفكر في هذا الحقل بعقلية ومصلحة الأمة التي تريد لأهدافها في العقلانية والمنهج العلمي والتقدم الاجتماعي والديموقراطية والشورى أن تتحقق وليس بعقلية ومصلحة ناشر القطاع الخاص الذي يلهث كي يحقق الربح بنشر الخرافة والأسطورة وفكر التواكل بين جماهير المهتمين بكتب التراث. .)[1].

إنّ مسألة التعامل مع المواد التراثية ـ طباعة ونشراً ـ على نطاقها الواسع ينبغي أن تخرج من ضبابية دورانها الأهوج ومن أجوائها المشحونة بالفوضى والانغلاق الذاتي إلى مرحلة متقدمة من إرادة التنسيق المنظم وترسم التخطيط والوعي بالمتطلبات الموضوعية والعلمية في إحياء التراث، لأنه من البديهي بأن مجرد. . (. . طبع كتاب إصفرت أوراقه في كتاب أبيضت فيه تلك الأوراق. .)[2] لا يمثل في حد ذاته أي دلالة لهذا الإحياءالمطلوب: فالمسافة الرابطة بين (المخطوط) وتدرّجه إلى الكتاب (المطبوع) تتداخل في صميمها

---

(1) الدكتور محمد عمارة ـ (التراث في ضوء العقل) دار الوحدة الطبعة الأولى 1980 ص 19.

(2) الدكتور زكي نجيب محمود ـ إحياء التراث وكيف أفهمه، مجلة العربي ـ العدد 265 كانون الأول 1981 ـ الكويت.

منهجية الإحياء هذه التي تدفع في النهاية بالكتاب التراثي . . (. . أن يخرج قارئه ودارسه بروح يستمدها مما قرأ ودرس ليبثها في حناياه فإذا هو مصطنع لنظرة جديدة من شأنها أن تعقد الأواصر بينه وبين السلف الذي أحيينا تراثه حتى لو وقف من مضمون إرثه موقف الناقد أو المشكك . .)[1] وأيضاً لأن منهجية الاحياء تتشابك خطوطها وتتداخل في عملية متكاملة من شأنها أن تحدد النظرة إلى التراث وإلى العناية به ووضعه في دائرة الضوء بإرادة واعية ومستنيرة وبادراك متفتح لدوره، ذلك أن التراث . . (. . ليس عملاً تاريخياً ماضوياً بقدر ما هو عمل حياتي مستقبلي ، والأمر لا يمكن أن يبقى كما هو الحال الآن في حدود الوفاء النظري له والإشادة العاطفية به والوفاء لأنفسنا من خلاله . إنه ليس زينة ولكنه سلاح وليس تباهياً وإدلالاً ولكنه قبل ذلك نوع من الإعداد ولون من كسب الثقة بالنفس والثقة بالنفس أشد ما تحتاج إليه الشعوب في هذا التفجر الحضاري المتسارع . .)[2] .

ومنطلقات النشر في حقل التراث يتوجب موازاتها على هذه القاعدة وبالكيفية الواعية والمدركة لمقومات الاستفادة من هذا التراث من خلال طبعه ونشره والخروج به من ذلك التخبط العشوائي الذي اعتادت السير فيه وذلك الاستسهال البعيد عن الانضباطية المنهجية . فالحقيقة الماثلة أمامنا بكامل مواصفاتها ان الفوضى ضاربة بأطنابها في سياق هذه المتجهات السائدة ومن البديهي أنها تأتي في معظمها

---

(1) المرجع السابق .

(2) دكتور شكري فيصل ـ التراث العربي خطة ومنهج ـ مجلة التراث العربي ـ السنة الأولى ـ العدد الثالث ـ تشرين الأول 1980 م اتحاد الكتّاب العرب ـ دمشق .

مغايرة تماماً لمنهجية الإحياء المطلوبة والتي تحتاج إليها روافدنا الفكرية والثقافية. وليس هـذا في مجمله رأياً شخصياً بقدر مـا هو استنبـاط واستنتاج لمجموعة من الأفكار ووجهات النـظر المتعددة والمتصلة في أغلبها بخبرات ودراسات بشؤون التراث ومتابعـة دقيقة لسـير المواد النشرية في مجاله[1] وهي تلتقي في النهاية عند هذه المحصلة التي ذكرتها والتي حاولت التعرض إلى بعض جوانبها في الصفحات السابقة.

ومثل هذه الفوضى قد أحدثت بإنعكاساتها المؤثرة عـلى مختلف ساحات نشر كتب التراث فاضافة إلى:

أ ـ الوضعية الراهنة التي تمثلها هذه الساحات على اختلافها والتي لا تعبر عن دوافع مشجعـة لتحقيق وإحياء المخـطوطات المجهـولة والجديدة.

ب ـ السـير الحثيث لإعـادة طبع ونشر الكتب التي سبق طبـاعتها وبشكـل ينم عن استثمـار نفعي خـارج عن المقـاييس المنهجيـة والعلمية.

جـ ـ الاستغراق المتعمد في طباعة المواد التراثيـة عن طريق الـطباعـة بالتصوير بتعميم يكاد يكون مطلقاً وحيث لا يتيح فرصة الانتباه إلى ما قد يستجد من جديد أو ما تحتاجه من معالجة جديدة.

د ـ الانعدام المطلق لأي حالة من حالات التنسيق أو قيام أي اتصال منـظم في حقل نشر الكتب التـراثيـة بـأي شكـل من الأشكـال وبالتالي إفتقاد أي تكـامل من شـأنه أن يجمـع أو يوحـد الجهود

---

(1) يمكن الرجوع إلى القائمة التفصيلية بالمراجع في آخر الدراسة.

المبعثرة والموزعة.

إضافة إلى كل ذلك، فإن نتائج أخرى لهذه الانعكاسات قد استحوذت بدورها على متجهات النشر هذه، من أبرزها استنزاف الجهود واستنفارها بالمنافسة المحمومة بين عدد من دور النشر حول كتاب تراثي واحد أو نوعية واحدة متشابهة ومتكررة والتسابق على طباعتها ونشرها لغايات تجارية بمعزل عن تقديمها بصورة موضوعية مطابقة لمقومات الإحياء أو التبين الفعلي لحجم الاستفادة منها بمدلولها الفكري والحضاري ومؤثرها التنويري في نطاق احتياجات عصرنا الحاضر، فالمواضيع المتصلة بالغيبيات والشطحات العقلية والإفادات النقلية في معيارها الشكلي هي التي تلاقي جلّ العناية والاهتمام وهي التي تنال حظوة السبق في الطبع والنشر وهي أشهر من أن تحتاج إلى تقديم أمثلة محددة. بل لعله من الجدير بالملاحظة أن عدداً من الهيئات والمؤسسات الرسمية في الوطن العربي المعنية بالتراث تعطي عنايتها الخاصة لمثل هذه المواضيع مثال ذلك.. (.. سلسلة التراث الاسلامي التي ينشرها مجمع البحوث الاسلامية فهو قد بدأ هذه السلسلة بكتاب للسيوطي ضد العقل والمنطق والفلسفة. والمتتبع لمنشورات هذا المجمع من كتب التراث يجدها لا تخرج عن مؤلفات العصر المملوكي، ومعلوم أن هذا العصر كان عصر تجميع وتدوين وليس عصر ابتكار وخلق وإبداع وأنه أيضاً كان عصر المحافظة الفكرية وليس عصر الاستنارة والتقدم والعقلانية..)..[1].

وبنفس هذه الوتيرة تبادر عدد من دور النشر العربية إلى طباعة

---

(1) الدكتور محمد عمارة ـ التراث في ضوء العقل ـ ص 275 مرجع سابق.

ونشر مثل هذه الكتب متخذة صفة العناية بالتراث وترويج مضامينه، وهي في أغلبها مضامين غيبية مثخنة بالشعوذة والاستهلاك اللفظي وسفسطائية الافادة، بل ان منها ما يفصح عن إساءة لهذا التراث وتضليل وتعتيم لجوانب ناصعة الأصالة فيه وذلك بطرح الصور المشوهة له والمناقضة لمنطلقاته الحضارية الحقيقية التي بنى عليها ركائزه ومكوناته كواحد من أهم الروافد في مسار الفكر الانساني وكقوة تنوير، وتفتح له دوره الايجابي والحيوي، فالمشكلة هنا أن هذه الجهات المعنية بنشر وطبع كتب التراث تعمد إلى اختيار.. (.. الصفحات غير المشرقة وغير العقلانية وغير المستنيرة من هذا التراث أي أن جهدها هذا يضع المزيد من القيود على العقل العربي المعاصر ويشدّ عجلة التطور إلى الخلف..)..[1].

والأمر الأدهى من ذلك أن هذه الكتب فضلاً عن أنها تطبع بطريقة التصوير فإنها تقدم كما هي بعلاتها دون تحقيق وبلا دراسة محللة لمعطياتها التاريخية ومواصفات معالجاتها وتقييمها واستكشاف جوانبها السلبية والايجابية.

ومن المثير للغرابة حقاً أن بعض دور النشر العربية تلجأ إلى حيلة مضللة ومكشوفة في الوقت نفسه، فهي تضع ـ على سبيل المثال ـ العبارة التالية على غلاف هذه الكتب (تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار....)[2] والواقع أنه لا وجود لأي تحقيق مثبت بالكتاب وحتى التصحيح وتوضيح العبارات وتفسيرها لا وجود له هو الآخر

(1) محمد عمارة مرجع سابق ص 275 ـ276.

(2) من السهولة بمكان تقديم أمثلة نموذجية حول هذه الطبعات المنشورة والمتداولة.

وإن وجد في البعض منها فهو لا يخرج عن تلك النمطية الشكلية في شرح معاني الكلمات. وبكلمة أكثر دقة وتحديداً لا يخرج عن شكله الأصلي القديم الذي صورت عنه، ولعله من حسن حظ صاحب (مطبعة الجوائب) أحمد فارس الشدياق أن يأتي ذكره في بعض الأحيان كأصل قديم نقلت عنه الطبعة الجديدة.

ووسط هذا التداخل المربك والمشحون بالتسرع في الطباعة والنشر، كثيراً ما يصعب على دوز النشر في نطاق تعاملها البالغ الخصوصية مع المواد التراثية أن تحدد اختياراتها برؤيا موضوعية أو تضع برمجة بأولويات أساسية متصلة بالقيمة النوعية للكتاب التراثي لأنه كما تقول ـ لجنة تحقيق التراث ومناهجه ـ في سياق استخلاص نتائجها الدراسية ما يلي.. (.. إن بعض ما نشر كان حقه التأخير وإن ما أجل منه كان حقه القديم..) وأيضاً كان من الضروري (.. تقديم الأهم على المهم وتقديم الأصول على الفروع وعلى المختصرات وتقديم ما لم ينشر على إعادة النشر..)[1].

وإنّ من الضرورة بمكان إبراز واعتماد رؤيا واضحة وواعية بمسألة الإحياء هذه، وفي الوقت نفسه أهمية تحديد موقف واع.. (من الموروث الذي لا يجب إحياؤه)[2] وبمسؤولية مدركة لمختلف أبعاده ومضامينه.

---

(1) نتائج لجنة تحقيق التراث ومناهجه ـ مجلة التراث العربي، العدد الثالث، اكتوبر 1980 م دمشق/راجع ورقة العمل المرفقة في آخر الدراسة.

(2) يقدم الدكتور (يوسف حسين بكار) بتحليل نقدي مركز وبالغ الأهمية نموذجاً (من الموروث الذي لا يجب إحياؤه) في مقالة بعنوان (إحياء التراث لماذا وكيف) راجع كتابه (قضايا في النقد والشعر) الطبعة الأولى، دار الأندلس 1984 م.

تبقى الإشارة إلى منعكس آخر سائد بدوره في متجهات نشر كتب التراث، وله جانبه البالغ التأثير في المساس بمقومات النشر المنهجي السليم والمحافظة على أمانة أصوله ومصادره الأولى التي ظهرت فيه. فإنّ بعض دور النشر تعمد إلى طبع ونشر مواد تراثية معزولة ومفصولة عن أصولها الأولى التي سبق أن نشرت بها وقدمت من خلالها بجهود دراسية ريادية معتمدة في الأغلب على التحقيق والدراسة والتصحيح، فيعاد نشرها من جديد وكأنها نبت طفيلي دون الاشارة إلى تلك الجهود السابقة أو تعريف بها، وكأنها في وضعها هذا من مكتشفات تلك الدار التي نشرتها. ولديّ أمثلة في هذا الشأن تتصل ببعض من إنتاج (الجاحظ) و(الثعالبي) وأيضاً (السيوطي) و(ابن القيم الجوزية) مع أهمية الافادة بكثرة الأمثلة التي لم تَطَلْها هذه الدراسة.

وأيضاً في حالات أخرى يجري استبعاد اسم المحقق والناشر السابق ويوضع بدله اسم الناشر (الجديد).

غير أن الجانب الآخر الأكثر سوءاً في هذا المضمار أن عمليات الطباعة المزورة قد امتدت بمخالبها إلى ميدان الكتب التراثية وانهالت عليها بالنهب والاستباحة بصورة مزرية وغير محدودة.

ومما تجدر ملاحظته أن الاختيارات المنصبة على المواد التراثية التي تقع تحت طائلة الطباعة المزورة تأتي بشكل موسمي وفي إطار مراحل زمانية تتصل بنوعية رواج البضاعة وحاجة السوق إليها. ففي فترة من الفترات على سبيل المثال كان ديوان (أبي نواس) ثم ديوان (المتنبي) وأيضاً كتاب (الكامل) للمبرد وكتاب (المستطرف) وفي فترة

أخرى شمل الأمر أيضاً عدداً من الكتب التراثية الدينية مثل كتب الغزالي وموطأ مالك. وقد بلغت الاستباحة أشدها في كتب مثل (ألف ليلة وليلة) و(كليلة ودمنة) وأخيراً وصل الأمر إلى (الجاحظ) حيث طبع بالتزوير كتابه (البخلاء) مهملاً من أي تحقيق ودون الإشارة بطبيعة الحال إلى الطابع والناشر، ومما يدعو إلى السخرية بحق أن توضع كلمة (الطبعة الأولى) على واجهة الغلاف وبصورة ملفتة للنظر[1].

وقد يطول بي الحديث لو أردت الاشارة إلى أشكال أخرى من أنواع الابتزاز الذي تتعرض له موادنا التراثية بوسائل وطرق مختلفة من الطبع والنشر، أبسط ما يقال عنها إنها غير مشروعة ولا تتفق وبطبيعة الاحياء ومنطلقاته إضافة إلى افتقادها لأي قواعد علمية مناسبة لمنطقية عرض هذه المادة وشرحها وإنما يجري نشرها بكيفية عشوائية وبطريقة غير خافية في استغلالها تجارياً فقط[2]. وقد يكون المجال متاحاً لإعداد دراسة إحصائية متكاملة وموثقة حول هذه المواد في مستقبل قريب.

وهذه المنعكسات العامة على مختلف مؤثراتها السلبية والتي حاولت التلميح إليها ليس من شأنها أن تلغي الجوانب الايجابية

---

(1) راجع لصاحب البحث دراسة موثقة حول (سرقة الكتب في الوطن العربي) قيد النشر.

(2) داران للنشر تعاونتا معاً على إصدار طبعة (منقولة عن طبعة قديمة) من كتاب ابن قيم الجوزية ـ أخبار النساء ـ ووضعت في مستهله مقدمة عليها اسم ـ توفيق الحكيم ـ ثم يتبين أنه بريء منها وأنها من إعداد صاحب أحد الدارين المشاركة في النشر والطبعة خالية من التحقيق والتصحيح والتاريخ!؟.

للناشر العربي على أصعدته المختلفة في الاهتمام والعناية بالتراث، وأحياناً المغامرة الجريئة في الإقدام على طبع هذه المواد ونشرها وفي ظروف صعبة وغير مواتية، ورغم المظهر الشائع والمؤثر في عمومه في سياق هذه المتجهات السائدة في مجالات نشر كتب التراث، فإنها لم تعدم من الناشر العربي المتصف بالأمانة والنزاهة وبقدر كبير من المسؤولية الواعية والمتفتحة في تعامله مع هذه المواد.

وكما أوضحت سابقاً فليس من غاية هذه المحاولة الدراسية أن تضع الناشر العربي تحت طائلة الاتهام أو تعمل بالدعوة على إخراجه من هذا الميدان، فدور الناشر العربي حيوي وهام، ومن المغالطة إنكاره أو التقليل من شأنه، برغم ما يحتوي متجهاته في هذا الخصوص من جوانب سلبية وما يتطلبه من معالجة نقدية ودراسية صريحة.

فالغاية هنا تتركز في ضرورة توظيف هذا الدور وتكريسه في نطاقه الايجابي وتدعيم فعاليته بقواعد استراتيجية من البرمجة والتخطيط والإعداد المنظم الهادف إلى تكثيف الجهود وتجميعها ودفعها بروح من المشاركة الجماعية المتجاوزة في قدراتها وإمكانياتها ومنطلقات رؤيتها لأي حدود فردية وباعتبار أن المادة التراثية في قيمتها الاعتبارية والثقافية ليست فردية ـ وغير إقليمية ـ فيتوجب بالتالي الخروج بها من وضعية التعامل الخاص بشكله الفردي الضيق إلى التعامل العام على نسق إستراتيجي مخطط ومنظم يشمل بتغطيته ومشاركته جميع الجهات المعنية بالنشر وينطلق تعامله برؤيا منهجية موسعة من شأنها أن تذيب أو تزيل ما يحتمل وقوعه من مؤثرات التعامل الذاتي أو احتساب دورانه على مصالح فردية مجردة.

وصمام الأمان هنا يمتلكه الناشر العربي عن طريق تجمعه الكبير

المتمثل في إتحاد النـاشرين العـرب، في الخروج من هـذه المحدْوديـة الفردية إلى المساهمة الجماعية الأكثر قيمة وجدوى، وبما يتيح له ضمانة العمل المخطط والمنظم وبأسس منهجية مطابقـة لاحتياجـات الإحياء المطلوبة وبمعزل عن تلك المؤثرات السلبية.

ولعله من المفيد أساساً الاتفاق بداية عـلى صيغة عـامة حـول الكيفية التي تحدد بها اختيارات الإحياء وبالتالي الطبع والنشر، فثمة وجهة نظر تدعو على سبيل المثال.. (.. إلى قضية الانتقاء ومعاييره وسواء كان المرء مع الانتقاء نظريـاً أو لم يكن ـ وأغلب الناس ليسـوا معه ـ فإنه لا بد لدى تناول التراث من الاستئناس أو التقيد بسلم من الأولويات من شأنه أن يجعل عملية الإحياء ممكنة أولاً وقادرة ثانية على أن تنتقل من عملية ـ إحيـاء ـ إلى عملية ـ استيعـاب ـ ذلك أنـه لن يكون من باب إحيـاء التراث في شيء أن يتغـير شكل كتبـه مثلاً من مخطوط إلى مطبوع أو أن يتخذ زينة للمجالس والقصور وإنما يكون ـ الإحياء ـ الحقيقي للتراث في إقبال الناس على الاتصال به حتى يصبح جزءاً فاعلاً من وجدانهم وتركيبهم العقلي..)..[1].

فالمهم هنا أن يكون لهذا الإحياء فاعليته ودوره الذي يجعل من المادة التراثية قوة استيعاب حية وواعيـة وفي إطار الـوضعية التـاريخية والظرفية التي تمثلها المادة التراثية، وفي قيمة منطلقها التأصيلي المترابط بالحاضر، حتى يكون لها معنى الوجود المؤثر والمساهم فكرياً وحضارياً وفي أبعادها المتناسقة لدلالات الإحياء المستنير.

---

(1) الدكتور حسام الخطيب ـ مسائل تراثية ـ مجلة التراث العربيالعدد االثاني، مايو 1980 ـ اتحاد الكتّاب العرب، دمشق.

وإن يكون الإحياء أيضاً وفق نسق منهجي مسترشـد بالأسس العلمية، وبعيداً عن الاقتحام العشوائي ورغبة التسابق في النشر لأي سبب كان.

ثبت تجميعي للمراجع الواردة بالدراسة

١ ـ كتب تتضمن إفادات تاريخية مفصلة بحركة إحياء التراث

1 ـ أحمد أمين وزكي نجيب محمـود: قصة الأدب في العالم، الجزء الثالث، القسم الأول، طبعة أولى 1984 ـ النهضة المصرية.

2 ـ جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع ـ طبعة دار الهلال.

3 ـ خليل صابات: تاريخ الطباعة في الشرق العربي، دار المعارف، طبعة ثانية 1966 م.

4 ـ محمـد خلف الله أحمد: معـالم التـطور الحـديث في اللغـة العـربيـة وآدابهـا. منشورات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 1961 م.

5 ـ مـاهر حسن فهمي: تـطور الشعر العـربي الحديث في مصر (يتضمن مقـدمة تمهيدية حول الحركة الثقافية في القرن التاسع عشر).

2 ـ مراجع مباشرة

1 ـ عبد السلام هـارون: التراث العـربي، المركـز العربي للثقـافة والعلوم، بدون تاريخ.

2 ـ الدكتور طه الحاجري: تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 1977م.

3 ـ الدكتور إحسان عباس: التراث والمستقبل ، مجلة (قضايا عربية) العدد الأول نيسان 1974 م.

4 ـ فاروق خورشيد: هموم كاتب العصر، يتضمن ست مقالات متصلة بموضوع النشر وبالخصوص مقالتي ـ التراث والربح ـ ودور النشر الحكومية، دار الشروق طبعة أولى 1981 م.

5 ـ زكي نجيب محمود: إحياء التراث وكيف أفهمه؟ مجلة (العربي) العدد 265 1980 م الكويت.

6 ـ الدكتور يوسف حسين بكار: إحياء التراث لماذا وكيف، مجلة العربي العدد 270 مايو 1981 م، ونشرت أيضاً ضمن كتاب (قضايا في النقد والشعر).

7 ـ د. شكري فيصل: التراث العربي خطة ومنهج، مجلة (التراث العربي) دمشق السنة الأولى، العدد الثالث 1980 م، وأيضاً (نتائج لجنة تحقيق التراث ومناهجه) بنفس المرجع السابق.

8 ـ د. حسام الخطيب: مسائل تراثية، مجلة التراث العربي، العدد الثاني، مايو 1980 م دمشق.

9 ـ طلال رحمة: ملف خاص حول (التعامل مع التراث) مجلة الحوادث العدد 1975/4/18/962م.

مرجع تكميلي:

عبد اللطيف شرارة، قضية الكتاب اللبناني، نشر جمعية أصدقاء الكتاب 1962 م.

المطلوب مكتبة عربية للأطفال [1]

من أبـرز معالم الـوعي الحضاري في عـالمنـا العـربي ومن أهـم ملامح يقظته المعاصرة عنايته بشأن الطفولة واهتمامه المتـزايد بهـا في مختلف مجالاتها ودأبه المتواصل من أجل خلق الوسائل الكفيلة برعايتها صحياً واجتماعياً وتربـوياً وثقـافياً، وهي عـوامل ووسـائل تتـداخل وتتشـابك في هـدف مشترك واحـد، هو إيجـاد الضمانـات السليمـة لمستقبل الطفولة السعيدة المرحة المستطعمة لمذاق طفولتها وهي تعيشها وتمارسها بلا مرارة ولا هوان ولا خوف من أن تتحول في مراحل متقدمة من العمر إلى مجرد ظلال باهتة كئيبة تختزنها الأعماق وتستنطقها حسرة ولوعة.

الطفولة المعانقة ليوم طفولتها والآمنـة المطمئنـة لغدهـا المشرق المسبـغ بـدفق الحنـان وتـطلع الابتكـار المتفتـح للبـراعم الصغيـرة وإرهاصات عالمها الطفولي البكر.

ولا أعتقده مبالغاً ذلك التعبير القائل بأن الطفل هو سيد العالم اليوم، فهو الشغل الشاغل للمتخصصين والبـاحثين في أي مجـال له

(1) نشرت بمجلة الآداب البيروتية العدد 4، 5، 6. السنة الرابعة والعشرون 1979م.

شأن بالطفولة، وهو مركز استقطاب الدراسات والتجارب النظرية والتطبيقية، ذلك أن الطفولة لم تعد مجرد مرحلة مبكرة من مراحل العمر يتقاذفها الزمن ويطويها ليسلمها إلى مرحلة أخرى متقدمة بل هي مرحلة هامة ودقيقة في تكوين إنسان المستقبل وخلق مقومات بنائه بما يتوافر لها من وسائل وإمكانيات من خلال معايير علمية متطورة تستهدف التوافق والتناسق بين الطفل وعالمه الصغير المشحون بالأحاسيس والرؤى وبين مجتمع الكبار من حوله وبما تنعكس عليه من مؤثرات ثقافية وتربوية واجتماعية يتلبسها الطفل سواء في محاكاته لها وهو يتشبه بالكبار أو تشبعه بها وتأثيرها فيه مع تطورات نموه.

ومن البديهي أن النظرة إلى الطفولة على أنها مجرد مرحلة عابثة من العمر قد نقابلها بالاستخفاف والضحك هي نظرة من شأنها أن تتلاشى وتزول أمام ارتفاع الوعي وتطور الإدراك بأن نفسية الطفل وعقله يمثلان آلة بالغة الدقة والحساسية والرفاهية في التلقي والتأثر وتسجيل الملاحظة بما يتطلب التعامل معه ببالغ الحذر وباستخلاص النتائج العلمية التي توصل إليها الباحثون والدارسون في مجالات الطفولة وينبغي ألا يأخذك الضيق عندما يقال لك ليس من حقك الذهاب وحدك إلى محلات بيع لعب الأطفال لشراء شيء منها لطفلك وإنما ينبغي أن تسترشد بتوجيهات المربي المختص ليدلك على اللعبة المفضلة لطفلك والملائمة له، ليس بالنسبة لاختلاف السن فحسب وإنما أيضاً لنوعية اللعبة من طفل إلى آخر بما يتوافق وذلك الجهاز الدقيق الكامن فيه وعلى هذا المنوال. ومثلما تذهب بطفلك إلى الطبيب ليحدد لك نوع دوائه وغذائه فأنت ملزم بتجديد اختياراتك في لعبته ولباسه وأدواته التي يستعملها وأخيراً وليس آخراً كتابه الذي يقرأه

وأيضاً ما يشاهد في السينما والمسرح وما يسمع من الموسيقى . . ومن أجل سعادة هذا السيد الصغير ازدهرت المؤسسات العلمية والصناعية وتعددت نوعيات اختصاصها وتفرغت ودخلت التجارة بدورها هذا الميدان واحتلت مكان الصدارة فيه وهي تحاول السيطرة على المنافسة في الكسب المربح وتتجاذب الطرف مع تطورات العلم وآخر نتائج اكتشافات المختصين في شؤون الطفل . ومهما كانت المآخذ والمؤثرات فهو الرابح أخيراً بهذا الاهتمام المتزايد في توفير متطلبات عالمه الصغير وما يريحه ويرضيه وبما يوجد منه إنساناً متكامل المقومات . فعرفنا أن للطفل أشرطته السينمائية الخاصة ومسرحه الخاص الذي انتشر وتعدد في مختلف أرجاء العالم وأسطوانته الموسيقية الخاصة وحتى مدنه السياحية والتعليمية ، وتشكلت مراكز الأبحاث العلمية بشأنه وانعقدت المؤتمرات الدولية من أجل تنسيق الجهود المتعلقة بمجال من مجالاته .

مع ذلك فقد ظل كتاب الطفل ومجلته من أهم مراكز الاستقطاب الحيوي في مجال العناية به ومن أنجح الوسائل المجدية في عالمه الصغير. ومن هنا كان مصدر الاهتمام المتزايد في العالم بكتاب الطفل ونوعية مادته وصياغتها وأشكال طباعتها وحجمها مع اختلاف مراميها وغاياتها ووسائل مخاطبتها له بالحرف والصورة وحتى بالكلمة المنطوقة على أسطوانة مسجلة . ولم يعد في معارض الكتب الدولية مجرد شريك متواضع بإسهامه ومشاركته بل صارت تفرد له المعارض الخاصة والملتقيات الباحثة لثقافته وسبل تربيته وسارعت وسائل النشر المتعددة إلى وضع كتاب الطفل في مقدمة اهتماماتها ومشاغلها ،ومنها من اقتصر نشاطها في مجاله وتخصصت فيه ثم اقتضتها ضرورات التوسع والتكامل الفني والمادي والعلمي إلى التنسيق والمشاركة مع دور

النشر الأخرى خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة مثل دوائر المعارف والموسوعات الخاصة بالأطفال والصبيان. وكان لهذا كله أثره وصداه في عالمنا العربي الذي أدرك بيقظته المعاصرة أهمية ما تتطلبه الطفولة من مستلزمات الرعاية والعناية والتربية السليمة وما تقتضيه هذه من وسائل وأدوات في مجال الكتاب خاصة حيث اقتصرت مراحلها الأولى على ريادة الأديب والكاتب العربي في إعداد النص وتقديمه للطفل. ولعله من حسن طالعه أن يتحمل خوض غمار هذه التجربة في بدايتها البكر رعيل من رواد الفكر العربي المعاصر بما لهم من حصيلة فكرية عميقة وتجربة متعددة الأطراف والجوانب إضافة إلى تشبعهم وامتلاء وجداناتهم بالروح القومي الزاخر وحماسهم الناضج مع تطور اليقظة القومية، فلم تخْلُ تجاربهم من الأصالة والصدق ولم تقف عند حدود التقليد والمحاكاة لنماذج وأشكال دخيلة عليهم. كان في مقدمة هذه الأسماء رفاعة رافع الطهطاوي والشاعر أحمد شوقي وعلي فكري ومن بعدهم كامل الكيلاني ومحمد سعيد العريان. وعند الاسمين الأخيرين كان النص الأدبي المعد للطفل يستنبط سماته الفنية شكلاً ومضموناً ويصنع من بداياتها جسراً لأدب الطفولة المرتقب في الوقت الذي يلفت فيه النظر إلى مدى الحاجة الملحة لمثل هذا الأدب وأهمية وجوده في مضمار إبداعات الفكر العربي وينبه الهيئات والمؤسسات العلمية والأدبية إلى تدارك ما فاتها ويثير رغبة العديد من دور النشر إلى خوض غمار التجربة ولو في أضيق الحدود وأقصرها. وعلى مستوى الوطن العربي انعقدت بإشراف جامعة الدول العربية (حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي) في بيروت في 70/9/7م أسفرت عنها نتائج وتوصيات هامة، وفي مؤتمر الأدباء العرب المنعقد بالجزائر في

أبريل 1975 م كانت الطفولة في الأدب العربي من مواضيع المؤتمر التي قدمت بشأنها العديد من الدراسات والأبحاث ومن توصياته الهامة اعتماد الطفولة كموضوع ثابت في المؤتمرات المستقبلية للأدباء العرب.

هذه اللمحات العامة تسوقنا إلى أن الطفل العربي قد أخذ يحتل مكانه البارز في مجال الكتاب خاصة، ويتزايد بالتالي اهتمام الأدباء والباحثين بشأنه، وهو ما يعكس في النهاية عناية دور النشر ومؤسسات التوزيع بهذا اللون من المطبوعات واهتماماً بالغاً لما تقوم به من حركة ونشاط.

وإذا كان من دور النشر ما هو جدير بالتنويه في هذا المجال من حيث نشاطها فإنه يتحدد في حقيقته عند النطاق الفردي لهذه الدور ويرتكز على جهودها الذاتية، وهو ما يقيد تحركها ويربطها بمعايير تجارية مباشرة قد يؤثر على ما تقدمه من مضمون وقد تستغرقها ظاهرة التقليد والاقتباس المبالغ فيه تحت طائلة مقاييس الربح والخسارة لنماذج وأشكال غريبة عن البيئة العربية ودخيلة على وجدانه ولا تولد في الطفل العربي روح الانتماء بقدر ما تستهلك فكره دوامة من الانبهار والإعجاب لهذا الغريب الدخيل عليه. وإذا كان الناشر العربي عامة بحاجة إلى تنسيق جهوده في خدمة الكتاب العربي عامة، فإن حاجته في مجال كتاب الطفل أكثر ضرورة وأشد إلحاحاً من أجل تنشئة الطفل العربي عقلاً ووجداناً وإبراز مقومات التلاحم والتمازج القومي بأمته وتربته وتراثه وذلك بتنسيق العمل المشترك بين دور النشر من خلال خطة مدروسة ومستوعبة للوسائل التربوية المطلوبة وواعية بالفوارق الجزئية الطارئة للطفل العربي بحكم بيئته من قطر إلى آخر

قادرة في الوقت نفسه على إذابتها واحتوائها بنظرة قومية شاملة تبني أسس الحاضر وتبشر بتطلعات المستقبل. وأيضاً فإن مثل هذا التنسيق من شأنه أن يغطي الاحتياجات الفنية المادية المطلوبة وتبادل الخبرات والتعاون المثمر بمساندة المؤسسات والهيئات العلمية والثقافية في الوطن العربي حيث تكون قادرة على إيجاد البديل للاعتبارات التجارية التي لا ينبغي تغافلها.

وان المرء ليقف متسائلاً عن أسباب انعدام هذا التنسيق والتعاون في مثل هذا المجال الحيوي في الوقت الذي يشهد فيه محاولات غزو ضارية لعقل الطفل العربي من خارج حدوده متعمدة التركيز على تغريبه وإبعاده عن مصادره الأصلية ومنابعه الحقيقية وشد ذهنه إلى النموذج الأجنبي القادر على صنع المعجزات واختراعات العلم وخوض المعارك وغزو الفضاء واختلاق البطولات وغيرها. أن هذا كله بمثابة جرس الخطر الذي يدق منبهاً الناشر العربي إلى مثل هذه الظاهرة الخطرة حتى يسارع إلى تداركها بتخطيط علمي مدروس لفائدة الطفل قبل أن يكون وسيلة من وسائل التجارة،ولكي يدرك أنه بإزاء رسالة تقتضي أمانة تحملها تكاثف جهوده وتوحيد قواه من أجل تحقيقها وفقاً لمعاييرنا القومية والحضارية، وحتى يحقق الحصانة اللازمة لطفلنا العربي من أي عنصر دخيل قد يبهره بريقه ويأسر خياله وذلك بالعمل على التبشير بالنموذج المستقى من الأرض العربية وتاريخها الفكري والنضالي والحضاري والتركيز على توحيد أسلوب مخاطبة الطفل العربي بالكيفية التي لا تتعارض ومقتضيات التنويع والتشويق لمضامين الكتاب وتعدد أشكاله. والحرص على التقليل من الاقتباس والنقل والتقليد، والحذر والتدقيق في اختيار النوعيات المقتبسة

والمنقولة بالدرجة التي لا تتحول فيها إلى عبء ثقيل على وجدان الطفل العربي.

وعليه فإن من ألزم الضرورات الحاضرة العمل على إنشاء مكتبة عربية للأطفال تتعاون فيها دور النشر بأسلوب منسق بين كافة وسائلها الفنية، وبين المتطلبات التربوية والثقافية والعلمية المتمثلة والمعايشة لمنابع تراثنا القومي والمعبرة عن شخصيتنا العربية والمنطلقة في تلاحم وتكامل خلال خطة عامة تساهم فيها جميع الجهات المعنية بشؤون الكتاب، سواء عن طريق جهاز مركزي منبثق عن دور النشر والمؤسسات الثقافية ومرتبط باتحاد الناشرين العرب أو بأي كيفية أخرى مقترحة لتتولى مهمة المرشد الثقافي والفني في مجال كتاب الطفل بالدرجة التي لا تعتبر فيها إقحاماً أو تدخلاً في صميم العمل الفني، مع أهمية موازنة الاعتبارات المالية والتجارية بما يضمن تغطية النفقات العامة ويحقق لكتاب الطفل الدعم ويحميه من مؤثرات السوق التجارية برصد الاعتمادات المالية له من قبل الهيئات والمؤسسات وبالدرجة التي تجعله في متناول الطفل العربي في كل مكان. وإذا كانت المهمة صعبة وجسيمة وتحتاج إلى توافر دراسات موسعة بشأنها فإن الكثير من جوانبها الملحة تتطلب المبادرة الفورية والسريعة من قبل الناشر العربي وفق الاعتبارات التالية:

1 ـ وضع إحصائية شاملة للإنتاج المقدم للطفل العربي واستخلاص الصالح منه والمناسب لأهداف المكتبة العربية للأطفال والملائم لمعاييره القومية وتراثه الديني والحضاري.

2 ـ عدم الزج بكتاب الطفل إلى صراع المنافسة التجارية بين دور

النشر والحرص على أهمية المضمون وقيمته بمعزل عن حسابات الربح والخسارة.

3 - الوقوف بقوة في وجه محاولات التغريب التي يتعرض لها وجدان الطفل العربي من خلال المسلسلات والكتب المترجمة التي تحاول شد انتباهه للنموذج الدخيل عليه.

4 - الحرص في النقل والاقتباس على ما له قيمة إنسانية وفكرية عامة من التراث العالمي بما يعد إضافة جادة لثقافة الطفل ومنطلقاً لاتساع مداركه.

وهذه في مجملها تتطلب بالضرورة اعتماد مقومات التعاون في مجالات نشر كتاب الطفل بوضع المشروعات المشتركة في مختلف منطلقاتها المحلية والقومية وطرحها للدراسة النظرية والعملية واستشراف مراميها القريبة والبعيدة الهادفة إلى تغطية كافة الاحتياجات الثقافية والتربوية للطفل العربي.

ومثل هذه المجالات تعد مرتكزاً حيوياً لخدمة ثقافة الطفل العربي وتربية وجدانه، ومن حقه على أجهزة النشر العربي المتعددة أن تستجمع جهودها وتتساند إمكانياتها من أجل تحقيقها وإنجازها.

1 - فما زلنا بحاجة إلى دائرة معارف عربية للأطفال وهو مجال فسيح للتعاون بين أجهزة النشر لم تتطرق إليه بعد، على ما يمثله من أهمية وخطورة. ومن غير المعقول أن تقتصر الجهود هنا عند الترجمة والاقتباس بل لا بد من صياغة عربية للمعارف العامة لا تتعارض ووجدان الطفل العربي.

2 ـ حاجة الطفل العربي للمعاجم العربية المصورة وقواميس اللغة للأطفال والحوليات المتنوعة التي تمنح عقل الطفل رسوخاً ذهنياً ثابتاً واسترشاداً لمعلوماته.

3 ـ في مجال المعلومات العامة مثل كتابة تاريخ الوطن العربي للأطفال والأطلس العربي للأطفال بما يعطي لوجدانه القومي تفتحاً ويقظة.

4 ـ حاجة الطفل العربي إلى مجلة للأطفال تعتمد الأصالة والجودة من خلال رؤيا عربية سليمة دون مؤثرات خارجية.

ولن يكون هذا استقصاء شاملاً لكل مجالات التعاون، فذلك ما تتولاه الدراسات الموسعة بأبعد من حدود هذه المحاولة المبتسرة. فغاية ما تطمح إليه أن تكون مصدراً ومنطلقاً لحوار موضوعي في مجال كتاب الطفل يستكشف الطريق من أجل إعداد خطة عامة تستهدف تنسيق الجهود العربية في مضمار النشر بما يحقق الغاية المطلوبة من مقومات الثقافة الأصيلة والبناء السليم لطفلنا العربي العزيز وما يطمئن لهفتنا وتشوقنا لكل ما يحقق السعادة لهذا السيد الصغير.

الفهرس